تقرير مجموعة العمل المالي

غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تجارة الماس

أكتوبر 2013

FINANCIAL ACTION TASK FORCE

مجموعة العمل المالي (فاتف) هي هيئة مستقلة متعددة الحكومات تضع وتعزز سياسات لحماية النظام المالي العالمي من غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. يعترف بتوصيات مجموعة العمل المالي بأنها معيار عالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

للمزيد من المعلومات حول مجموعة العمل المالي، يرجى زيارة الموقع الالكتروني

www.fatf-gafi.org

EGMONT GROUP OF FINANCIAL INTELLIGENCE UNITS

الهدف من مجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية (مجموعة إيغمونت) هو توفير منتدى لوحدات الاستخبارات المالية في جميع أنحاء العالم لتحسين التعاون في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز تنفيذ التدابير المحلية والبرامج في هذا المجال.

للمزيد من المعلومات حول مجموعة إيغمونت، يرجى زيارة الموقع الالكتروني

www.egmontgroup.org

**تمت ترجمة هذا التقرير الصادر عن مجموعة العمل المالي/مجموعة إيغمونت إلى اللغة العربية من قِبل دولة الامارات العربية المتحدة ويعد التقرير المنشور باللغة الإنجليزية على موقع المجموعة هو النسخة المعتمدة في حال وجود تعارض أو اختلاف بالترجمة.*

©2013م مجموعة العمل المالي/التعاون الاقتصادي والتنمية.© مجموعة ايغمونت لوحدات الاستخبارات المالية. جميع الحقوق محفوظة.
لا يجوز نسخ أو ترجمة هذا المستند دون موافقة خطية مسبقة.
وللتقديم على هذه الموافقة، لجميع اجزاء هذا المستند، يرجى التواصل مع سكرتارية مجموعة العمل المالي؛ 2 رو أندريه باسكال 75775، باريس سيدي، 16، فرنسا (فاكس: 37 61 30 44 1 33 + أو عبر البريد الالكتروني: (contact@fatf-gafi.org

Photocredits coverphoto: ©Thinkstock

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 3

الفصل الأول: مقدمة 7

I. أسباب إجراء البحث 9
II. الغاية والأهداف 10
III. **المنهجية 11**
IV. النطاق 12

الفصل الثاني: التجارة الدولية بالماس - نظرة عامة 14

خط إمداد الماس 14
الممارسات التجارية والتغيرات في تجارة الماس 19
نظرة عامة على الماس وغسل الأموال وتمويل الإرهاب 24
تجارة الماس بالأرقام 26

الفصل الثالث: الأنظمة والتشريعات المتعلقة بتجار الماس ونقل الماس عبر الحدود والعملات المتعلقة بتجارة الماس..... 35

معايير مجموعة العمل المالي 35
اللوائح / التشريعات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول التي تتاجر بالماس 36

الفصل الرابع: تمويل تجارة الماس 42

الفصل الخامس: الإحصائيات (التقارير والتحقيقات والإدانات وما إلى ذلك) 44

الفصل السادس: التهديدات والمخاطر المتعلقة بنقاط الضعف في تجارة الماس 48

نقاط الضعف في المنتج 48
استخدام الماس كعملة 51
غسل الأموال القائم على التجارة 51
تنظيم تجار الماس 54
نقاط الضعف في الإنفاذ والرقابة والإشراف 56
نقاط الضعف في مختلف مراحل التجارة 58

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

نقاط الضعف في استخدام الإنترنت..... 64
نقاط الضعف المتعلقة بجميع المراحل..... 69
نقاط الضعف في تمويل التجارة..... 71

الفصل السابع: علامات الإنذار ومؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب..... 76

علامات الإنذار والمؤشرات للكيانات الخاضعة للتنظيم..... 77
علامات الإنذار والمؤشرات لتجار الماس..... 81
علامات الإنذار والمؤشرات الجمركية..... 84

الفصل الثامن: حالات منقّحة عن غسل الأموال عبر تجارة الماس..... 84

الطريقة الأولى: استخدام الماس كعملة..... 87
الطريقة الثانية: شراء الماس بمتحصلات الجريمة كوسيلة لتخزين الثروة..... 89
الطريقة الثالثة: غسل الأموال عبر مراحل تجارة الماس..... 91
الطريقة الرابعة: غسل الأموال القائم على التجارة والمخالفات الجمركية..... 112
الطريقة الخامسة: استخدام المراكز المالية ومناطق التجارة الحرة..... 120
الطريقة السادسة: تهريب الماس والنقد..... 126
الطريقة السابعة: الارتباط بتجارة الذهب و/أو الأحجار الكريمة الأخرى أو استخدامها..... 131

الفصل التاسع: تمويل الإرهاب عن طريق تجارة الماس..... 132

الفصل العاشر: التدفقات المالية المتعلقة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشتبه بها والمرتبطة بقطاع الماس..... 137

الفصل الحادي عشر: الاستنتاجات الرئيسية..... 140

الممارسات والأرقام التجارية..... 140
التشريع والتنظيم..... 140
تمويل التجارة..... 141
التهديدات ونقاط الضعف والمخاطر..... 141

الفصل الثاني عشر: مسائل للنظر فيها – طرق مقترحة للتخفيف من المخاطر التي تتعرض لها تجارة الماس..... 145

الملحق 1 - مسرد المصطلحات..... 148
الملحق 2 - الجرائم الأصلية المتعلقة بتجارة الماس..... 150
الملحق 3 - المراجع..... 151

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

ملخص تنفيذي

بدأ العمل على هذا التقرير، الذي يتناول نقاط الضعف المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في تجارة الماس، كمشروع لمجموعة العمل التشغيلية التابعة لمجموعة إيجمونت في فبراير 2012. وفي يونيو 2012، انضمت مجموعة العمل المالي (الفاتف) أيضًا إلى المشروع فأصبح مبادرة مشتركة بين الفاتف ومجموعة إيجمونت حول التطبيقات. هناك سببان رئيسيان دفعا مجموعة إيجمونت لوحدات المعلومات المالية ومجموعة العمل المالي إلى إجراء أبحاث في مجال تجارة الماس:

أ. لم تقم مجموعة العمل المالي أو مجموعة إيجمونت أو أي من الهيئات الإقليمية المشابهة للفاتف بإجراء بحث متعمق حول تجارة الماس وتعرضها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ب. خلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية، لاحظت وفود مجموعة إيجمونت والفاتف عددًا من المؤشرات التي تشير إلى استغلال تجارة الماس لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ونظرًا لمحدودية الأبحاث المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تجارة الماس، يقدم التقرير نظرة عامة أساسية على الموضوع ثم يركز على قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويقدم **الفصل الثاني** لمحة عامة عن تجارة الماس الدولية. ومن المهم التمييز بين استخدام الماس نفسه واستغلال تجارة الماس التي تتم من خلال المؤسسات المالية أو آليات الدفع البديلة/عبر الإنترنت. يمكن استخدام الماس وتجارة الماس في جميع مراحل غسل الأموال (الإيداع والتمويه والدمج) وفي مراحل تمويل الإرهاب (الجمع والنقل والاستخدام).

وقد سلط البحث الذي تم إجراؤه الضوء على الأدلة التي تشير إلى أن تجارة الماس تخضع لنقاط ضعف ومخاطر كبيرة، مما يخلق تحديًا لكل من أصحاب المصلحة في القطاع والسلطات الوطنية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد أظهرت مساهمات فريق المشروع والتشاور مع القطاع الخاص أن مختلف الجهات في قطاع الماس على المستويين الوطني والدولي قد بذلت جهودًا لمواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تجارة الماس موجودة منذ قرون. ولقد أدت إلى ثقافة وممارسات تجارية فريدة، لها خصائصها واختلافاتها عبر البلدان والقارات.

ومع ذلك، فقد تغيرت تجارة الماس الدولية في العقود القليلة الماضية:

- لم تعد شركة De Beers تحتكر الماس بشكل شامل.
- دخل عدد من صغار تجار الماس إلى السوق.
- أصبحت قنوات التوزيع أكثر تنوعًا.
- ظهرت مراكز تجارية جديدة تحتوي على ماس بقيمة مليارات الدولارات، وتتم المعاملات المالية من خلال البورصات المؤسسة حديثًا والمؤسسات المالية التابعة لها.
- لقد انتقلت عمليات القطع والصقل (باستثناء الأحجار الأكثر قيمة) من بلجيكا وإسرائيل والولايات المتحدة بشكل رئيسي إلى الهند والصين، مع ظهور مراكز قطع أصغر.

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

- لا تزال المعاملات النقدية سائدة، ولكن استخدام النقد آخذ في التناقص.
- وتتطور مكانة الإنترنت بسرعة كمنصة لتجارة الماس، كما هو الحال في جميع جوانب الحياة الأخرى.

أثارت هذه التغييرات المهمة في هيكل وعمليات "خط إمداد الماس" مسألة ما إذا كانت المخاطر ونقاط الضعف ستظل كما هي وما إذا كانت معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الحالية واللوائح الوطنية كافية للتخفيف من مخاطر ونقاط الضعف المختلفة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تحديدها في البحث.

في حين قد لا يتم تحديد مستوى المخاطر التي تطرحها إساءة استخدام تجارة الماس بدقة ضمن نطاق هذا التقرير، إلا أن التحليل الذي تم إجراؤه في إطار البحث الحالي يحدد القضايا التي تؤثر على مستوى المخاطر التي يطرحها المجرمون الذين يسعون إلى إساءة استخدام التجارة. ويقدم **الفصل السادس** تحليلًا مفصلًا للمخاطر ونقاط الضعف، بما في ذلك:

أ) **الطبيعة العالمية للتجارة** - تُعتبر تجارة الماس تجارةً معقدة عابرة للحدود الوطنية، وبالتالي فهي ملائمة لمعاملات غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تكون، في معظم الحالات، ذات طبيعة دولية وتشمل عدة دول. وقد يفرض ذلك بدوره صعوبات على أجهزة إنفاذ القانون الوطنية للتحقيق ويستلزم التعاون الدولي بين وكالات إنفاذ القانون في مختلف الدول التي تتم فيها التجارة.

ب) **استخدام الماس كعملة** - أشار البحث إلى أن استخدام المجرمين للماس كشكل من أشكال العملة[1] هو سمة فريدة لتجارة الماس[2]. فمن الصعب تعقب الماس ويمكن أن يوفر السرية في المعاملات.

ج) **غسل الأموال القائم على التجارة** - هذه إحدى الطرق الأكثر شيوعًا التي يستخدمها المجرمون لغسل الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة. إن خصائص الماس كسلعة والنسبة الكبيرة للمعاملات المتعلقة بالتجارة الدولية تعرض تجارة الماس لتقنيات غسل الأموال المختلفة المتمثلة في غسل الأموال القائم على التجارة بشكل عام وزيادة / تقليل القيمة بشكل خاص. وينبغي النظر إلى ذلك على ضوء حجم التجارة السنوية العالمية الكبيرة التي تشمل الماس الخام والماس المصقول والمجوهرات الماسية[3].

د) **المبالغ الكبيرة** - تشير الحالات إلى أن تجارة الماس قد تصل إلى عشرات الملايين والمليارات من الدولارات الأمريكية. وهذا يؤثر على إمكانية غسل مبالغ كبيرة من الأموال من خلال تجارة الماس وأيضًا على مستوى المخاطر في تجارة الماس.

هـ) **مستوى وعي جهات إنفاذ القانون وسلطات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب** (بما في ذلك وعي وحدة المعلومات المالية) لمخططات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتملة من خلال التجارة في الماس منخفضٌ في معظم الدول. ويمكن ملاحظة ذلك في إحصاءات التجارة التي قدمها فريق المشروع: لم يرفع تجار الأحجار الكريمة أي تقارير تقريبًا لوحدات المعلومات المالية، ولم تنشر وحدات المعلومات المالية سوى عددًا قليلًا جدًا من التقارير الاستخبارية إلى وكالات إنفاذ القانون. يتطلب تعقيد تجارة الماس دراسة وخبرة خاصتَين لتحليل وتقييم المعاملات المالية والتجارية.

[1] على سبيل المثال، تم تحديد حالات تم فيها استخدام الماس لدفع ثمن وتمويل الاتجار بالمخدرات.

[2] ضمن القطاعات الخاضعة للتنظيم حسب توصية مجموعة العمل المالي، هذه هي سمة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بشكل عام.

[3] في عام 2011، بلغت قيمة تجارة الماس الخام حوالي 51 مليار دولار أمريكي، وبلغت تجارة الماس المصقول 214 مليار دولار أمريكي (يمكن العودة إلى الشكل 5، ص 33).

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

إذ تشكل الطبيعة الغامضة والمغلقة لقطاع الماس بدورها عقبة أمام التحقيقات في غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تجريها وكالات إنفاذ القانون، والتي لا تدرك في كثير من الحالات فوائد وإمكانيات غسل الأموال التي قد يوفرها الماس.

و) هناك حالات، ولو قليلة، تشير إلى أن تجارة الماس قد استُخدمت أيضًا في تمويل الإرهاب خلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية.

ز) يتم كل هذا في قطاع تُعدّ فيه الثقة تقليديًا جزءًا لا يتجزأ من الثقافة التجارية ويُعتبر فيه مستوى حفظ السجلات متدنيًا، على الرغم من الجهود المبذولة للحد من هذه الممارسات التجارية.

يقدم **الفصل السابع** من التقرير علامات الإنذار والمؤشرات على أساس تحليل مساهمات الدول وعلامات الإنذار المستمدة من الحالات المقدمة:

أ) علامات الإنذار والمؤشرات للجهات الخاضعة للرقابة.

ب) علامات الإنذار والمؤشرات لتجار الماس والمجوهرات.

ج) علامات الإنذار والمؤشرات للجمارك.

يقدم **الفصل الثامن** و**الفصل التاسع** تحليلًا لمختلف الطرق والتقنيات المستخدمة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في المجمل، هناك 64 حالة تلقاها أعضاء الفريق أو تم الحصول عليها من المصادر المفتوحة. ومن بين الحالات التي تم جمعها، تم استخدام 38 حالة في هذا التقرير. وأظهرت الحالات التي تم جمعها وجود روابط بين مختلف مراحل تجارة الماس والجرائم الأصلية المختلفة. وتشمل هذه الجرائم الاتجار بالمخدرات والاحتيال والتهريب والسرقة والسطو والجرائم الضريبية واسعة النطاق والتزوير والفواتير الوهمية من بين جرائم أخرى. وتبين أن الاتجار بالمخدرات والتهريب هما أكثر الجرائم الأصلية انتشارًا.

تتعلق حوالي 50٪ من الحالات بوسائل الدفع غير النقدية. ولم يتم الإبلاغ عن النقد كوسيلة الدفع الوحيدة إلا في 10% من الحالات. تعكس هذه الأرقام أحد الاستنتاجات الرئيسية للتقرير وهي تضاؤل استخدام النقد في التجارة. وهذا مهم في تعريف مجموعة العمل المالي لتجار الأحجار الكريمة ومعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي لا تنطبق على تجار الماس إلا عندما يشاركون في معاملات نقدية مع عملائهم. مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر ونقاط الضعف المحددة في التقرير والتي لا تتعلق بالاستخدام النقدي، فإن تعريف مجموعة العمل المالي لتجار الأحجار الكريمة هو مسألة تحتاج إلى مزيد من الدراسة.

وقد تم تناول نقاط الضعف والمخاطر المتعلقة بتجارة الماس المشار إليها في التقرير بعبارات عامة. ومع ذلك، ينبغي التأكيد أيضًا على أنه بما أن تجارة الماس تعتمد على الخصائص التجارية لكل دولة معنية، فمن المهم أن نفهم أنه قد تكون هناك اختلافات كبيرة في مستوى المخاطر بين الدول ولا بد من إجراء تقييم أكثر تحديدًا لمخاطر كل دولة. بالنسبة إلى الدولة التي تشكل فيها تجارة الماس جزءًا مهمًا من الاقتصاد أو التي يكون فيها حجم التجارة مرتفعًا، ينبغي أن تنظر السلطات الوطنية المعنية في دمج تجارة الماس كجزء من تقييمها الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبشكل عام، يجب أن تكون اللوائح الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب متسقة قدر الإمكان، من أجل عرقلة غسل متحصلات الجرائم ومنع ممولي الإرهاب من تحقيق أهدافهم. وأينما ظهرت ثغرات في معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الإرهاب أو اللوائح التنظيمية أو الإنفاذ، يسعى المجرمون إلى استخدامها في معاملاتهم لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الأحجار الكريمة الأخرى – أخيرًا، تم تقييد نطاق المشروع في فبراير 2013 من غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تجارة الماس والأحجار الكريمة الأخرى إلى تجارة الماس فقط.

تُظهر المعلومات التي تم جمعها، قبل تقييد نطاق البحث ليقتصر على الماس، استخدام الذهب والأحجار الكريمة الأخرى لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تم توفير المعلومات هنا دون مزيد من التحليل كخطوة لنشر الوعي وكإشارة إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من البحث حول هذا الموضوع.

ملاحظات هامة - في هذا التقرير، عند الإشارة إلى تجارة الماس، فذلك يعني جميع القطاعات المذكورة في **الشكل 1 - مخطط تداول الماس**. حيثما أمكن، سيتم التمييز بين مختلف أقسام القطاع: الإنتاج، ومبيعات الماس الخام، والقطع والصقل، وتصنيع المجوهرات وتجار المجوهرات بالتجزئة.

يشير مصطلح تجار الماس، في جميع أجزاء التقرير، إلى الشخص الذي يتاجر بالماس الخام أو المصقول السائب (في أغلب الأحيان بين شركة وشركة). وما لم يُنص على خلاف ذلك، فإن المصطلح لا يشمل صائغي الماس (معظمهم من الشركات الموجهة للمستهلك).

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الفصل الأول: مقدمة

لقد شكلت البنوك والخدمات المالية الأخرى تقليديًا القناة المفضلة لغسل الأموال وغالبًا ما تكون الوجهة النهائية لغسل متحصلات الجريمة. أدت الجهود العالمية للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الخدمات المالية إلى تقليل أرجحية غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال هذا القطاع. ومن خلال التشريعات الخاصة بكل دولة والتعاون الدولي الذي تروج له مجموعة العمل المالي ومجموعة إيغمونت، تم تقويض أنشطة المجرمين المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. أجبر تنفيذ تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المجرمين على البحث عن طرق أخرى لغسل متحصلات جرائمهم. لقد أصبح عنصر غسل الأموال في الجريمة أكثر تعقيدًا وتطورًا من أجل إخفاء الأرباح المكتسبة من الجريمة ومصدرها. ونتيجة لذلك، استهدف المجرمون قطاعات الأعمال الأخرى بما في ذلك قطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وعلى وجه التحديد تجارة الماس الخام والمصقول والمجوهرات الماسية.

يختلف قطاع الماس باعتباره من الأعمال والمهن غير المالية المحددة في بعض النواحي عن المؤسسات المالية وغيرها من الأعمال والمهن غير المالية المحددة. فالماس سلعة يتم تداولها في الأسواق الدولية. تعد تجارة الماس قطاعًا تجاريًا دوليًا ناشطًا، يولد معاملات كثيرة تتم عبر المؤسسات المالية. ولا يُستخدم لأغراض التجارة فحسب، بل أيضًا لأغراض الاستثمار، ولو بشكل محدود. يتم تداول الماس بشكل رئيسي في عشرات البورصات ومراكز القطع والصقل ("التصنيع") في جميع أنحاء العالم. وكشف هذا البحث أن الماس يستخدم أيضًا كشكل من أشكال العملة، وهو ما يميز هذا القطاع عن غيره من الأعمال والمهن غير المالية المحددة القائمة على التجارة مثل وكلاء العقارات ومعظم القطاعات القائمة على التجارة. إن استخدام الماس كشكل من أشكال العملة أو كوسيلة للدفع له أهمية من منظور مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

اعترفت مجموعة العمل المالي أن الماس والأحجار الكريمة الأخرى معرضة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إدراج تجار الماس والأحجار الكريمة ضمن تعريف الأعمال والمهن غير المالية المحددة عندما يقومون بمعاملات نقدية مع عملائهم تتخطى عتبة معيّنة مفروضة. أقر تقرير مجموعة العمل المالي حول تطبيقات غسل الأموال 2002-2003[4] بالمخاطر المتأصلة التي يطرحها الماس والأحجار الكريمة الأخرى كسلعة لغسل الأموال.

حدد تقرير التطبيقات لعام 2002-2003 الحالات التي تم فيها استغلال الماس وتجارة الماس لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك، وجد الفريق القائم على هذا المشروع أنه في كثير من الحالات، لا تعرف وحدات المعلومات المالية ووكالات إنفاذ القانون سوى القليل عن الممارسات التجارية الخاصة بتجارة الماس، وطرق استخدامه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وتطبيقات سوء استخدام المجرمين لتجارة الماس، مقارنة بوعيهم بالأنواع الأخرى من أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وكما سيفصّل هذا التقرير لاحقًا، فقد تبين أن تجارة الماس مرتبطة بجرائم أصلية مختلفة، بما في ذلك الجرائم التي ترتكبها جماعات الجريمة المنظمة، مثل الاتجار بالمخدرات وتجارة الأسلحة غير المشروعة والجرائم الضريبية، فضلًا عن جرائم غسل

[4] مجموعة العمل المالي (2003)

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إحدى النقاط المعقدة التي لوحظت في أنشطة غسل الأموال التي تستخدم الماس هي أن الماس يمكن أن يكون أداة لتوليد أرباح إجرامية وكذلك أداةً لغسلها.

الحالات الموثقة[5] لاستخدام الإرهابيين للماس قليلة؛ ومع ذلك، لا ينبغي الافتراض تلقائيًا أن الاستخدام الإرهابي غير شائع بسبب محدودية الحالات التي تم نشرها. ففي كثير من الأحيان، وثّقت وكالات إنفاذ القانون والاستخبارات تفاصيل ووقائع لم يتم الكشف عنها للعامة. وما لم يؤدِّ استخدام الماس إلى اعتقال أو توجيه تهمة جنائية حسب الحالة، فلن يتم نشر هذه التفاصيل للعامة. وبالإضافة إلى ذلك، قد لا يتم نشر هذه المعرفة طوعًا بسبب مخاوف تتعلق بالأمن القومي.

قبل تنفيذ *عملية كيمبرلي*، أظهرت الأبحاث أن الماس قد تم استغلاله على نطاق واسع من قبل مجرمي الحرب في العديد من الحروب الأهلية الأفريقية من قبل العديد من المتمردين والقوات الحكومية من أجل الحصول على الذخائر. وقد أتقن بعض أمراء الحرب وقادة الميليشيات فن تحويل الماس غير المشروع إلى أسلحة. وعلى مرّ التاريخ، قد يُعتبر ذلك أفضل مثال على الاستخدام الإرهابي أو الشبيه بالإرهاب للماس.

تعتبر الممارسات التجارية السائدة في تجارة الماس فريدة من نوعها:

- سرية المعاملات.
- الاتفاق شفهيًا.
- الصفقات التي تتم عبر بورصة الماس الموجودة في مناطق التجارة الحرة (FTZs).
- المعاملات "المجدولة".

إلى جانب هذه العوامل، تتميز تجارة الماس أيضًا بارتفاع معدل القيمة إلى الحجم، حيث يمكن نقل ما قيمته ملايين الدولارات من الماس عبر الحدود إما بشكل مشروع من خلال التجارة أو بشكل غير قانوني (مثل التهريب) بسهولة نسبية. تجعل هذه الخصائص الماس سلعة معرضة للاستغلال من قبل منظمات الجريمة العابرة للحدود الوطنية والجماعات الإرهابية التي تسعى إلى نقل القيمة أو إضفاء الشرعية على المعاملات والأرباح غير المشروعة[6]. كما تعني هذه الخصائص، من بين أمور أخرى، أنه من الصعب على الوكالات التنظيمية ووكالات إنفاذ القانون مراقبة التجارة.

يستند تعريف مجموعة العمل المالي لغسل الأموال إلى التعريفات الواردة في اتفاقيتَي فيينا وباليرمو الصادرة عن الأمم المتحدة. تشير هذه التعريفات إلى أن غسل الأموال يشمل اكتساب أو حيازة أو إخفاء أو تمويه أو تحويل / نقل الممتلكات المستمدة من الجرائم الجنائية (المدرجة ضمن فئات الجرائم المحددة من قبل مجموعة العمل المالي). عند النظر إلى غسل الأموال بمعناه الأوسع، قد يكون الماس:

أ) قد تم الحصول عليه باعتباره "ملكية جريمة" (سرقة الماس)؛

ب) يُستخدم لإخفاء أو تمويه "متحصلات الجريمة" (نظرًا لأنه سلعة مرتفعة القيمة / صغيرة الحجم ويسهل نسبيًا إخفاؤها)؛

[5] يمكن العودة إلى المراجع التالية على سبيل المثال: مكتب محاسبة الحكومة (2003)؛ الشاهد العالمي (2003)؛ ودوغلاس فرح (غير متوفر).

[6] مجموعة العمل المالي (2003)، الصفحات من 21 إلى 24.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

و

ج) تم تحويله إلى أدوات مالية أخرى أو نقله بسهولة نسبية عبر الحدود ويحتفظ بقيمته لفترة طويلة جدًا من الزمن. أي أن الماس يُعتبر أصولًا سائلة.

تشير مرونة الماس باعتباره سلعة يمكن أن تدر الربح، وتحتفظ بالقيمة وتكون بمثابة وسيلة للدفع، بالإضافة إلى الثقة التقليدية عند التعامل به والممارسات التجارية غير الموثقة، إلى إمكانية استخدام الماس كآلية لغسل الأموال ولهذا السبب يجب أن تدرس سلطات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هذا القطاع.

I. أسباب إجراء البحث

أجرت مجموعة العمل المالي بحثًا عن التطبيقات حول موضوع الماس آخر مرة في عامَي 2002-2003. ولم يكن تقرير التطبيقات هذا مخصصًا بالكامل لموضوع الماس، بل غطى عدة قضايا كل منها بطريقة محدودة للغاية. لم تتناول مجموعة العمل المالي ولا الهيئات الإقليمية المشابهة للفاتف الماس كموضوع في أبحاث التطبيقات، مما يثبت ضرورة إيلاء اهتمام لهذه المسألة. يهدف هذا البحث إلى توفير فهم أفضل لتجارة الماس وخاصة "خط إمداد الماس"، بما في ذلك نقاط الضعف والمخاطر التي تواجه التجارة.

يُعتبر قطاع الماس (الخام والمصقول والمجوهرات) ذا طابع عالمي، ولا يزال الطلب على الماس مرتفعًا. يجب أن يعمل "خط إمداد" القطاع برمته حتى يتحول الماس الخام المستخرج من الأرض إلى ألماس مقطوع ومصقول في قلادة أو ساعة أو خاتم. وفي حين تبلغ قيمة إنتاج الماس الخام 14.06 مليار[7] دولار أمريكي سنويًا، يصل الحجم المالي للتجارة بكافة أجزائه إلى مئات المليارات من الدولارات سنويًا. أصبحت صناعة الماس في العديد من البلدان عاملًا اقتصاديًا هامًا.

وتوجد دلائل تشير إلى إساءة استخدام تجارة الماس المشروعة. فقد قامت المنظمات غير الحكومية مثل منظمة الشراكة الأفريقية الكندية، والهيئات الحكومية، مثل مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية بالبحث ونشر معلومات تكشف عن التحقيقات التي تنطوي على استخدام الماس في غسل الأموال. ومع ذلك، لم يتم تحديد مدى استغلال قطاع الماس بحدّ ذاته في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تدرك سلطات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المخاطر المحتملة لإساءة استخدام قطاع الماس. ويشارك صندوق النقد الدولي في تقديم المساعدة الفنية للبلدان الأفريقية التي تنتج وتتعامل في الماس والذهب والمعادن الثمينة لتعزيز دفاعاتها ضد غسل الأموال والتهريب وتمويل الإرهاب. وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن: "لتجارة في المعادن الثمينة ارتبطت بالتدفقات المالية غير المشروعة والفساد وتهريب المخدرات وتهريب الأسلحة وتمويل الإرهاب"[8].

[7] حسب إحصائيات عملية كيمبرلي لعام 2011.

[8] صندوق النقد الدولي (2010).

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

II. الغاية والأهداف

تجارة الماس تجارةٌ عالمية بطبيعتها ويمكن أن تكون معقدة للغاية. وتختلف خصائص التجارة على طول سلسلة الإمداد وحسب الموقع، سواء في دول التعدين الأفريقية، أو مراكز تجارة الماس مثل بلجيكا والولايات المتحدة وإسرائيل ودبي، أو مراكز التصنيع مثل الهند والصين. ولهذا السبب، يهدف هذا التقرير في البداية إلى تقديم لمحة عامة عن قطاع الماس، وطريقة عمله وخصائص الماس كسلعة، من منظور مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويكمن الهدف في توفير المعرفة الأساسية اللازمة من أجل تعزيز فهم الطريقة التي تعمل بها تجارة / صناعة الماس والطريقة التي يمكن بها استغلال هذا القطاع لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وترد هذه النظرة العامة في **الفصل الثاني** من التقرير.

في عام 2008، نشرت مجموعة العمل المالي، بالتشاور مع القطاع الخاص[9]، **نهجًا قائمًا على المخاطر لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة**. حللت هذه الوثيقة المخاطر التي يمكن أن يأخذها كل من تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في الاعتبار عند تطبيق النهج القائم على المخاطر في أنشطتهم. يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لمشروع التطبيقات هذا في تحديد نقاط الضعف الحديثة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مختلف مراحل "خط إمداد الماس"، مع التركيز بشكل خاص على التجارة الدولية والخصائص الفريدة للماس الخام والمصقول التي تعرضه للنشاط الإجرامي، بالإضافة إلى تقييم المخاطر المرتبطة بنقاط الضعف في التجارة. وقد يساعد هذا أيضًا الأطراف المعنية على تعزيز تطبيقها للنهج القائم على المخاطر الخاص بالأحجار الكريمة عند تجارة الماس.

بالإضافة إلى ذلك، يهدف تقرير التطبيقات أيضًا إلى:

أ) تحديد "علامات الإنذار" والمؤشرات التي تمكّن المؤسسات المالية وتجار الماس وجهات إنفاذ القانون من التعرف على حالات إساءة استخدام تجارة الماس ورفع عدد تقارير الأنشطة غير العادية / المشبوهة المقدمة إلى وحدات المعلومات المالية. كما يساعد تحديد "علامات الإنذار" الكيانات ذات الصلة في تقييم مخاطر معاملاتها.

ب) تحديد التطبيقات / الأمثلة عن الحالات المعروفة والجديدة في قطاع الماس بناءً على أمثلة الحالات والمعلومات مفتوحة المصدر، وتحديد اتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تجارة الماس العالمية. وعلى وجه الخصوص، يهدف المشروع إلى المساهمة في تعزيز فهم أفضل لمدى استخدام المجرمين لتجارة الماس لغسل متحصلات الجرائم الأصلية ولمدى استخدام الماس لهذا الغرض.

ج) ويهدف التقرير أيضًا إلى تحديد الآثار المترتبة على السياسات ذات الصلة من خلال:

1. دراسة معايير مجموعة العمل المالي الحالية حول تجارة الماس وتحديد أي حاجة لمزيد من الدراسة أو التحسين أو التعديل.

2. تحديد أفضل الممارسات لنهج تنظيم والرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاعات الأحجار الكريمة وتحديد آثار السياسة عند الحاجة. وعلاوة على ذلك، إذا لزم الأمر، وضع مجموعة محددة

[9] تمت استشارة الجهات التمثيلية التالية لقطاع الماس والمجوهرات لإعداد تقرير عام 2008: مركز أنتويرب العالمي للماس (AWDC)، والمعهد الدولي للمعادن الثمينة، والاتحاد العالمي للمجوهرات (CIBJ)، ولجنة مراقبة المجوهرات (JVC)، والاتحاد العالمي لبورصات الماس (WFDB)، وجمعية المجوهرات الكندية.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

من القضايا للنظر فيها والتي قد تساعد قطاع الماس والقطاع المالي والسلطات الوطنية المختصة.

III. المنهجية

اختلفت المنهجية المعتمدة في هذا المشروع عن الممارسة الشائعة المتمثلة في إرسال استبيان إلى جميع أعضاء مجموعة العمل المالي / مجموعة إيغمونت لجمع المعلومات. وبدلًا من ذلك، تقرر إنشاء مجموعة متنوعة من أعضاء الفريق من البلدان ذات الأهمية و/أو الصلة بجميع جوانب تجارة الماس لجمع المعلومات الخاصة بكل بلد والمشاركة في صياغة التقرير. وتمت دعوة جميع الدول التي تضم مراكز أو مناجم الماس للمشاركة في المشروع. وشملت الدول التي انضمت إلى المشروع: الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، كندا، الهند، إسرائيل، المكسيك، هولندا، روسيا، جنوب أفريقيا، سويسرا والولايات المتحدة. وانضمت هيئتان إقليميتان مشابهتان للفاتف (فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا ومجموعة مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي) إلى المشروع للعمل كجهات اتصال مع دول التعدين الأفريقية. ويمثل الأعضاء جزءًا كبيرًا من "خط إمداد الماس" الدولي، أي: التعدين[10] ومراكز الإنتاج والتجارة والتصنيع والتوزيع والجواهريين[11].

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التقرير كان ليستفيد من معلومات إضافية ومدخلات محددة من بلدان الإنتاج والمراكز التجارية الرئيسية، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي أحد أكبر مراكز تجارة الماس في العالم (حيث يصل حجم التجارة فيها إلى أكثر من 40 مليار دولار أمريكي). يؤدي نقص المعلومات من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى فجوة استخباراتية قد تسبب خللًا في نتائج البحث. وينطبق هذا أيضًا على معظم دول التعدين الأفريقية التي قدمت معلومات قليلة أو لم تقدم معلومات عن قطاع التعدين (مثل بوتسوانا وسيراليون وناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية).

تم وضع خطة شاملة لجمع المعلومات وتم تعميمها على أعضاء الفريق. وتتمثل أهداف الخطة بما يلي:

أ) **توفير فهم أفضل** للطريقة التي تعمل بها تجارة الماس بدءًا من استخراج الماس الخام من خلال مراكز التجارة والقطع إلى البيع بالتجزئة في محلات المجوهرات حيث يكون الماس المصقول في المجوهرات في نهاية سلسلة القيمة. وشمل ذلك معلومات عن الجمارك والتنظيم عبر الحدود والضرائب والتمويل المتاح عبر المؤسسات المالية.

ب) تحديد "علامات الإنذار" في تجارة الماس الخام والمصقول لمساعدة تجار الماس والمجوهرات[12] على التعرف على المعاملات التي قد تكون مرتبطة بأنشطة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب؛ وقد يساعد ذلك أيضًا القطاع المالي في تقديم الخدمات لقطاع الماس. يمكن أيضًا لوحدات المعلومات المالية وجهات إنفاذ القانون استخدام علامات الإنذار أثناء التحقيق في القضايا المتعلقة بتجارة الماس.

ج) **تشخيص نقاط الضعف ومستوى المخاطر** المرتبطة بمختلف مراحل التجارة.

د) **جمع المعلومات عن التدفقات المالية** المتعلقة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب من مختلف الدول، من أجل تحديد التناقضات بين البلدان والمؤشرات على أنشطة غسل الأموال و/أو تمويل الإرهاب المحتملة.

[10] هناك مرحلة سابقة للتعدين وهي مرحلة الاستكشاف حيث تقوم الحكومات وشركات الألماس المتخصصة مثل ألروسا ودي بيرز وريو تينتو بالبحث عن موقع جديد لاستخراج الماس. ولم يتناول التقرير هذه المرحلة لأنها تسبق التجارة الفعلية بالماس.

[11] بناءً على إحصاءات عملية كيمبرلي لعام 2011 (الماس الخام فقط)، غطى أعضاء الفريق 95% من حجم التجارة في قطاع التعدين وحوالي 83% من واردات وصادرات الماس الخام.

[12] ينطبق تعريف مجموعة العمل المالي على تجار المعادن والأحجار الكريمة. لكن التقرير لا يغطي في نطاقه سوى تجارة الماس؛ ومع ذلك، قد تساعد علامات الإنذار التي تم تحديدها تجار الأحجار الكريمة بشكل عام.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

هـ) **جمع المعلومات عن الحالات التي المنقّحة والحقيقية** من وحدات المعلومات المالية ووكالات إنفاذ القانون.

و) **تحديد الجرائم الأصلية المرتبطة** بتجارة الماس وتمويله.

ز) **إشراك الجهات الفاعلة الوطنية** ذات الصلة بتجارة الماس في كل دولة عضو لتسهيل جمع المعلومات.

كما تم إرسال خطة جمع معلومات محدودة إلى دول إضافية حددها فريق المشروع على أنها ذات صلة بتجارة الماس، وتشمل الصين، وهونغ كونغ في الصين، وسنغافورة، وسويسرا، وتايلاند، والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة.

تم إجراء دراسة استقصائية مفتوحة المصدر لقضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب الفعلية المتعلقة بالماس وتم طلب معلومات عن هذه الحالات من الدول ذات الصلة (أستراليا، بلجيكا، البرازيل، هونغ كونغ، الصين، إسرائيل، جنوب أفريقيا، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، وزيمبابوي[13]). تم استخدام هذه الحالات مفتوحة المصدر أيضًا في قسم تحليل التطبيقات.

وفي نوفمبر 2012، عُقدت ورشة عمل حول التطبيقات في داكار في السنغال ضمن اجتماع الخبراء المشترك بين فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا والفاتف حول التطبيقات، مما أدى إلى إنتاج مواد ذات صلة بالتقرير. وقد قدم المشاركون العديد من العروض. بالإضافة إلى ذلك، عقد الفريق اجتماعات لمناقشة النتائج[14].

وتضمنت عدة اجتماعات للأفرقة مشاورات مع القطاع الخاص بهدف تحسين فهم تجارة الماس ونقاط ضعفها كما يراها القطاع الخاص والتحقق من المعلومات التي تم جمعها سابقًا. وأجريت مشاورات مع جواهريي أمريكا والاتحاد العالمي لبورصات الماس.

وعُقدت مشاورات إضافية مع القطاع الخاص في نهاية أغسطس 2013 وبداية سبتمبر 2013، قبيل مراجعة الفريق النهائية للمشروع وتقديم التقرير إلى مجموعة العمل المالي ومجموعة إيغمونت للموافقة عليه، للتحقق من المعلومات والوقائع المتعلقة بتجارة الماس. تم إرسال مسودة التقرير للتعليق عليها إلى ممثلي القطاع الخاص التاليين: جواهريي أمريكا، والاتحاد العالمي لبورصات الماس، وخبير استشاري في علم الأحجار الكريمة للملك في كندا، وخبير من فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني بكوت ديفوار، وممثل من عملية كيمبرلي لمراجعة المعلومات الواردة في أقسام عملية كيمبرلي من التقرير[15].

IV. النطاق

تم تقسيم المشروع منذ البداية إلى مرحلتين، حيث تركز المرحلة الأولى على غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تجارة الماس والأحجار الكريمة الأخرى، وتركز المرحلة الثانية على غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال استخدام المعادن الثمينة. ويتوافق ذلك مع تعريف مجموعة العمل المالي لتجار الأحجار الكريمة كقطاع مدرج ضمن الأعمال والمهن غير المالية المحددة. بدأ المشروع في المرحلة الأولى بهدف إجراء بحث حول التطبيقات يغطّي كلًا من الماس والأحجار الكريمة الأخرى ولكن لا يشمل المعادن الثمينة.

[13] وحتى 3 يونيو/حزيران، وردت ردود من أستراليا والبرازيل وإسرائيل وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

[14] عقد الفريق اجتماعات في يوليو 2012 في سانت بطرسبرغ، روسيا على هامش اجتماع مجموعة إيغمونت؛ وفي يناير/كانون الثاني 2013 في أوستند، بلجيكا على هامش اجتماع فريق العمل التشغيلي لمجموعة إيغمونت؛ وفي فبراير 2013 في باريس، فرنسا على هامش اجتماع فريق العمل المعني بالتطبيقات التابع لمجموعة العمل المالي؛ وفي يونيو 2013، عقد الفريق اجتمّاعا على هامش اجتماع فريق العمل المعني بالتطبيقات التابع لمجموعة العمل المالي في أوسلو بالنرويج تضمن التشاور مع ممثلي القطاع الخاص.

[15] أشار كتّاب التقرير إلى استخدام نفس المصطلحات أحيانًا بشكل مختلف من قبل بعض خبراء القطاع الخاص الذين ساهموا في هذا التقرير. لقد تم بذل كل جهد لضمان الاتساق في استخدام المصطلحات في كل التقرير.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

وخلال اجتماعات الفريق في فبراير 2013، قرر فريق المشروع تقييد نطاق البحث ليقتصر على الماس. ومع تقدم المشروع وتوفر المزيد من المعلومات التي تعطي صورة أفضل عن نطاق المسألة، اتّضح أن تجارة الماس وحدها تشكل مجالًا واسعًا للبحث يقتضي جهدًا مركزًا ومخصصًا له. وللسبب نفسه، تم استبعاد الماس الاصطناعي أيضًا من نطاق البحث.

وبما أن أحد أهداف هذا التقرير يتمثل في توفير فهم أفضل لإساءة استخدام تجارة الماس لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب وفهم كيفية استخدام المجرمين لتجارة الماس من أجل غسل الأموال الناتجة عن أنشطة غير مشروعة أو لتمويل الإرهاب، قرر فريق المشروع أيضًا أن يستبعد "الماس المؤجج للنزاعات" من هذا البحث.

ولكل جزء من "خط إمداد الماس" خصائصه ومواقعه الجغرافية المختلفة. وفي كثير من الحالات، تختلف "الأطراف"، وتتوافق نقاط الضعف والمخاطر مع طبيعة كل جزء من "خط الإمداد". ووجد فريق المشروع أن جمع المعلومات عن كل هذه الأجزاء، وتحليلها في إطار نقاط الضعف والمخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، شكّل مهمةً صعبة تستغرق وقتًا طويلًا. واستنادًا إلى جميع المعلومات التي تم جمعها، حدد فريق المشروع نقاط الضعف. ومع ذلك، لم توفر جميع الدول التي اتصل بها فريق المشروع المعلومات، مما ولّد نقصًا في المعلومات الاستخبارية[16]. ومن أجل احترام الإطار الزمني المخصص لهذا المشروع، لم يتم تضمين هذه الفجوات الاستخباراتية في التقرير، مما يجعل تجارة الماس بحاجة إلى مزيد من البحث (لا سيّما في ما يتعلق بدول التعدين الأفريقية وبعض المراكز التجارية مثل الصين وبنما وأمريكا اللاتينية والإمارات العربية المتحدة).

وبالنظر إلى أن تجارة الماس معقدة للغاية، حيث أنها تنطوي على العديد من الأطراف من قارات مختلفة، سيصعب في إطار هذا التقرير تحليل نقاط الضعف والمخاطر ذات الصلة بتجارة الماس في كل بلد على حدة. ونتيجة لذلك، يتناول التقرير بشكل عام نقاط الضعف والمخاطر المرتبطة بكل جزء من التجارة، وينظر في نقاط الضعف والمخاطر الجغرافية حيثما كان ذلك مناسبا.

أخيرًا، يمكن تقسيم جودة الماس إلى فئات *الأحجار الكريمة*، *والأحجار شبه الكريمة*، والفئات *الصناعية*. للماس الصناعي أسواق مختلفة ولا يستخدم في إنتاج المجوهرات بسبب جودته المنخفضة. فبحسب الاتحاد العالمي لبورصات الماس، يتم استخدام 30 - 35٪ من حجم الماس المستخرج (أقل من 1٪ من حيث القيمة) ونسبة كبيرة من الماس الاصطناعي للأغراض الصناعية. نظرًا لأن نقاط ضعف غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الماس الصناعي أقل من الماس عالي الجودة، لم يغطِّ هذا البحث الماس الصناعي. عند الحديث عن الماس، يشير هذا البحث فقط إلى الماس الذي يستخدم في النهاية لتصنيع المجوهرات، أي الأحجار الكريمة الأحجار شبه الكريمة.

[16] لا تزال هناك بعض الفجوات في المعلومات الاستخبارية حيث لم يتم تلقي المعلومات من جميع الدول التي اتصل بها فريق المشروع.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الفصل الثاني: التجارة الدولية بالماس - نظرة عامة

من أجل فهم نقاط الضعف في تجارة الماس خلال مختلف مراحل "خط إمداد الماس" والمخاطر المرتبطة بها، لا بد من فهم كيفية عمل هذا القطاع الفريد والمعقد، وما هي العمليات التي يمر بها الماس من المنجم إلى السوق، ومن هي "الأطراف" المشاركة في التجارة، وما هو حجم القطاع، وما إلى ذلك. في حين لا يهدف هذا التقرير إلى تقديم تحليل شامل لقطاع الماس، إلا أنه ملخص للقطاع ومراحله من تعدين الماس الخام وصولًا إلى البيع بالتجزئة.

خط إمداد الماس

يتضمن وصول الماس من الإنتاج (التعدين) إلى مستهلك التجزئة عدة مراحل من المعالجة ومجموعة متنوعة من المعاملات (تُعرف أيضًا في القطاع باسم "خط إمداد الماس"). يُقسَّم قطاع الماس كما يلي:

- الإنتاج (بما في ذلك التعدين والفرز والتثمين)[17]
- تجارة وبيع الماس الخام
- القطع والصقل
- بيع الماس المصقول
- صناعة المجوهرات
- بيع المجوهرات بالتجزئة

الشكل 1: مخطط خط إمداد الماس

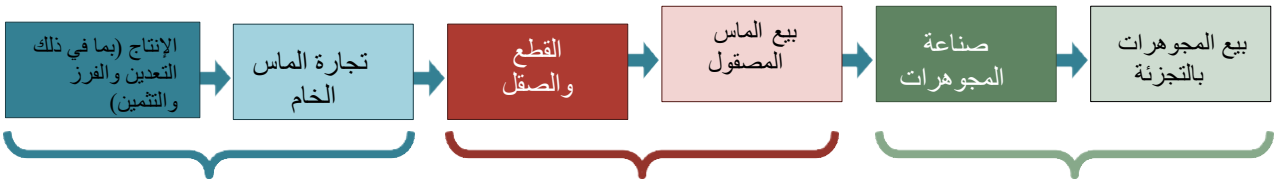

ملحوظة: هذا لا يمثل سوى تجارة الماس المشروعة.

هناك نسخة أكثر تعقيدًا عن "خط إمداد الماس" بعد مرحلة بيع الماس الخام الواردة في الشكل السابق، وهو النسخة التالية التي توفرها منظمات القطاع. ومع ذلك، لا يقدم أي منهما صورة شاملة حقًا للواقع.

[17] هناك مرحلة قبل التنقيب يتم فيها البحث عن مناجم الألماس. وهذه المرحلة تسبق تجارة الماس ولذلك لم يتم تناولها في التقرير.

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الشكل 2: **نظام توزيع الماس**

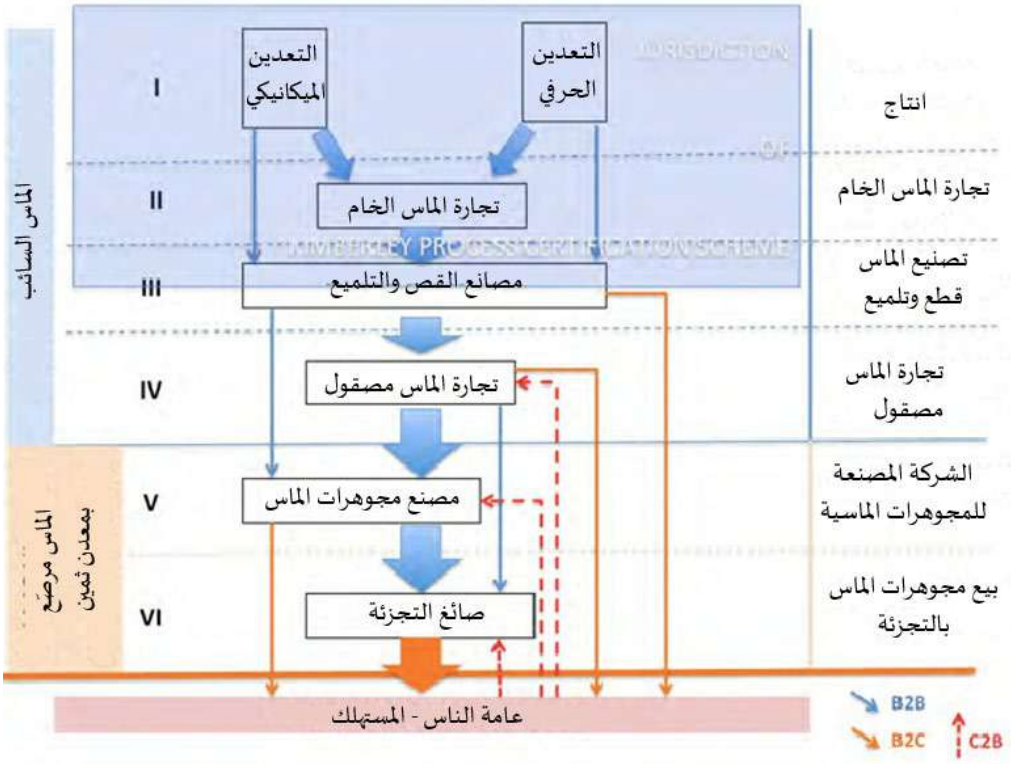

المصدر: المعلومات التي قدمتها منظمات القطاع (2013)

ضمن هذه السلسلة من المعاملات والعمليات، يتكون قطاع الماس من عنصرين متميزين[18]:

التعدين والتصنيع، وهو الجزء الذي يتعامل مع الماس الخام في القطاع ويشمل تعدين الماس حتى قطع الماس الخام وصقله.

تصنيع وبيع المجوهرات، وهو الجزء الذي يتعامل في الماس في شكله النهائي (المقطع والمصقول) ويشمل التعامل مع الماس المصقول حتى بيع المجوهرات بالتجزئة.

الإنتاج، تبدأ صناعة الماس باستخراج الماس في جزء الإنتاج. بشكل عام، هناك عدد قليل من المواقع الرئيسية لتعدين الماس في جميع أنحاء العالم. وتتمثل بجنوب ووسط وغرب أفريقيا وروسيا وأستراليا وكندا[19]. تتمتع تجارة الماس في معظم دول التعدين الأفريقية بأهمية اقتصادية كبيرة حيث تمثل جزءًا كبيرًا من الناتج المحلي الإجمالي وعائدات التصدير.

يتواجد الماس في رواسب الصخور الصلبة الكمبرليتية أو الرواسب الغرينية / النهرية. مناجم الصخور الصلبة هي تلك التي يتم فيها

[18] في السنوات الأخيرة، أصبح هذا التمييز، إلى حد ما، أقل وضوحًا بسبب تكامل شركات تجارة الماس والعلامات التجارية لمجوهرات الماس. وفي بعض الحالات، ترتبط شركات الماس الخام بشركات المجوهرات.

[19] هناك أيضًا مواقع إضافية تضم قطاع تعدين صغير في أمريكا الجنوبية. وتنتج الهند أيضًا ألماسًا خامًا بقيمة عدة ملايين من الدولارات سنويًا.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

تفجير أنبوب الكمبرليت (وأحيانًا اللامفوريت)، وهو الصخر الذي يتواجد فيه الماس، لفصله عن الصخور المحيطة به وسحقه لتحرير الماس الموجود بداخله. التعدين الغريني هو استخراج الماس من قاع النهر أو قاع البحر أو رواسب الشاطئ. ويشار إليه على أنه من المصادر الثانوية، حيث أدّى التآكل الطبيعي إلى فصل الماس الموجود في الرواسب الغرينية عن مناجم الكمبرليت (المصدر الأساسي). يمكن تقسيم التقنيات المستخدمة لجمع الماس الغريني إلى التعدين الصناعي الميكانيكي عندما تتوفر شروط محددة تجعل التعدين الصناعي الغريني اقتصاديًا أو تسمح بالتعدين الحرفي الذي يتضمن حفارين يعملون في فرق بأدوات بسيطة مثل المعاول والمجارف والمناخل. وفقًا للمراجعة الأدبية[20]، والمساهمات الواردة من بعض دول التعدين (أستراليا وبوتسوانا وكندا وروسيا وسيراليون وزيمبابوي) والمناقشات التي أجريت في ورشة العمل التي عقدت في داكار، فإن مناجم الكمبرليت أصغر من حيث المساحة الجغرافية ويُعتبر تأمينها أسهل بكثير من تأمين المناجم الغرينية التي قد تغطي منطقة جغرافية ضخمة لا يمكن عزلها. كما أن مناجم الكمبرليت آلية للغاية وتخضع لضوابط صارمة، في حين أن الرواسب الغرينية (الصناعية بشكل أساسي) تصعب السيطرة عليها أكثر لأنه يمكن استخراج الماس بدون آلات صناعية كبيرة[21].

Loose / mounted diamonds

ثمة فرق بين الماس السائب والمثبت.

فالماس السائب هو ألماس مقطوع ومصقول لم يتم ترصيعه بعد في المجوهرات بينما الماس المثبت هو ألماس مصقول تم ترصيعه في المجوهرات مثل الخاتم وقلادة الساعة وما إلى ذلك. وعادة ما يختلف تنظيم الماس السائب والمثبت بشكل كبير.

تتمثل الخطوة التالية من مرحلة الإنتاج في فرز الماس وتقييمه وتجهيزه للبيع. ويتم الفرز والتقييم عن طريق تقسيم الماس إلى مجموعات مختلفة حسب جودته وقيمته. وستزيد هذه العملية من قيمة سعر الماس الخام. ومن المسائل المهمة التي يجب فهمها أنه عندما يشير التقرير إلى الماس، فإنه يغطي مجموعة من المنتجات. يمكن أن يتراوح سعر الماس، الخام إلى المصقول، من بضع عشرات من الدولارات للقيراط الواحد إلى عشرات الآلاف من الدولارات للقيراط الواحد للألماس المقطوع والمصقول[22].

تجارة وبيع الماس الخام – يشتري تجار الماس الخام الماس الذي توصلت إليه عمليات التعدين من خلال أسواق الماس العالمية. عادة ما يتم ترتيب عمليات الشراء من خلال بورصات الماس (على الرغم من وجود طرق مختلفة لشراء الماس الخام) في دول مثل **بلجيكا والمملكة المتحدة والهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة (دبي)**. وفي حين يقع العديد من هذه المراكز في دول لا تنتج الماس بنفسها، فقد تطور قطاع تجارة الماس الخام فيها على مدى عقود أو مئات السنين. بورصة الماس هي شركة تجارية خاصة تقتصر عضويتها على الأفراد فقط (وليس الشركات). توفر البورصة قاعة تداول يلتقي فيها الأعضاء والمشترون للتداول في الماس الخام والمصقول[23]. عالميًا، هناك 29 بورصة للماس تابعة للاتحاد العالمي لبورصات الماس[24]. وقد تكون هناك أسواق محلية أخرى بالقرب من مواقع تعدين الماس، حيث يشتري الباعة المتجولون الماس من عمال المناجم الحرفيين. وهذه مرحلة حساسة حيث تصعب جدًا السيطرة عليها، كما سيشرح البحث لاحقًا. ويُباع الماس إلى تجار إقليميين وغالبًا ما يتم بيعه بعد ذلك إلى أسواق الماس العالمية. قد

[20] للحصول على شرح حول الفرق بين نوعي المناجم (الكمبرليت والغريني) يرجى العودة إلى المجلس العالمي للماس. يمكن أيضًا مراجعة "الماس من الألف إلى الياء".

[21] تعليقات وردت من مركز أنتويرب العالمي للماس ومعلومات وردت من المجلس العالمي للماس.

[22] يمكن مراجعة على سبيل المثال موقع Pricescope. كما يمكن مراجعة حاييم إيفان – زوهار، (2004)، الصفحات من 97 إلى 98.

[23] على الرغم من أن معظم المعاملات اليوم تتم من خلال مكاتب تجار الماس.

[24] الاتحاد العالمي لبورصات الماس.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

يتم بيع الماس الخام عدة مرات بين تجار الماس الخام والعديد من بورصات الماس قبل أن يتم بيعه في النهاية إلى قاطع / صاقل الماس[25].

قطع وصقل الماس الخام – يتبلور جمال الماس بعد قطعه وصقله وتلميعه. مراكز القطع والصقل موجودة في مختلف أنحاء العالم، وتتركز المراكز الرئيسية في **بلجيكا والهند وإسرائيل والصين**. بمجرد قطع الماس وصقله، يصبح جاهزًا للاستخدام في المجوهرات ويتم نقله على طول "خط الإمداد" لاستخدامه في تصنيع وبيع المجوهرات الماسية. يعد التحول من الماس الخام إلى الماس المصقول مرحلة ضعيفة أخرى، حيث يصبح تعقب الماس أكثر صعوبة بمجرد قطعه وصقله[26]. في حين يمكن تحديد وقت صقل بعض أنواع الماس باستخدام تقنيات قديمة، إلا أنه من شبه المستحيل التأكد من وقت صقل أغلب أنواع الماس المصقول الموجود في السوق. قد لا تكون جميع قطع الماس التي قد يراها المرء في نافذة المتجر بضائع مباشرة.

تجار الماس – بمجرد قطع الماس وصقله، يصبح جاهزًا للبيع لاستخدامه في المجوهرات، ولسوق محدودة للغاية ولكن متنامية، كمنتج استثماري. تجار الماس هم أول تجار للماس بعد قطعه وصقله، وغالبًا ما يتعاملون مع ألماس تصل قيمته إلى مئات الملايين من الدولارات كل عام. يعمل هؤلاء التجار عادة من مراكز تجارة الماس الرئيسية في العالم بما في ذلك **أنتويرب ولندن**[27] **ونيويورك وتل أبيب ودبي والهند والصين**. ويشمل عملاؤهم تجار الماس الآخرين وكبار مصنعي مجوهرات الماس وتجار الماس بالجملة.

تجار الماس بالجملة – يتعامل هذا الجزء من القطاع بكميات صغيرة من الماس. غالبًا ما يتعاملون مع منتجات محددة من حيث حجم أو جودة أطياف الماس أو الماس المقطع بشكل فاخر أو القطع الحاصلة على براءة اختراع، وغالبًا ما يشاركون في وضع علامة تجارية على الماس الخاص بهم. يبيع هذا الجزء من القطاع عادةً الماس إلى تجار التجزئة للمجوهرات، ولكن يتزايد بيعه بشكل مباشر إلى المستهلك.

مصنعو المجوهرات الماسية - يختلف قطاع المجوهرات تمامًا من الناحية الهيكلية والتنظيمية والتشغيلية عن قطاع الماس. ويتعامل قطاع المجوهرات أيضًا بالذهب والأحجار الكريمة الأخرى والفضة والبلاتين ومجموعة من المواد الخام الأخرى. كما أن هيكل التمويل ورأس المال مختلفان تمامًا. تقع اليوم بعض أكبر مراكز تصنيع المجوهرات الماسية في آسيا (**الصين وتايبيه الصينية و إندونيسيا**). يتم تصنيع المجوهرات ويمكن بيعها لتجار المجوهرات بالجملة ثم لتجار المجوهرات بالتجزئة. وعلى نحو متزايد، تقوم الشركة المصنعة بالبيع مباشرة إلى تجار التجزئة للمجوهرات والمستهلكين.

تجار المجوهرات بالتجزئة – تشكل مبيعات المجوهرات الماسية محرك قطاع الماس ويكون ذلك من خلال مبيعات المجوهرات بالتجزئة. إذ تدعم جميع العمليات التي ذُكرت سابقًا هذا الجزء من القطاع. تتم مبيعات المجوهرات الماسية في جميع دول العالم تقريبًا من خلال محلات البيع بالتجزئة. والبائعون هم متاجر فردية مستقلة أو فروع لشركات كبيرة تضم مئات المتاجر. يتم استخدام الإنترنت بشكل متزايد لتسويق الماس والمجوهرات الماسية وبيعها مباشرة للمستهلك.

محلات الرهن - يتم أيضًا بيع الماس والمجوهرات المصقولة من خلال محلات الرهن (مثل وضع الماس أو المجوهرات الماسية كضمان لأخذ قروض مقدمة، وعندما يتخلف المقترض عن السداد، يستحوذ صاحب متجر الرهن على الضمان). يمكن بعد ذلك إعادة بيع المجوهرات إلى متاجر المجوهرات، ومحلات الرهن، ومؤخرًا لتجار الجملة، وفي المعارض الخاصة التي تقام لهذا الغرض. يمكن لأي شخص يرغب في بيع مجوهراته الشخصية (من أجل سداد الديون، أو بيع مجوهرات الميراث، وما إلى ذلك) أن يفعل ذلك في هذه الأماكن.

---

[25] بحسب حاييم إيفان-زوهار، يمر الماس عبر ست إلى عشرة أيادي من المنجم حتى يصل إلى العميل النهائي، حاييم إيفان – زوهار، (2007)، الصفحة 114.

[26] لا يغطي نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ سوى الماس الخام.

[27] في نوفمبر 2013، ستنقل شركة De Beers عملياتها من لندن إلى جابورون في بوتسوانا.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الممارسات التجارية والتغيرات في تجارة الماس

في كثير من النواحي، لا يختلف قطاع الماس والمجوهرات عن أي قطاع تجاري آخر، ولكن هناك ممارسات خاصة بتجارة الماس. وترد أدناه تفاصيل عن بعض هذه الممارسات المرتبطة باعتبارات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

معتمدو الماس / المناقصات – معتمدو الماس[28] هم عملاء شركة دي بيرز المرخص لهم بشراء الماس الخام بكميات كبيرة من شركة Diamond Trading Company التي تملكها شركة دي بيرز، بما يضمن إمدادات ثابتة من الماس الخام. وتوجد أنظمة مماثلة لتوريد الماس الخام مع شركات تعدين الماس الكبيرة الأخرى. يعد نظام *المناقصة* طريقة بديلة لشراء الماس الخام حيث يتم عرض الماس السائب للبيع لتجار الماس من خلال المناقصات. إلا أن هذا النظام لا يقتصر على معتمدي الماس وشركات التعدين الكبرى فقط؛ فهو يسمح لتجار الماس الخام "الصغار" ببيع ما لديهم من الماس في بيئة آمنة وخاضعة للرقابة[29].

طرق الدفع – تُعتبر التحويلات النقدية شائعة تاريخيًا في قطاع الماس. تم بيع الماس على جميع مستويات السوق تقريبًا مقابل النقد. ومع ذلك، في حين لا يزال قبول النقد شائعًا، فقد تراجعت هذه الممارسة في الآونة الأخيرة وأصبحت أشكال التحويلات الحديثة مثل الحوالات المصرفية أو أنظمة الائتمان أكثر انتشارًا، حتى في الاقتصادات القائمة على النقد مثل الهند وناميبيا[30].

الثقة – لطالما عمل قطاع الماس على أساس الثقة. يتم إبرام صفقات بملايين الدولارات بالمصافحة. هناك قواعد سلوك سائدة ونظام تحكيم داخلي. قد يتم إرسال الأحجار الخام أو المصقولة التي تبلغ قيمتها ملايين الدولارات إلى تاجر آخر لشحنها دون عقد مكتوب. على سبيل المثال، يثق مالك الحجارة في أن المرسل إليه سيقوم بتحويل الدفعة الصحيحة عند البيع أو إعادة نفس الأحجار تمامًا. وكشفت المشاورات التي أجريت مع الاتحاد العالمي لبورصات الماس أن خيانة هذه الثقة تدمر سمعة تاجر الماس[31] وتقضي على حياته المهنية.

المعاملات "المجدولة" – هي ممارسة لا تزال تستخدم في قطاع الماس وتتمثل في إقراض ماسة أو عدة ماسات للآخرين في القطاع لبيعها عندما تسنح لهم الفرصة - ويعرف هذا باسم "المعاملة المجدولة". وبموجب هذا الترتيب، يتم تحديد شروط القرض، بما في ذلك مدة إقراض الماس، وسعره، وشروط التحويل إلى المالك في حال تم بيعه. يجوز للبائع الحائز على الماس "المجدول" أن يبيع الماسة بسعر أعلى ثم يدفع للمالك وفقًا للوقت والمبلغ المحددين في الجدول. في بعض الأحيان، قد يقوم البائع الحائز على الماس "المجدول" بإقراضه إلى بائع آخر بموجب جدول آخر. ولقد نشأت بعض المشاكل في القطاع حول استخدام الجداول، بما في ذلك الاحتيال. كما طرحت أسئلة حول المسؤول عن الإبلاغ عن بيع الماس بموجب متطلبات الإبلاغ عن غسل الأموال (المالك أو البائع). بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك حالات تم فيها بيع الماس الموجود في الجدول، لكن البائع رفض الدفع. يُعتبر ذلك بمثابة سرقة صريحة بالاستيلاء.

ويرتبط التباين في ممارسات الجرد على مختلف مستويات القطاع وفي مختلف مناطق العالم باستخدام الجداول وملكية الماس. بشكل عام، في حين يمكن حساب الماس كوحدات فردية، إلا أنه يمكن أيضًا حسابه بالوزن. على سبيل المثال، يمكن أن يتألف

[28] يمكن العودة إلى "الماس من الألف إلى الياء".

[29] مثل مركز أنتويرب العالمي للماس.

[30] يُعزى الاستخدام المحدود للنقد في هذه الدول إلى خطة الجمع التي قدمتها الهند وناميبيا.

[31] راجع حاييم إيفان - زوهار (2004)، ص 35؛ وسيغال، د. (2009)، الفصل 4.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

قيراط واحد من الماس من حجر واحد من قيراط واحد أو 100 ماسة وزن كل منها 0.01 قيراط (تقييم القيراط هو ما يميز الطردين في هذه الحالة، حيث قد يتم بيع قيراط واحد من الألماس بمبلغ 4000 دولار أمريكي للقيراط، في حين أن الماس الذي يزن 0.01 قيراط قد يتم بيعه مقابل 500 دولار أمريكي للقيراط الواحد فقط). وبينما يتم وزن كل حجر، فإن المخزون، الذي له آثار على الربح وبالتالي على الضرائب المدفوعة لسلطات الضرائب، قد يتم تسجيله بشكل مختلف، مثلًا قد تسجل بعض الممارسات في الجرد الماس بالقطعة، وقد تقوم ممارسات أخرى بتسجيله حسب الوزن. وهذا يترك مجالًا للتلاعب و"التحايل" بالتقارير الضريبية، مما يصعّب على السلطات الضريبية التحقق من مستوى المخزون في تاريخ الإبلاغ، فيسمح أيضًا بالتلاعب بضريبة الأرباح والدخل.

ومن الشائع أيضًا التفاوض على السعر النهائي للماس. في حين يقترح القطاع أسعارًا لنوعية معينة من الماس، إلا أن ذلك يُعتبر في الواقع مجرد مبادئ توجيهية، أي نقطة انطلاق يبدأ منها التفاوض على السعر النهائي.

خبرة خاصة - يتطلب التدريب في علم الأحجار الكريمة مجموعة مهارات فريدة، أو على الأقل خبرة في المجال. بالتالي، من يدخل مجال صناعة المجوهرات أو تجارتها يكون غالبًا ينتمي إلى أسرة تعمل أصلًا في هذا المجال، ويمكنه من خلالها تعلم المصلحة واكتساب الخبرة اللازمة للنجاح. يجب أن يكون الصائغ المستقل رجل أعمال يتمتع بمعرفة محددة خاصة بالسوق، ومهارات كبيرة في علم الأحجار الكريمة (يجب تحسينها باستمرار). والأهم من ذلك، يجب أن يكون له معارف في القطاع للحصول على المنتج وبيعه. وبالمثل، يتطلب كل مستوى من مستويات القطاع تدريبًا خاصًا به، ولا يتم تعلم هذه المصلحة إلا من خلال الخبرة في المجال نفسه[32].

هذا يصعّب جدًا دخول أي شخص مجال تجارة المجوهرات والماس، إذ لا يتمتع أيٌّ كان بالخبرة المطلوبة والمعرفة العملية بالسوق[33]. على سبيل المثال، قد يتطلب الانتساب إلى بورصة الماس العمل لعدة سنوات والحصول على ترشيح من عضو حالي في البورصة[34]. سمحت هذه القيود المفروضة على دخول المجال، بما في ذلك الحصول على المنتج من تجار الجملة، لقطاع الماس من حماية نفسه من تسلل المجرمين إليه. وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول التي تفرض الحصول على "ترخيص" خاص من الحكومة لكي يصبح الشخص تاجرًا للماس. في الماضي، كان صائغ معروف يحيل الشخص للتعامل مع تاجر جملة معين، فيفتح الشخص حسابًا لدى تاجر الجملة لشراء المنتجات. بمجرد إنشاء عدد قليل من الحسابات وإجراء الترتيبات التجارية مع تجار الجملة للماس والمجوهرات، يمكن الاستفادة من هذه الحسابات لإثبات شرعية الشخص كتاجر مجوهرات. ومع ذلك، بدون هذه الإحالة الأولية من شخص يعمل أصلًا في هذا المجال والاستخدام اللاحق للموردين الأساسيين للحصول على حسابات مع الآخرين، كان دخول المجال مستحيلًا.

تعمل بعض العائلات في تجارة الماس منذ عدة أجيال وقد طورت تحالفاتها وشبكاتها مع الوقت وجعلتها قوية. وتعكس مشاركة كل من المجموعات الدينية والعرقية تاريخ هذا القطاع بشكل كبير، على الرغم من حدوث تحول في التركيز الجغرافي لتجارة الماس في الآونة الأخيرة. وهذه ظاهرة تتعلق بقطاع الماس النهائي، لا سيما بتجار الجملة وتجار التجزئة.

[32] يتم فرز الماس الخام وتصنيف الماس المصقول عادةً في معاهد التدريب المتخصصة في جميع أنحاء العالم. تشمل المعاهد المعروفة معهد الأحجار الكريمة الأمريكي في نيويورك وكارلسباد (كاليفورنيا)، ومعهد HRD أنتويرب لعلم الأحجار الكريمة والمعهد الدولي لعلم الأحجار الكريمة في أنتويرب وهونغ كونغ ومومباي.

[33] راجع حاييم إيفان - زوهار (2004)، ص 35 – "قطاع مغلق وحواجز كبيرة على الدخول".

[34] هذه هي إحدى القواعد التي فرضها الاتحاد العالمي لبورصات الماس على جميع أعضائه.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

حتى الآن، ناقشت اللمحة العامة لتجارة الماس مختلف مستويات سوق الماس، وقدمت رؤية مبسطة عن سلسلة التوريد من المنجم إلى المستهلك. ومن المهم أن نفهم أن عمليات التعدين، وتجارة الماس الخام، وحتى عمليات قطع وصقل الماس قد تختلف من بلد إلى آخر[35]. بالإضافة إلى ذلك، خضعت هذه العمليات لقوى السوق والتغييرات التنظيمية في السنوات العشرين الماضية مما فرض مسارات جديدة لجلب الماس من المنجم إلى السوق.

وفي حين قد تؤثر بعض التغيرات في السوق بشكل كبير على الممارسات التجارية في جميع أنحاء العالم، قد تكون هذه التغييرات إيجابية بالنسبة للدولة ذات الصلة، ولكن قد تنطوي أيضًا على تحول في مستوى المخاطر التي يطرحها قطاع الماس. تناقش الأقسام التالية التغيرات في تجارة الماس.

لم تعد شركة دي بيرز تحتكر السوق[36] - حتى الثمانينيات، كانت شركة دي بيرز تسيطر على إمدادات الماس الخام إلى حد كبير من خلال ممتلكاتها الأفريقية. وفي حين كان هناك عدد قليل من المصادر الأخرى للماس، بما في ذلك من روسيا، فقد اعتُبرت هذه السيطرة بمثابة احتكار للسوق. ومع ظهور سوق أكثر انفتاحًا لبيع الماس الخام عالميًا، عزز عدد من شركات الماس العالمية، مثل ألروسا، وبي إتش بي بيليتون، وهاري وينستون، وريو تينتو، مستوى مشاركته في السوق، وأصبحت روسيا وكندا وأستراليا دولًا منتجة رئيسية. في السنوات العشرين إلى الثلاثين الماضية، اختارت العديد من الشركات طريقها الخاص لإحضار الماس الخام إلى السوق بدلًا من بيعه لشركة دي بيرز. ومن المتوقع أنه مع تزايد تنوع مصادر العرض، سيصبح سوق تجارة الماس الخام أكثر تنوعًا. ومع ذلك، كلما انفتح السوق أمام جهات فاعلة جديدة، زاد خطر قيام غاسلي الأموال بإساءة استخدام هذه التجارة، مما قد يتطلب قدرًا أكبر من الرقابة على القطاع.

انتقلت تجارة الماس الخام لشركة دي بيرز من لندن / أنتويرب إلى غابورون - حتى الآن، كانت تجارة الماس الخام تمرّ بشكل رئيسي عبر أوروبا حيث تقوم شركة دي بيرز بفرز وبيع الماس الخام من لندن. وبعد فترة انتقالية دامت 8 سنوات، وبدأت في نوفمبر 2013، سيتم نقل جميع عمليات فرز وبيع الإنتاج العالمي للماس الخام لشركة دي بيرز إلى غابورون في بوتسوانا، والتي من المتوقع أن تصبح "مركزًا تجاريًا عابرًا" رئيسيًا للماس الخام، وفي كثير من النواحي، ستلعب الدور الذي لعبته حتى الآن بلجيكا، وبدرجة أقل، إسرائيل. وسيسافر الآن أكثر من مئة عميل للماس الخام ("معتمدو الماس") لشركة دي بيرز إلى بوتسوانا لشراء الماس الخام. وقد يتلقى النظام المصرفي في بوتسوانا نحو 6 مليارات دولار أمريكي من التحويلات المالية الواردة من هذه المبيعات وحدها. ومن المتوقع أن يجذب هذا جهات فاعلة مصرفية وتجارية جديدة إلى قطاع الماس وقد يتغير نمط التجارة بشكل كبير في السنوات المقبلة.

الإثراء – يشمل الإثراء تصنيع الماس المصقول وابتكار المجوهرات المرصعة بالماس. وفي السنوات الأخيرة، ركزت دول التعدين الأفريقية على إثراء الماس محليًا للحفاظ على فرص العمل في القطاع وتوليد قيم مضافة إضافية. ونتيجة لذلك، تقوم الدول التقليدية المنتجة للماس بشكل متزايد بإنشاء مراكز قطع وصقل محلية لتوسيع مشاركتها في سلسلة توريد الماس[37]. إن انتقال شركة دي بيرز إلى بوتسوانا يعني أن جزءًا كبيرًا من عمليات إثراء الماس سوف ينتقل إلى الجنوب الأفريقي - وأغلبه إلى بوتسوانا،

[35] قد تظهر اختلافات في نوع المنجم (الغريني أو الكمبرليت، الحفرة المغلقة أو المفتوحة)، وفي الطريقة التي يتم فيها توزيع الماس الخام من المنجم إلى السوق الخام، وفي مستوى الاستفادة المحلية، وفي مستوى التنظيم والسيطرة على التعدين وتجارة الماس الخام أو المصقول، وما إلى ذلك.

[36] لمناقشة التغيير في دور دي بيرز في تجارة الماس الخام، يمكن العودة إلى Bain & Company (2011)، ص 11 "توسيع قنوات بيع الماس الخام".

[37] يمكن العودة إلى شركة دي بيرز على سبيل المثال.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

وجنوب أفريقيا، وناميبيا. ومن المتوقع أن يؤثر ذلك بشكل غير مباشر على الدول المجاورة التي تعد من كبار منتجي الماس في حد ذاتها، مثل أنغولا وزيمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي قد تحذو حذوها وتطور عمليات إثراء الماس الخاصة بها. قد يكتسي هذا الاتجاه أهميةً في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو ما ستتم مناقشته بالتفصيل في القسم الذي يشير إلى نقاط الضعف في مرحلة تجارة الماس الخام.

مراكز تجارية جديدة[38] - ظهرت مراكز جديدة لتجارة الماس في **الصين والهند والإمارات العربية المتحدة (دبي)**، من بين أماكن أخرى، إلى جانب **مراكز التجارة** التقليدية – وفّر التنوع في تجار الماس الخام وزيادة العرض من مصادر متعددة فرصةً لظهور مراكز جديدة لتجارة الماس الخام والمصقول، وتواجه مراكز الماس التاريخية تحديات من قبل مراكز الماس الجديدة هذه. أصبحت منطقة التجارة الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة سوقًا تجاريًا يضم ما قيمته 40 مليار دولار أمريكي. وأصبحت الهند، وبدرجة أقل الصين، أهم مراكز القطع والصقل حيث بلغت التجارة فيهما مليارات الدولارات. كما ظهرت مؤخرًا مراكز تجارية أصغر مثل بنما بهدف خدمة أمريكا الجنوبية. يُعزى ظهور هذه المراكز الجديدة في المقام الأول إلى التحول في سلسلة التوريد المذكور أعلاه، ويعكس أيضًا البيئات الضريبية والتنظيمية المتغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستهلاك المتزايد للماس في بعض هذه الأسواق قد اجتذب العديد من مصنعي الماس (القاطعين/المصقلين) إلى هذه المراكز الجديدة. ويجب أن تكون المراكز التجارية الجديدة على دراية بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد ينطوي عليها هذا التحول.

تنظيم القطاع - عملية كيمبرلي – حصلت بعض التغييرات الجذرية في تنظيم القطاع في السنوات العشر الماضية، وذلك في المقام الأول من خلال تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات الماس الخام. عملية كيمبرلي هي نظام طوعي للرقابة على الصادرات والواردات، تدعمه الأمم المتحدة، ويركز على وقف التجارة غير المشروعة في الماس الخام لتمويل النزاعات المسلحة (أي استخدام الماس الخام كعملة بديلة لشراء السلاح). هي ليست اتفاقية دولية يتم إنفاذها قانونًا، بل ينبع الالتزام بها من تشريعات التنفيذ الوطنية في الدول المشاركة. ومن منظور مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن المهم أن نلاحظ هنا أن نظام عملية كيمبرلي لا يتعامل مع أنشطة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب ويقتصر على الماس الخام فقط. ومن ثم فإن الماس المصقول لا يشمله نظام عملية كيمبرلي إذ يُفترض أن الماس المصقول يأتي من الماس الخام الذي تكون عملية كيمبرلي قد أصدرت شهادات به.

ولا تشمل عملية كيمبرلي جميع الدول. تشارك حاليًا 81 دولة فقط في عملية كيمبرلي (بما في ذلك 28 دولة من الاتحاد الأوروبي).

تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - في السنوات العشرة إلى الخمس عشرة الماضية، تم الاعتراف بالماس والمعادن الثمينة كوسيلة لغسل متحصلات الجريمة. ولمعالجة هذه المشكلة، قامت الحكومات بتنفيذ أو تعديل تشريعاتها الخاصة بغسل الأموال لتشمل الماس. وقد سارعت بعض البلدان إلى تنفيذ الضوابط التنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على هذه السلعة وهذا القطاع.

جهود القطاع - بذلت مختلف الكيانات العاملة في قطاع الماس على المستويين الوطني والدولي جهودًا لمواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويشمل ذلك إصدار إرشادات حول مكافحة غسل الأموال، والمشاركة في المنتديات الاستشارية لمجموعة

[38] للاطلاع على المناقشات حول مراكز التجارة الجديدة والتقليدية، يمكن العودة إلى حاييم إيفان – زوهار (2007) الذي يقدم مسحًا شاملًا لمختلف الدول المشاركة في تجارة الماس. وهناك أيضًا مراجعة مختصرة للمراكز التجارية في أنتويرب (بلجيكا)، ورمات غان (إسرائيل)، ودبي (الإمارات العربية المتحدة) في سيغيل، د. (2009)، الفصل 5.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

العمل المالي وندوات القطاع، وإنشاء مجلس تجار المجوهرات المسؤولين[39]، ونشر شركة دي بيرز لمبادئ أفضل الممارسات التي تنضم إليها مع شركائها في المشروع المشترك والمقاولين والمعتمدين، ونظام الضمانات الخاص بالقطاع الذي يسعى إلى استكمال نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات في سلسلة القيمة، بما في ذلك قطاع تجارة الماس المصقول وتجارة التجزئة.

استخدام الإنترنت كمنصة تجارية – بالنسبة إلى البيع بالجملة والتجزئة في سلسلة توريد الماس، لعبت الإنترنت دور المحرك لتقريب التجار والبائعين من المستهلكين ووقف الاعتماد على الوسطاء. وفي السنوات الأخيرة، توقف نمو سلسلة المشاركين الذين ينقلون الماس من المنتج إلى تاجر التجزئة. ومع ذلك، تمت ملاحظة أكبر نسبة من توقف النمو في سوق الماس المصقول، وخاصة في مستوى السوق المتوسط الذي يشمل تجار الماس بالجملة. فتجار الماس الذين كانوا يبيعون منتجاتهم تقليديًا إلى تجار الماس بالجملة، أصبحوا يبيعونها بشكل متزايد إلى تجار الماس بالتجزئة. وبالمثل، فإن تجار الماس بالجملة، الذين كانوا يبيعون الماس تقليديًا إلى بائع التجزئة، يعرضون الآن الماس مباشرة للمستهلك عبر الإنترنت بدون المرور ببائع التجزئة. تعزز شهادة تصنيف الماس من طرف ثالث التطبيق العملي لعرض الماس عبر الإنترنت، شأنها شأن خدمات البريد السريع الميسورة (مثل FedEx وUPS).

تتألف منصات التجارة على الإنترنت بشكل أساسي من مواقع تجارية بين الشركة والشركة ولكن هناك مواقع أيضًا من الشركة إلى العملاء. ويتم عرض الماس ***الخام*** والمصقول للبيع. وتتنوع وسائل الدفع من التحويلات المصرفية وبطاقات الائتمان، والشيكات والحوالات المالية، إلى أنظمة الدفع عبر الإنترنت مثل PayPal. تتيح منصات مثل eBay أيضًا هذه التجارة المباشرة في الماس، والتي قد تصل قيمتها إلى ملايين الدولارات الأمريكية مقابل الماس المصقول. تثير هذه الممارسات تحديات أمام تاجر الماس الذي يبيع منتجه (الماس الخام والمصقول على حد سواء) حول كيفية تنفيذ إجراءات *"اعرف عميلك" / العناية الواجبة تجاه العميل / العناية الواجبة المعززة* سواء للعملاء من الشركات أو الأفراد. كيف يتم التخفيف من نقاط الضعف المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في التجارة عند تنفيذ العملية عبر الإنترنت؟ كيف يمكن المتاجرة بالأحجار الخام عبر الإنترنت؟[40] كيف يتم إصدار شهادة كيمبرلي في هذه الحالة وكيف يمكن للمشتري تحديد قيمة الحجر الخام دون التحقق ماديًا من قيمته[41]؟

يتم عرض الماس الخام بانتظام على شبكة الإنترنت بأسعار مخفضة. أبلغت بلجيكا عن عدة حالات احتيال في خطة الجمع الخاصة بها عبر الإنترنت. وتمت عملية تبادل الأموال النقدية مقابل الماس المغشوش في مكان بعيد غير مأهول بالسكان. غالبًا ما يتم ترتيب التبادلات في أفريقيا أو بالقرب من مواقع تجارة الماس في أوروبا، ويتم الدفع وفحص البضائع ضمن جداول زمنية ضيقة جدًا وفي أماكن نائية. وقد تكون هذه الصفقات مصحوبة بشهادات منشأ مشتبهة أو تقييمات غير دقيقة أو غياب تقييم من قبل خبير وأحيانًا بدون وثائق مناسبة.

سوق إعادة التدوير - تشمل إعادة تدوير الماس الذي تم استخدامه سابقًا في المجوهرات سوقًا ثانوية ضخمة تقدر قيمتها بمليارات الدولارات على مستوى العالم. وهذه ميزة فريدة لهذا القطاع حيث لا تستدعي السلع أي تحضير قبل العودة إلى السوق؛

[39] مجلس تجار المجوهرات المسؤولين (2009).

[40] يمثل شراء الماس الخام عبر الإنترنت مشكلةً من حيث تحديد السعر وهذا أمر قد تم طرحه في مشاورة أجريت مع الاتحاد العالمي لبورصات الماس. وفي مشاورات إضافية تم إجراؤها مع خبراء الماس، ذُكر أنه على الرغم من إمكانية شراء الماس الخام عبر الإنترنت، لا يشتري أي متخصص الماس الخام دون رؤيته أولًا إلا إذا كان يشتري من شركة تعدين واسعة النطاق (أي دي بيرز وريو تينتو وما إلى ذلك) وغالبًا ما تتم جدولة زيارة للاطلاع على الماس. إذا كان البائع عبر الإنترنت غير معروف ويقدم أحجارًا خام، يجب أن يكون ذلك علامة إنذار فورية.

[41] وفي عامي 2010 و2011، ناقشت عملية كيمبرلي بشكل مطول المشاكل المرتبطة بتجارة الماس الخام عبر الإنترنت. واتضح أن معظم هذه التجارة كانت من الشركة إلى العميل بدلًا من الشركة إلى الشركة.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

يمكن ببساطة وضع الماس في مجوهرات جديدة أو بيعه كماسة استثمارية. ويقدر الاتحاد العالمي لبورصات الماس وجود حوالي 0.75 - 1 تريليون دولار أمريكي من الماس المصقول بالأسعار الحالية في العالم (أو حوالي 1 - 1.5 مليار قيراط) في أيدي المستهلكين[42]. وهناك حوالي 40-50٪ من هذا الماس في أمريكا. بشكل عام، تتم إعادة قطع الماس المعاد تدويره ليلبّي تفضيلات المستهلك اليوم. في معظم الحالات، تتم عملية إعادة القطع في الولايات المتحدة (للسلع باهظة الثمن)، أو في الهند.

الاستثمار في الماس - سلطت إحدى الدول الضوء على هذا النشاط باعتباره ظاهرة متنامية. وتوضح المواقع الإلكترونية التي تعرض الماس للبيع كاستثمار كيف أدى الارتفاع الكبير في أسعاره خلال العقد الماضي إلى تحويله إلى أداة استثمارية محتملة. وفي حين يتعذر تحديد حجم الاستثمار في القطاع، كلما كبرت الاستثمارات، بات خلطها مع أموال من مصادر غير تجارية أسهل.

الماس الصناعي – شكل ظهور الماس الصناعي والمعالج في سوق الماس بالتجزئة تطورًا مهمًّا آخر في سوق الماس. في حين لم يتم شمل هذه الأحجار المصنّعة والمشابهة للماس الطبيعي في مراجعة التطبيقات، لا بد من تقديم لمحة موجزة عنها هنا. يتكون الماس الصناعي من نفس تركيبة الماس الطبيعي (باستثناء بعض الاختلافات الذرية الطفيفة)؛ والفرق الأساسي هو أن الماس الصناعي يتم تصنيعه في المصنع. لقد تحسنت جودة الماس الصناعي وزاد عدد طرق تصنيعه بشكل كبير خلال العقد الماضي، ويتم بيعه تجاريًا في قطاع الماس. بالإضافة إلى ذلك، تتم اليوم معالجة الماس الذي كان يعتبر في السابق غير مناسب للاستخدام التجاري للمجوهرات من خلال عمليات مختلفة تُحسّن لونَه أو نقاءه. في حين لم يتناول المشروع استخدام الماس الصناعي أو المعالج لغسل متحصلات الجريمة، هناك حالات تم فيها استخدام هذه الأنواع من الماس في الاحتيال[43]. علاوة على ذلك، لا يجوز الاستهانة باستخدام المواد الاصطناعية التي تحل محل الماس الحقيقي في غسل الأموال القائم على السلع الأساسية. وما يزيد من تعقيد هذه المسألة هو غياب مصطلحات دولية معتمدة للماس الصناعي أو المعالج. قد تشير بعض التشريعات إلى الماس أو الماس الطبيعي دون ذكر أو دون تمييزه عن الماس الصناعي أو المعالج. وبما أن جودة الماس الصناعي قد تحسنت، فمن المهم أن نأخذ في الاعتبار أن نقاط الضعف والتطبيقات المحددة لتجارة الماس الطبيعي قد تنطبق أيضًا على الماس الصناعي. ومع ارتفاع مستوى التجارة في الماس الصناعي، تزداد المخاطر التي تطرحها. ولوحظ في مشاورات القطاع الخاص أنه مع انخفاض عدد الماس المتوفر للاستخراج، قد يطرح الماس الصناعي مشكلة أكبر. كما تجدر الإشارة إلى أن الماس الصناعي، في معظم الحالات، إن لم يكن جميعها، ليس مشمولًا في تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على الرغم من تشابه نقاط الضعف في هذا المجال.

نظرة عامة على الماس وغسل الأموال وتمويل الإرهاب

لقد سلط هذا التقرير الضوء على الخصائص المختلفة والفريدة للماس وتجارة الماس التي تعرض القطاع لأنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولكن هذا لا يعني أن القطاع أكثر عرضة للمخاطر مقارنة بالقطاعات الأخرى. ومع ذلك، من يجب الأخذ في الاعتبار أن تعقيد تجارة الماس الدولية يعني أن نقاط الضعف والمخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب قد تختلف بين أجزاء "خط الإمداد" وبين الدول.

[42] بحسب تقديرات شركة "Tacy Ltd".

[43] يمكن مراجعة على سبيل المثال Flanders News (2012) حيث قيل إن "جودة الماس الصناعي أو الاصطناعي جيدة جدًا، حتى أن تجار الماس ذوي الخبرة لا يمكنهم التمييز بين الماس الحقيقي والمزيف". يمكن أيضًا مراجعة JCK (2012).

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

فبالإضافة إلى حالات غسل الأموال التقليدية، بما في ذلك غسل متحصلات الجريمة وتوليد الأرباح الإجرامية، سلطت بعض الأبحاث[44] الضوء على استخدام المجرمين للماس والمجوهرات الماسية كعملة بديلة. وهذا ملحوظ بشكل خاص في حالة الماس الذي تستخدمه المنظمات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالمخدرات (أي تجارة الماس للمخدرات). كما يستخدم المجرمون الماس لنقل الثروة وتخزينها والحفاظ عليها وإثبات مكانتهم.

ومن المفيد التمييز بين غسل الأموال من خلال تجارة الماس وغسل متحصلات الجريمة. فغسل الأموال من خلال تجارة الماس هو قيام المجرم بغسل الأموال النقدية أو وسائل الدفع الأخرى التي تم الحصول عليها من خلال الجرائم الأصلية التي يرتكبها[45] عن طريق إيداع الأموال وتمويهها من خلال تجارة الماس. ويمكن أن يتم ذلك من خلال إجراء معاملات بمتحصلات الجريمة كما لو كانت تجارة بالماس حيث لا يتم استخدام تجارة الماس إلا لتحويل الأموال من حساب إلى آخر، سواء محليًا أو دوليًا، أو عن طريق شراء الماس بمتحصلات نقدية ولّدتها الجريمة وبيعه للحصول على النقد في وقت لاحق أو في مكان مختلف. أمّا غسل متحصلات الجريمة فهو غسل الماس غير المشروع (مثل الماس المسروق / المنهوب، أو الماس الذي تم الحصول عليه كشكل من أشكال الدفع مقابل المخدرات) عن طريق بيع الماس أو الاتجار به، أو عن طريق قطع / إعادة قطع وصقل الماس غير المشروع وما إلى ذلك لإخفاء مصدره غير المشروع. وفي كلتا الحالتين، يكون المجرم قد غسل متحصلات الجريمة، ولكن لا يمكن التحدث رسميًا عن غسل الأموال في حد ذاته إلا في الحالة الأولى، أي الأموال التي يتم غسلها من خلال التجارة. ويشكل قطاع الماس أفضل مثال لحصول الأمرين.

وقد لا يميّز ممارسو إنفاذ القانون وضباط المخابرات وممثلو القطاع بين الأمرين، فهم يشيرون بشكل شبه حصري إلى غسل الأموال على أنه يشمل جميع العمليات المتعلقة بمتحصلات الجرائم التي تنطوي على الماس. ولكن بالنسبة إلى تطور التطبيقات، يُعتبر هذا التمييز مهمًا للغاية، خاصة في ما يتعلق باستخدام الماس كعملات بديلة وفي أنظمة التحويلات التي يلجأ إليها المجرمون. على سبيل المثال، قام بابلو إسكوبار بغسل أرباح المخدرات من خلال متاجر المجوهرات في مخطط ضخم لغسل الأموال[46]. وفي عام 2003، تمت سرقة ما قيمته 150 مليون دولار أمريكي من الماس من قبو مركزي للماس في عملية سرقة واحدة[47]. وفي هذه الحالة، يعتبر بيع الماس بمثابة ربح من متحصلات الجريمة. في الحالتين تم استخدام سوق الماس.

قد يشمل تمويل الإرهاب استخدام الأموال التي تم تقديمها بشكل قانوني وغير قانوني لتمويل أنشطة الإرهاب. ولذلك قد يتم استخدام الماس لتمويل الإرهاب في حالات يقوم فيه المانح أو الممول بشراء الماس بطريقة مشروعة، باستخدام أموال قانونية، ثم ينقله إلى إرهابي أو منظمة إرهابية تستبدله بمعدات أو أموال نقدية بقصد تمويل أنشطة الإرهابيين.

يعد شراء وبيع الماس في أسواق الماس الخام والمصقول أمرًا بالغ الأهمية لفهم نقاط الضعف في الاستخدام الإجرامي للماس، ومن المهم مناقشة دورات الماس والمجوهرات. غالبًا ما تتم إعادة الماس إلى السوق لبيعه عن جديد. يعد بيع الماس وإعادة بيعه داخل قطاع الماس الوطني والدولي إحدى مراحل دورة الماس والمجوهرات التي توفر بدورها فرصة لغسل متحصلات الجريمة. يمكن إخفاء الأموال غير المشروعة التي يتم توليدها ونقلها وإيداعها في المؤسسات المالية أو استبدالها بأصول ملموسة أخرى ضمن دورة الماس والمجوهرات. قد يشكل قطاع الماس نقطة انطلاق للمجرمين الذين يستخدمون هذه السلع لإدخال أموال غير

[44] نيلسون د. وكوليتز إل. وجانت ف. (2002).

[45] قد تكون هذه جرائم أصلية غير مرتبطة بتجارة الماس، أي الاتجار بالمخدرات، والاحتيال، وتجارة الأسلحة، وما إلى ذلك.

[46] روبنسون، ج. (2003).

[47] يمكن العودة إلى صحيفة ذا نيويورك تايمز (2013).

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

مشروعة إلى النظام المصرفي، سواء في منطقتهم أو في دولة أخرى.

تعتبر هذه الدورة فريدة من نوعها للسلع (على الرغم من أنها تنطبق أيضًا على المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، إلى حد ما)، خاصة وأن الماس يحافظ على شكله الأساسي منذ وقت دخوله السوق لأول مرة بعد قطعه وصقله. توفر بساطة وسهولة شراء الماس وبيعه، والخصائص المميزة لهذه الأحجار الكريمة، فرصة هائلة لاستغلال السلعة والقطاع في غسل متحصلات الجريمة.

باختصار، يمكن لسلسلة توريد الماس في جميع مراحلها، من الإنتاج إلى الاستهلاك، أن تكون بوابة الربحية، وغسل متحصلات الجريمة، وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، ونقل متحصلات الجريمة إلى النظام المالي.

تجارة الماس بالأرقام

يعطي هذا القسم من التقرير القارئ الذي لا يعرف الكثير عن تجارة الماس بجميع جوانبها فكرةً تقريبية عن حجم مختلف أجزائها (من الماس الخام والمصقول وتصنيع المجوهرات) ويستخلص بعض الاستنتاجات من البيانات المتوفرة عن التجارة.

تجارة الماس الخام

تنشر عملية كيمبرلي إحصاءات سنوية عن تجارة الماس الخام، تشمل الحجم السنوي بالقيراط والقيمة السنوية بالدولار الأمريكي. تُنشَر المعلومات على الموقع الإلكتروني لعملية كيمبرلي عن كل دولة من الدول الأعضاء وتتضمن بيانات حول: إنتاج الماس الخام، واستيراده وتصديره؛ متوسط سعر القيراط[48] في كل من عمليتَي الاستيراد والتصدير؛ وعدد الشهادات الصادرة ضمن كل دولة[49]. توفر هذه الإحصائيات صورة عامة جدًا عن الدول الرائدة على كل مستوى من "خط إمداد الماس" الخام والحجم والقيمة الإجمالية لتجارة الماس الخام العالمية.

ومن المهم أن نتذكر أن بيانات عملية كيمبرلي لا تتضمن الإنتاج العالمي بأكمله. لا تشمل هذه الأرقام التجارة داخل الاتحاد الأوروبي (أي بين المملكة المتحدة وبلجيكا وهي لا تتطلب شهادات) أو التجارة الداخلية في الأسواق المحلية. هناك بعض الدول التي فرضت تعليقًا أو الخاضعة للعقوبات ولم يتم تسجيل إنتاجها. في حالات قليلة، لا يتم الإبلاغ عن قيم الإنتاج بشكل صحيح. ولا يزال التهريب يحدث، فيصل هذا الماس بطريقة أو بأخرى إلى خط إمداد الماس. وينبغي النظر إلى أرقام نظام كيمبرلي من منظور إرشادي فقط.

لم يتم تصميم نظام عملية كيمبرلي للحد من غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ بل تم تصميمه للحد من تجارة الماس المؤجج للنزاعات. لا يمكن استخلاص استنتاجات قاطعة بناءً على هذه الإحصاءات، إلا أن هذه المعلومات توفر بعض المؤشرات على نشاط غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلق بتجارة الماس الخام وينبغي للمشاركين في عملية كيمبرلي معالجتها.

الدول المنتجة للماس

[48] يتم أيضًا نشر متوسط سعر القيراط لكل دولة عضو على الموقع الإلكتروني لعملية كيمبرلي.

[49] قسم الإحصاءات العامة حول الماس الخام في عملية كيمبرلي، https://kimberleyprocessstatistics.org/public_statistics. لا يتم نشر إحصاءات إضافية حول تجارة الماس الخام من دولة إلى أخرى، ولكنها قد توفر فهمًا أعمق لتجارة الماس الخام وقد تشير إلى قضايا ومخاوف إضافية تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

يتم التعدين في مناطق جغرافية مختلفة حول العالم. وتقدم الأرقام الواردة أدناه بعض المعلومات عن دول التعدين في المستوى الأول من "خط إمداد الماس"، أي توريد الماس الخام الذي سيتم تصنيعه في نهاية المطاف وتحويله إلى مجوهرات. ينتشر إنتاج الماس الخام عبر مناطق جغرافية مختلفة حول العالم، لكن يتركز حوالي 80% منه في 5 دول.

الشكل 3: **دول إنتاج الماس الخام**

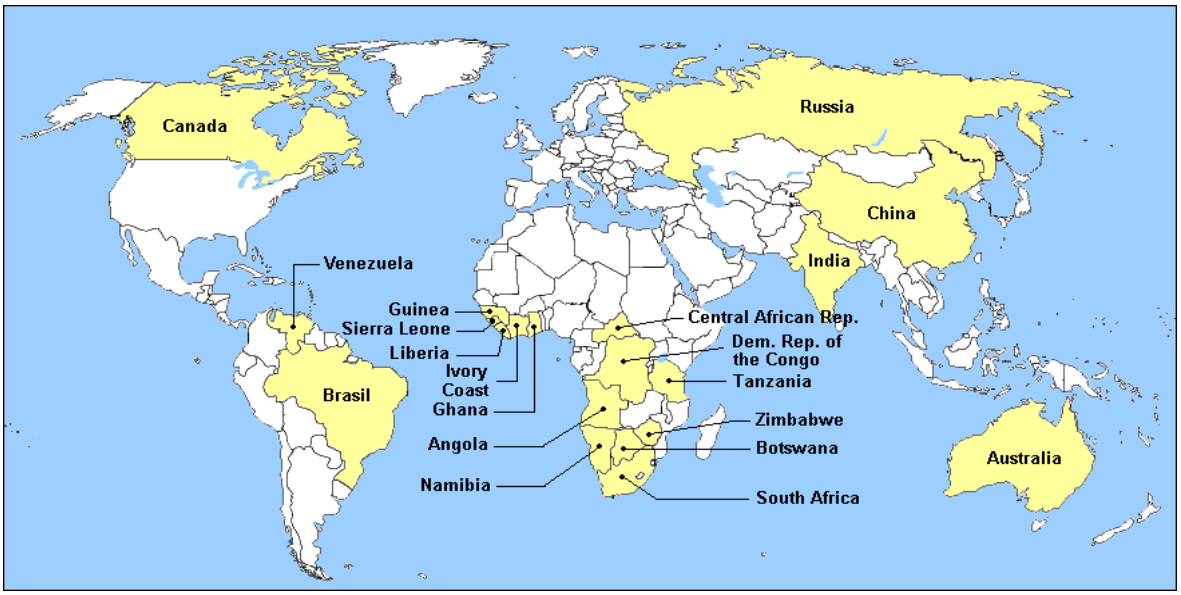

المصدر: *www.info-diamond.com*[50]

ملحوظة: ليسوتو وغيانا وتوغو والكاميرون والكونغو (برازافيل) وإندونيسيا هي أيضًا منتجة للماس الخام. وفي الوقت الحالي، هناك حظر كامل تفرضه الأمم المتحدة على استيراد الماس من كوت ديفوار، و"حظر" تفرضه عملية كيمبرلي على الماس من فنزويلا وجمهورية أفريقيا الوسطى.

[50] www.info-diamond.com/rough/map.html#prettyPhoto/0/ .

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الشكل 4: دول إنتاج الماس الخام – الإنتاج في عام 2012

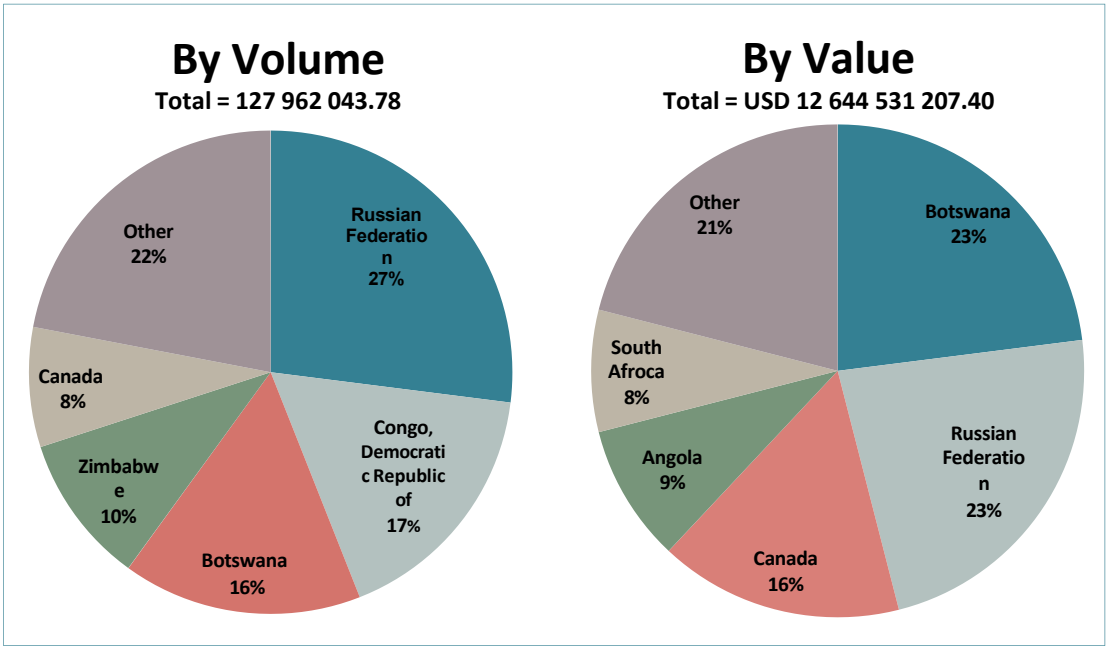

المصدر: نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات

بحسب إحصائيات عملية كيمبرلي لعام 2012، بلغ إجمالي حجم إنتاج الماس الخام ما يقارب 128 مليون[51] قيراطًا، بقيمة إجمالية تزيد عن 12.6 مليار دولار أمريكي[52]. بينما بلغت واردات وصادرات الماس الخام 50.92 مليار دولار أمريكي و50.27 مليار دولار أمريكي على التوالي. يُعتبر حجم الصادرات والواردات أعلى بكثير من حجم الإنتاج حيث أن الماس الخام يمر عبر العديد من "الأطراف في القطاع" في العديد من مراكز التجارة والصقل قبل أن يتم قطعه وصقله. وقد تقوم دول التعدين أيضًا بتخزين الإنتاج. ويبين الجدول أدناه أرقام الإنتاج والتصدير والاستيراد في الدول الرئيسية المنتجة للماس (من حيث الحجم والقيمة):

الجدول 1: إنتاج وتصدير واستيراد الماس الخام في الدول المنتجة الرئيسية – 2012

	الإنتاج		الاستيراد		التصدير	
اسم الدولة	الحجم (بالقيراط) (مليون قيراط)	القيمة (مليار دولار أمريكي)	الحجم (بالقيراط) (مليون قيراط)	القيمة (مليار دولار أمريكي)	الحجم (بالقيراط) (مليون قيراط)	القيمة (مليار دولار أمريكي)
بوتسوانا	20.55	2.98	7.49	2.14	23.35	3.99
الاتحاد الروسي	34.93	2.87	0.14	0.15	29.81	3.90
كندا	10.45	2.01	0.76	0.16	11.12	2.16

[51] 127962043.78 قيراطًا.

[52] 12644531207.40 دولارً أمريكيً.

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

أنغولا	8.33	1.11	0	0	9.20	1.15
جنوب أفريقيا	7.08	1.03	11.47	1.08	8.01	1.36
ناميبيا	1.60	0.90	0.13	0.16	1.68	0.98
زيمبابوي	12.06	0.64	0	0	14.96	0.74
جمهورية الكونغو الديمقراطية	21.52	0.18	0	0	19.56	0.26

المصدر: إحصائيات عملية كيمبرلي[53]

وكما يتبين من الجدول أعلاه، تعد بوتسوانا حاليًا أكبر دولة منتجة من حيث القيمة (بالدولار الأمريكي) والاتحاد الروسي هو أكبر دولة منتجة من حيث الحجم (بالقيراط). يتم تصدير معظم الإنتاج إلى المراكز التجارية ومن ثم إلى مراكز الصقل والقطع. وتعد بوتسوانا وجنوب أفريقيا أيضًا مستوردَين مهمَين للماس الخام بكميات كبيرة جدًا. وتتخطى صادرات الاتحاد الروسي قيمة الإنتاج بحوالي مليار دولار، مما يثير تساؤلات حول مصدر الماس المصدر. وبما أن الحجم من حيث القيراط هو نفسه تقريبًا، فهذا يعني أن متوسط سعر الماس المصدر أعلى بكثير من الماس المستخرج.

هناك دول أخرى تنتج الماس بقيمة تتراوح بين بضعة ملايين ومئات الملايين من الدولارات (أستراليا والبرازيل وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو وغانا وغينيا وغيانا والهند وليسوتو وليبيريا وسيراليون وتنزانيا). تعد جمهورية الكونغو الديمقراطية ثاني أكبر منتج من حيث الحجم (بالقيراط). ومناجم الماس موجودة أيضًا في فنزويلا، ولكن وفقًا لإحصائيات عملية كيمبرلي، علقت الدولة طوعًا صادرات وواردات الماس الخام في عام 2008 حتى إشعار آخر. ومع ذلك، توجد تقارير تشير إلى أن التعدين في فنزويلا مستمر ويتم تهريب الماس الخام إلى خارج البلاد[54].

[53] بيانات من موقع عملية كيمبرلي الإلكتروني لعام 2012 (تتوفر الإحصائيات على الموقع الإلكتروني من عام 2004) - عملية كيمبرلي (2012).

[54] يمكن مراجعة صحيفة Time (2012).

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

مراكز تجارة الماس

الجدول 2: إنتاج وتصدير واستيراد الماس الخام في المراكز التجارية الكبرى – 2012

	الإنتاج		الاستيراد		التصدير	
اسم الدولة	الحجم (بالقيراط) (مليون قيراط)	القيمة (مليار دولار أمريكي)	الحجم (بالقيراط) (مليون قيراط)	القيمة (مليار دولار أمريكي)	الحجم (بالقيراط) (مليون قيراط)	القيمة (مليار دولار أمريكي)
المجتمع الأوروبي	0	0	124.80	16.79	126.80	17.81
إسرائيل	0	0	13.27	4.66	13.79	3.61
سويسرا	0	0	8.68	1.99	8.88	2.29
الإمارات العربية المتحدة	0	0	59.74	4.56	60.44	6.82
الولايات المتحدة	0	0	3.49	0.48	1.45	0.40

المصدر: إحصائيات عملية كيمبرلي[55]

في عام 2012، شكلت بلجيكا وإسرائيل وسويسرا والإمارات العربية المتحدة المراكز التجارية الرئيسية للماس الخام. تعد بلجيكا أكبر مركز تجاري حيث تبلغ قيمة قطاع الماس الخام 34.6 مليار دولار أمريكي، تليها الإمارات العربية المتحدة (11.38 مليار دولار أمريكي) وإسرائيل (8.27 مليار دولار أمريكي). ويتمثل دور مراكز تجارة الماس الخام في توفير حلقة الوصل بين دول التعدين ومراكز الصقل وتوفير الإمدادات التي يحتاج إليها عمال القطع والصقل الذين ينتجون الألماس المصقول. ما يبرز من الأرقام الواردة في الجدول أعلاه هو الدور الذي تلعبه دولة الإمارات العربية المتحدة، وأهميتها من حيث التجارة العالمية. إن الأحجام (بالقيراط) المستوردة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة والمصدرة منها هي نفسها تقريبًا وتبلغ حوالي 60 مليون قيراط. ومع ذلك، فإن قيمة الماس الخام المصدر ومتوسط سعر القيراط أعلى بنسبة 50% تقريبًا من قيمة الماس الخام المستورد. وفي عام 2011، كان متوسط سعر القيراط للتصدير في دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى بنسبة 74% من متوسط سعر القيراط عند الاستيراد. هذه هي نفس الحجارة الخام التي تدخل وتخرج، لكنها تباع بسعر أعلى بكثير، وهي زيادة قد يتخطى ما تشمله هامش سلسلة الإنتاج بأكملها. يمكن تفسير جزء صغير من الاختلاف بعملية "الفرز" التي قد تؤدي إلى زيادة بنسبة 10-15%. وبما أن دولة الإمارات العربية المتحدة ليست مركزًا لصقل الماس، فإن القيمة المضافة للماس الذي يدخل من الدولة ويخرج منها غير

[55] عملية كيمبرلي (2012).

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

واضحة وتستحق المزيد من التحقيق[56].

مراكز القطع والصقل

جدول 3: **الإنتاج والتصدير والاستيراد في أهم دول القطع والصقل – 2012**

	الإنتاج		الاستيراد		التصدير	
اسم الدولة	الحجم (بالقيراط) (مليون قيراط)	القيمة (مليار دولار أمريكي)	الحجم (بالقيراط) (مليون قيراط)	الحجم (بالقيراط) (مليون قيراط)	القيمة (مليار دولار أمريكي)	الحجم (بالقيراط) (مليون قيراط)
الهند	0	0	151.87	14.88	34.44	1.80
الصين	0	0	21.14	2.73	15.00	1.66
تايلندا	0	0	0.87	0.40	0.40	0.15

المصدر: إحصائيات عملية كيمبرلي[57]

معظم عمليات القطع والصقل تتم اليوم في الهند[58]. وقد أصبحت الصين أيضًا في السنوات الأخيرة مركزًا رئيسيًا للقطع والصقل. كانت مراكز الصقل التقليدية تتركز في بلجيكا وإسرائيل والولايات المتحدة (انظر بيانات عملية كيمبرلي في الجداول أعلاه)، وقد انتقل الكثير من عمليات الصقل والقطع مؤخرًا إلى الشرق الأقصى. بالإضافة إلى ذلك، استثمرت بلدان أفريقية مثل بوتسوانا وجنوب أفريقيا في تطوير قطاع إثراء المعادن المحلية وأصبحت إلى حد ما مراكزًا للقطع والصقل. وهناك عمليات تصنيع صغيرة في أنغولا وأرمينيا والبرازيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريشيوس وناميبيا وروسيا وسريلانكا وتايلاند.

التغيرات في نسبة التصدير/ الاستيراد إلى الإنتاج - في السنوات الخمس الماضية، ارتفع المعدل بين أحجام تصدير الماس الخام بالدولار الأمريكي إلى إنتاج[59] الماس الخام بنسبة 33%. خلال الفترة الزمنية نفسها، ارتفع معدل التصدير إلى الإنتاج من حيث الحجم (بالقيراط) بنسبة 27.3٪. ومقارنة بعام 2008، تم تصدير الأحجار نفسها ثم إعادة تصديرها بوتيرة أكبر مقارنة بالسنوات الخمس الماضية وبسعر أعلى للقيراط من سعر القيراط على مستوى الإنتاج. يمر الماس عبر "أيادٍ" إضافية. بالنسبة إلى غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قد يكون هذا مؤشرًا على وجود المزيد من "المعاملات الدائرية" في الماس (وبالمثل في المعاملات

[56] تم إجراء بحث سابق حول الوضع في دبي. يمكن مراجعة حاييم إيفان-زوهار (2004)، الفصل السادس، الذي يتناول التسعير التحويلي ويشير إلى دبي ومناطق التجارة الحرة. على وجه الخصوص، يذكر إيفان-زوهار أنه "في الأساس، تقوم شركات الماس المتعددة الجنسيات بتوجيه مشترياتها من الماس الخام ... عبر دبي. وفي كثير من الأحيان، لا يتم فتح الطرود. وبعد إعادة إصدار الفواتير، يتم شحن الطرود إلى الوجهة النهائية، غالبًا بلجيكا أو الهند أو مراكز القطع في الشرق الأقصى. بالطبع تنص الفاتورة على رقم أعلى... ونتيجة لذلك، تحقق الشركة المحلية ربحًا - وهو ربح ورقي بحت، لأنه يبقى بشكل عام معاملة بين الشركات التابعة" (المرجع نفسه، ص 101).

[57] عملية كيمبرلي (2012).

[58] وفقًا للمعلومات مفتوحة المصدر، تقوم الهند اليوم بقطع وصقل أكثر من 90% من الماس الخام في العالم (من حيث الحجم)، على سبيل المثال، Bain & Company (2011)، ص 45، "قبل الركود الأخير، قام الحرفيون في الهند بقطع 14 من أصل 15 ماسة في جميع أنحاء العالم" وحاييم إفان-زوهار (2013).

[59] إن الصادرات والواردات متطابقة تقريبًا من حيث القيمة بالدولار الأمريكي والحجم بالقيراط بما أن نفس الماس الذي يتم تصديره يتم استيراده أيضًا في دولة أخرى عضو في عملية كيمبرلي.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

المالية التي تتم من خلال المؤسسات المالية التي تدعم التجارة، وخاصة البنوك) والتي قد تكون نتيجة لنشاط غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. ولا يقدم هذا المشروع تحليلًا لأسباب هذه التجارة الدائرية الإضافية، ولكن ينبغي أن يشكل ذلك مدعاةً للقلق بالنسبة للدول المستوردة والمصدرة.

الجدول 4: **معدل تصدير/استيراد الماس الخام إلى الإنتاج للفترة 2008-2012**

	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التصدير/الاستيراد (القيمة، بالدولار الأمريكي)	3.04	3.03	3.29	3.63	4.02
معدل التصدير/الاستيراد (الحجم، بالقيراط)	2.49	2.64	3.22	3.14	3.17

على أساس إحصاءات عملية كيمبرلي

الاتجار غير المشروع – لا تغطي إحصاءات عملية كيمبرلي سوى التجارة المشروعة بين دولها الأعضاء. وفي حين أشار أعضاء الفريق إلى حدوث اتجار غير مشروع، لا يوجد مصدر للبيانات لتقييم مدى هذا الاتجار مما يعصّب تحديد الحجم العالمي الإجمالي لتجارة الماس الخام. وتظهر الحالات المقدمة من أعضاء الفريق أو من المصادر المفتوحة أن **التهريب يمثل جزءًا كبيرًا من النشاط غير القانوني**، مما يشير إلى أن الاتجار غير المشروع في الماس كبير جدًا. قدمت الدول التالية حالات تنطوي على تهريب و/أو أشارت إلى أن تهريب الماس يحدث ضمن ولايتها القضائية: بلجيكا، كندا، إسرائيل، هولندا، روسيا، جنوب أفريقيا، سيراليون، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن تقسيم الاتجار غير المشروع بالماس على النحو التالي:

1. **التعدين غير القانوني** الذي يتم في دول التعدين. ويتم بعد ذلك إدراج الماس غير المشروع في تجارة منجم محلي أو تهريبه إلى دولة مجاورة فيها قطاع تعدين وخلطه مع منتجات منجم قانوني.
2. **الماس المسروق** الذي يتم إدخاله إلى التجارة المشروعة كوسيلة لغسل الأموال (على سبيل المثال، تقدر شركة ديبيرز أنه تتم سرقة 100 مليون دولار أمريكي منها سنويًا).

ومن منظور مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يمكن أيضًا استخدام الاتجار غير المشروع بالماس لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

تجارة الماس المصقول

لفهم حجم تجارة الماس وأهم الدول المشاركة فيها، يجب النظر أيضًا إلى تجارة الماس المصقول. تشير تجارة الماس المصقول إلى تجارة الماس *السائب* بعد تحويله من ماس خام عن طريق القطع والصقل. وكما يبين الرسم أدناه، فإن حجم التجارة في الأحجار المصقولة أكبر بكثير من تجارة الأحجار الخام حيث تبلغ قيمتها حوالي 214 مليار دولار أمريكي[60].

الشكل 5: **التجارة العالمية للماس المصقول**

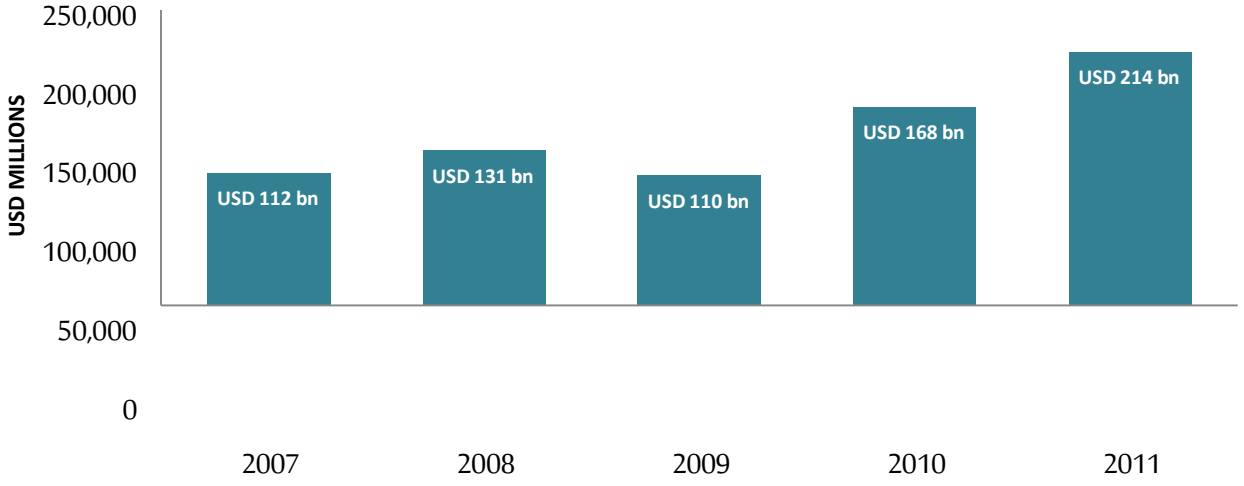

المصدر: www.diamondshades.com

تظهر الرسوم البيانية تطورًا كبيرًا في القيمة المتداولة للماس خلال الفترة 2007-2011. هناك استثناء واحد، وهو الأزمة المالية في 2008-2009 والتي أدت إلى نقص في الأحجار الخام حيث انخفض حجم وزن القيراط بشكل حاد. يتمثل الاتجاه العام بارتفاع القيمة المستخرجة بنسبة كبيرة. ويبدو أن هناك معدل غير متناسب إلى حد كبير بين حجم مبيعات الماس المصقول وحجم التجارة في الماس الخام. وقد يعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الماس المصقول، حيث أن القيمة المضافة الحقيقية في مرحلة تحويل الماس من أحجار خام وغير مقطوعة إلى أحجار كريمة مصقولة تكون قليلة نسبيًا. وعلى الرغم من عدم الإشارة إلى ذلك، فقد يعزى ذلك أيضًا إلى إدراج شحنات العودة من الماس المصقول، حيث يتم إرسال الماس المصقول للفحص من قبل العميل ويتم إرجاع بعض الماس إلى تاجر الماس.

تعد الولايات المتحدة اليوم أكبر سوق استهلاكي للمجوهرات الماسية. هناك أيضًا تجارة كبيرة للماس المصقول في الصين؛ وهونغ كونغ الصينية؛ والهند؛ واليابان والخليج الفارسي. تشهد المراكز التجارية مثل بلجيكا وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة أيضًا حجمًا كبيرًا من التجارة في الماس المصقول حيث يصل حجم التداول إلى 28.67 مليار دولار أمريكي في بلجيكا، و12.88 مليار

60 تشمل هذه الأرقام أيضًا حركة الماس، مثل المعاملات المجدولة حيث لا تتغير ملكية الماس في كثير من الحالات وتتم إعادته إلى تاجر الماس أو عندما يتم إرسال الماس للتقييم.

دولار أمريكي في إسرائيل، و29.73 مليار دولار أمريكي في الإمارات العربية المتحدة (لعام 2011). وأخيرًا، تمثل مراكز القطع والصقل أيضًا جزءًا كبيرًا من التجارة، بقيمة 47.25 مليار دولار أمريكي في الهند و4.7 مليار دولار أمريكي في الصين[61].

تصنيع المجوهرات

وفي المرحلة الأخيرة، يستحوذ تصنيع المجوهرات على جزء كبير إضافي من التجارة بحجم يصل إلى عشرات المليارات من الدولارات سنويًا. تعتبر الولايات المتحدة أكبر سوق استهلاكي للمجوهرات الماسية بحجم يصل إلى مليارات الدولارات الأمريكية. والهند هي واحدة من الدول المصنعة الرئيسية للمجوهرات الماسية حيث تصل قيمة ما تصنعه إلى عشرات المليارات من الدولارات الأمريكية. يتم تصنيع المجوهرات أيضًا في دول مثل الصين وتايلاند وأوروبا الغربية. وتتم بعض عمليات التصنيع من قبل شركات تضم سلسلة متاجر دولية كبيرة حيث يمكن أن يصل التصنيع إلى عدة مليارات من الدولارات الأمريكية.

[61] للحصول على الإحصاءات، يمكن مراجعة موقع Diamond Shades.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الفصل الثالث: الأنظمة والتشريعات المتعلقة بتجار الماس ونقل الماس عبر الحدود والعملات المتعلقة بتجارة الماس

معايير مجموعة العمل المالي

معايير مجموعة العمل المالي المتعلقة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة

في عام 2008، اعتمدت مجموعة العمل المالي توجيهات حول النهج القائم على المخاطر لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة[62]. وقد وساهمت التوجيهات في تطوير فهم مشترك لما يتضمنه النهج القائم على المخاطر، لتوضيح المبادئ الرفيعة المستوى التي ينطوي عليها تطبيق النهج القائم على المخاطر والإشارة إلى الممارسات الجيدة في تصميم وتنفيذ نهج فعال قائم على المخاطر. في التوجيهات، يشمل مصطلح "التاجر" مجموعة واسعة من الأشخاص الممارسين لهذه الأعمال:

- من ينتج المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة في عمليات التعدين.
- المشترون الوسيطون والوسطاء.
- من يعمل في قطع وصقل الأحجار الكريمة وتنقية المعادن الثمينة.
- مصنعو المجوهرات الذين يستخدمون المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.
- بائعو التجزئة للجمهور، والمشترون والبائعون في الأسواق الثانوية وأسواق الخردة.

بالإضافة إلى المؤسسات المالية، تغطي توصيات[63] مجموعة العمل المالي أيضًا عددًا من الأعمال والمهن غير المالية المحددة. تشمل الأعمال والمهن غير المالية المحددة تجار الأحجار الكريمة، بما في ذلك تجار الماس. ولم تقدم مجموعة العمل المالي أي توضيح إضافي لتعريف تجار الأحجار الكريمة.

تنطبق توصيات مجموعة العمل المالي التالية على تجار الماس.

- تنص **التوصية 22** على أن متطلبات العناية الواجبة وحفظ السجلات المنصوص عليها في التوصيات 10 و11 و12 و15 و17 تنطبق على تجار الأحجار الكريمة عند إبرامهم أي *معاملة نقدية للعميل* تساوي أو تزيد قيمتها على المبلغ المحدد (15 ألف دولار أمريكي/يورو).
- تشير **التوصية 23** إلى أن المتطلبات المنصوص عليها في توصيات مجموعة العمل المالي من 18 إلى 21، حول التدابير الواجب اتخاذها تجاه البلدان التي لا تلتزم بتوصيات الفاتف والضوابط الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، أو تلتزم بها بشكل غير كاف، تنطبق على تجار الأحجار الكريمة عند إبرامهم أي *معاملة نقدية للعميل* تساوي أو تزيد قيمتها على المبلغ المحدد (15 ألف دولار أمريكي/يورو).

[62] مجموعة العمل المالي (2008أ).
[63] مجموعة العمل المالي (2012).

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

- تتطلب **التوصية 28** أن يخضع تجار الأحجار الكريمة لأنظمة فعالة للمراقبة وضمان الالتزام لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي ينبغي أن تطبقها جهة الرقابة أو هيئة التنظيم الذاتية المناسبة بشكل قائم على المخاطر.

معايير مجموعة العمل المالي المتعلقة بناقلي النقد

بالنسبة إلى **التوصية 32** حول ناقلي النقد ومذكرتها التفسيرية، ***ليست الأحجار الكريمة مشمولة***، على الرغم من سيولتها العالية واستخدامها في حالات معينة كوسيلة للتبادل أو تخزين ونقل القيمة. قد تكون هذه العناصر مشمولة بموجب القوانين واللوائح الجمركية. إذا اكتشف بلد ما حركة غير عادية للأحجار الكريمة عبر الحدود، فيجب أن ينظر في إخطار دائرة الجمارك أو السلطات المختصة الأخرى، حسب الاقتضاء، في الدول التي نشأت منها هذه العناصر و/أو المتوجهة إليها. وينبغي للدولة أن تتعاون بهدف تحديد مصدر هذه العناصر ووجهتها والغرض من حركتها، واتخاذ الإجراء المناسب. وليس هناك متطلبات تفرض على الدول اتخاذ تدابير لكشف النقل المادي للماس عبر الحدود من خلال نظام الإعلان / الإفصاح.

اللوائح / التشريعات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول التي تتاجر بالماس

وكجزء من المشروع، سُئلت الدول عما إذا كان لديها لوائح وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تنطبق على تجار الماس، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي واجبات الإبلاغ وحفظ السجلات وكيف تتم عملية التسجيل والرقابة على هذا القطاع. وتم جمع معلومات أيضًا عن تنظيم نقل الماس عبر الحدود، والعملة المرتبطة بتجارة الماس.

ومن المهم أن نلاحظ أن تعريف تاجر الماس يختلف من بلد إلى آخر. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، يمكن أن يُنظر إلى بائع التجزئة في ظل ظروف معينة على أنه تاجر ألماس. ومع ذلك، في معظم الدول، يتعامل تاجر الماس فقط مع الماس السائب الخام أو المصقول. يمكن العثور على مزيد من المعلومات حول الاختلاف في اللوائح والتشريعات في **الفصل الخامس**.

اللوائح الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بتجار الماس، وواجبات الإبلاغ وحفظ السجلات

بالنسبة إلى التشريعات الدولية الحالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا تتمتع عدة دول بلوائح لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خاصة بتجار الماس. ونتيجة لذلك، ليست الشركات التي تشتري وتبيع الماس ملزمة بتنفيذ إجراءات العناية الواجبة أو إبلاغ[64] وحدة المعلومات المالية بالمعاملات (تقارير المعاملات المشبوهة[65] و/أو تقارير معاملات العملات)[66] أو إجراء تقييمات لمخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

في بعض الحالات، يكون للدولة التي لا تتمتع بلوائح وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خاصة بتجار الماس تشريعاتٌ أخرى لتنظيم هذا القطاع. على سبيل المثال، التشريعات التي تجرم الاتجار بالماس الخام - أو الدول التي تكون بصدد سن نظام

[64] -

[65] بينما تستخدم مجموعة العمل المالي مصطلح تقارير المعاملات المشبوهة، هناك أنواع أخرى من التقارير مثل تقرير الأنشطة المشبوهة، وتقرير المعاملات غير العادية وتقرير الأنشطة غير العادية وهي التي تُعَدّ المتطلبات القانونية في مختلف الدول الأعضاء في الفريق.

[66] يمكن الحصول على مزيد من التفاصيل حول الدول والأرقام في الفصل الخاص بالإحصاءات.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خاص بتجار الماس.

- لا تتمتع **جنوب أفريقيا** بلوائح لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خاصة بقطاع تجار الماس. تتم تغطية الماس في قانون الماس فقط، وهو الذي يتولى تنظيم قطاع الماس ككل.
- أشارت **إسرائيل** إلى أن البرلمان قد وافق في عام 2012 على تعديل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليشمل تجار الأحجار الكريمة. في المستقبل القريب، سيتم تنظيم تجار الماس والرقابة عليهم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل جهة رقابية وسيخضعون لعقوبات إدارية في حال عدم الالتزام.
- في **المكسيك**، دخل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنطبق على تجارة الماس، من بين الأعمال غير المالية الأخرى، حيز التنفيذ في 17 يوليو 2013. ومن خلال هذا القانون، يخضع الأفراد والأشخاص الاعتباريون الذين يتاجرون بالماس والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة الأخرى لإجراءات الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مثل العناية الواجبة ورفع تقارير المعاملات.
- اقترحت الحكومة في **أستراليا** أيضًا تعديلات على قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليشمل تجار الماس.
- على الرغم من عدم تمتع **سويسرا** بلوائح محددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تنطبق تحديدًا على تجار الماس، إلا أنها ملزمة بالإبلاغ عن الحالات التي يعتبر فيها التجار وسطاء ماليين.

ومع ذلك، في معظم الدول التي ساهمت في التقرير، يخضع تجار الماس لنظام وطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. على حسب الدولة، يتضمن ذلك تنفيذ برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصمم لمنع استخدام التاجر في تسهيل غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وعادةً ما يستلزم ذلك تعيين مسؤول التزام، وتوفير التعليم والتدريب المستمرين، وتحديد هوية العميل، واعتماد سياسة حول قبول العميل، بالإضافة إلى متطلبات حفظ السجلات وإجراءات اعرف عميلك (KYC) ومتطلبات الإبلاغ والنهج القائم على المخاطر. توفر شركة De Beers التدريب والتوعية لمسؤولي إنفاذ القانون، مثل الإنتربول والجمارك.

تشمل عملية تحديد هوية العميل والتحقق منها تحديد الهوية عن بعد، وتحديد المستفيدين النهائيين، وتحديد هوية العملاء وفي بعض الأحيان تحديد الموردين. في بلجيكا، يعد تحديد هوية العملاء والتحقق منها التزامًا قانونيًا عند إقامة علاقة عمل، أو عند تنفيذ معاملة عرضية تتجاوز 10 آلاف يورو، أو بشكل عام عندما يكون هناك مخاطر أو اشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وعلاوة على ذلك، يجب تحديد موردي الماس الذين يقومون بالشراء ويدفعون، بشكل كلي أو جزئي، بشكل مباشر أو غير مباشر، بوسائل أخرى غير التحويل إلى حسابات مصرفية في المؤسسات الائتمانية.

عندما تنطبق تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على تجار الماس، يكونون ملزمين برفع تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية ووضع إجراءات وسياسات مختلفة لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

وتظهر الإحصاءات أن نصف الدول التي شاركت في المشروع تلقت بعض أو عدة تقارير معاملات مشبوهة/ تقارير أنشطة مشبوهة من تجار الماس. ويعتمد واجب الإبلاغ على الدولة، ولكن حدد العديد منها عتبة (تتراوح بين 6500 و65500 دولار أمريكي) للمعاملات النقدية في تجارة أو معاملات الماس. في هولندا، وبما يتوافق مع القيود المنصوص عليها في الاتحاد الأوروبي، فإن تجار الماس ملزمون بالإبلاغ عن المعاملات النقدية التي تتجاوز حد 15 ألف يورو وعند الاشتباه في غسل الأموال.

في معظم الدول، يلتزم تجار الماس بالاحتفاظ بسجلات يمكن التحقق منها لجميع الأنشطة لمدة خمس سنوات. في الأرجنتين، يحتفظ تجار الماس بالسجلات لمدة عشر سنوات بطريقة تسمح بفهم المعاملات من أولها حتى آخرها وتسمح باستخدام هذه المستندات كدليل في أي تحقيق في غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بشكل عام، على تجار الماس الاحتفاظ بالمعلومات والوثائق الداعمة للمعاملات التجارية (الفواتير، وشهادات عملية كيمبرلي) وحمايتها ومنع تدميرها أو إخفائها، شأنها شأن المعلومات المستخدمة لتحديد هوية عملائهم. وعلى حسب الدولة، يتعين على تجار الماس أيضًا تقديم إقرار سنوي حول المخزونات والأنشطة، ووضع سياسة مكتوبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو الاحتفاظ بنسخة من كل تقرير معاملات مشبوهة يرسلونه إلى وحدة المعلومات المالية.

في الدول التي قدمت المعلومات، حدد التقييم الذاتي العام مستوى الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع الماس بمتوسط[67]. وفي كندا، تم تحديد أوجه قصور في المقام الأول في برامج التزام الكيانات (مثل السياسات والإجراءات، والتدريب، والتقييم القائم على المخاطر...). يعد نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كندا لتجار الماس أكثر شمولًا للعناصر أخرى، مثل تعيين مسؤول الالتزام وحفظ السجلات وتحديد هوية العميل. في بلجيكا، ركز ممثل القطاع بشكل إضافي على الالتزام من خلال مكتب المساعدة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكتب المساعدة الخاص بالالتزام لمساعدة تجار الماس في تنفيذ واجباتهم التنظيمية والتزاماتهم وإدخال الالتزام باعتباره "العنصر" الخامس للماس (بجانب القطع، والنقاوة والقيراط واللون).

نظام الترخيص والرقابة على القطاع

يُعتبر الحصول على التراخيص والتسجيل لممارسة تجارة الماس إلزاميًا في عدد قليل فقط من الدول. يمكن أن يتم ذلك من خلال وحدة المعلومات المالية أو أي سلطة ترخيص أخرى. في بلجيكا، يجب أن يكون جميع تجار الماس مسجلين في الإدارة الاقتصادية الاتحادية للخدمة العامة لممارسة تجارة الماس، كما يلزم الحصول على ترخيص لاستيراد وتصدير الماس القادم من أو المتجه إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي. من جهة أخرى، في الولايات المتحدة، لا يُطلب من تجار الماس التسجيل أو الحصول على ترخيص لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتنطبق القواعد الأكثر صرامة في جنوب أفريقيا وناميبيا، حيث من غير القانوني لأي شخص غير مرخص له أن يمتلك أو يتاجر بالماس غير المصقول.

وتتحقق جهة مستقلة أو وحدة المعلومات المالية (حسب الدولة) من الالتزام باللوائح المفروضة على تجار الماس. ويجوز لهذه الجهات التنظيمية / الرقابية إصدار غرامات إدارية، وفي بعض الحالات، عقوبات جنائية (نقدية وسجن) على تجار الماس الذين لا يحترمون التزاماتهم الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو إلغاء ترخيص تاجر الماس. وفي الولايات المتحدة

[67] كانت هناك بعض الخطوط العريضة. وقامت إحدى الدول بتقييم مستوى التزامها بمنخفض في حين قيّمت دولة أخرى مستوى الالتزام بمتوسط إلى مرتفع.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الأمريكية، تم إصدار بعض الرسائل التحذيرية حول غياب البرنامج المطلوب لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك، لم يتم فرض أي غرامات على تجار الماس في معظم الدول، ولم يتم اتخاذ أي إجراءات إنفاذ مدنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مدى العامين الماضيين. وفي ناميبيا، لم يتم تقييم قطاع الماس للتأكد من التزامه بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حتى الآن، وبالتالي لم يتم اتخاذ أي تدبير إنفاذ حتى الآن. وبالتالي، لم يتم فرض أي عقوبات خلال العامين الماضيين. وهذا مؤشر واضح على أن مستوى إنفاذ مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع في معظم الدول الأعضاء في الفريق منخفض، باستثناء قطاع التعدين في بعض دول مناجم الكيمبرليت حيث يعتبر مستوى السيطرة على مخاطر السرقة مرتفعًا. خلال ورشة عمل الخبراء التي عقدتها مجموعة العمل المالي وفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا في داكار، أشار بعض المشاركين إلى أن هناك حاجة إلى إنفاذ قوي على هذا القطاع وأن انخفاض مستوى الإنفاذ، لا سيما في بعض بلدان التعدين الأفريقية، يطرح مشكلة في الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

اللوائح الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بنقل الماس عبر الحدود والعملات المتعلقة بتجارة الماس

هناك عدة طرق لنقل الماس، عن طريق الطرود أو البريد أو خدمة البريد السريع أو عن طريق وسائل النقل الشخصية. قد تدخل الشحنات منخفضة القيمة عن طريق FedEx/UPS، في حين يتم استخدام Brinks أو G4S أو غيرها من خدمات السيارات الآمنة أو المدرعة (Malca Amit) في معظم الحالات للشحنات التي تكون قيمتها أعلى وللماس الخام السائب. في معظم الحالات، يدخل الماس إلى بلد ما في طرود ويتم دفع الضرائب، وأحيانًا يتم إدخال الماس "المجدول" أو بموجب نظام الأذونات[68] الخاص بالواردات المعفاة من الجمارك بشكل مؤقت (معفى من الضرائب - لأغراض العرض). في إسرائيل، تتولى خدمة البريد السريع أيضًا الوثائق وتنقل معلومات الشحنة إلى الجمارك. وبحسب المساهمة الإسرائيلية، فإن شركة البريد السريع لا تتحقق من توافق محتوى الشحنة مع تصريح تاجر الماس. وقد نفذ كافة أعضاء عملية كيمبرلي التشريعات المحلية التي تشترط تصدير الماس الخام في حاويات مقاومة للتلاعب.

في إطار نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات، لا تجوز تجارة الماس الخام إلا بين المشاركين في عملية كيمبرلي، ويجب أن تكون جميع واردات وصادرات الماس الخام مصحوبة بشهادة عملية كيمبرلي[69]. وفي روسيا، يتم نقل الماس في صناديق تحتوي على خليط من الماس من أنواع معينة، يتم جمعه وفقًا للهيكل المعتمد. يتم إرفاق النسخة المعتمدة (المصدقة) من شهادة عملية كيمبرلي ومستندات الشحن مع الطرد داخل الكيس البلاستيكي المقاوم للتلاعب، ويمكن رؤية شهادة عملية كيمبرلي من خلال نافذة شفافة في الكيس. ويتم تحديد رقم شهادة عملية كيمبرلي على الكيس وفي مستندات الشحن.

هناك اختلافات كبيرة بين الدول في الرقابة الجمركية، لا سيما على الحجارة المصقولة. على سبيل المثال، في إسرائيل، يتم فحص وتقييم كل الماس الخام المستورد إلى إسرائيل أو المصدر منها من أجل تحصيل الضرائب المستحقة والحصول على الوثائق

[68] لا يجوز استخدام نظام الأذونات الخاص بالواردات المعفاة من الجمارك بشكل مؤقت لإرسال الماس الخام.
[69] على الرغم من أنه لا يجوز للدول المشاركة في عملية كيمبرلي أن تشحن الماس الخام إلى دول غير مشاركة في عملية كيمبرلي، فإن عملية كيمبرلي ليست معاهدة دولية ملزمة، وبالتالي ليس من غير القانوني أن تتاجر الدول غير المشاركة في عملية كيمبرلي بالماس الخام فيما بينها.

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

المناسبة من قبل محطة جمركية خاصة للماس تقع داخل بورصة الماس يديرها ثلاثة متخصصين في الماس والأحجار الكريمة. وبالمثل، يتم فحص قيمة الماس المصقول بشكل عشوائي. في بلجيكا، يتم فحص كل شحنة تدخل أو تخرج، والتحقق منها وتخليصها من قبل خبراء محلفين، في حين تتم مراقبة كل خطوة بعناية من قبل الحكومة (الرقابة الثلاثية). في روسيا، يتم إجراء التخليص الجمركي للماس حصريًا في محطة جمركية خاصة، حيث يخضع للتخليص والتفتيش الحكومي. في جنوب أفريقيا، حيث يتم دفع ضريبة عندما يقوم شخص مسجل باستيراد أو تصدير الماس إلى البلد أو خارجه، ويتم نقل كل الماس في طرود تختمها الجهة المنظمة للماس بعد تقييمها بحيث لا يتمكن المصدر من تغيير محتوى الطرد بعد التقييم[70].

وفي معظم الدول الأخرى لا توجد ضوابط جمركية محددة على استيراد وتصدير الماس. ويندرج الماس المستورد والمصدر تحت نفس الأحكام التي تخضع لها أي سلع أخرى مستوردة أو مصدرة، ولا يكون لهذه الدول سوى *النظام الموحد لتوصيف السلع وترميزها* للإشارة إلى فئة الماس (أي مفروز خام أو غير مفروز، مصقول، وما إلى ذلك). على سبيل المثال، في المملكة المتحدة، تطلب الجمارك إقرارًا لجميع السلع المستوردة أو المصدرة (بما فيها الماس) لأغراض الرسوم الجمركية و/أو ضريبة القيمة المضافة ولا توجد ضوابط أخرى تفرضها قوات الحدود (الجمارك) على الماس المصقول. في كندا والولايات المتحدة الأمريكية، يتم تصنيف الماس باستخدام النظام الموحد لتصنيف التعريفة. في كندا، لا تحدد الواردات/الصادرات بالضرورة العناصر الأربعة لتقييم الماس أو عدد القطع، وبالتالي يمكن أن يتم استغلال التقييم. وهذا هو الحال في أغلب الأحيان بالنسبة لطرود الماس وليس الماس الفردي. وفي ناميبيا، يصنف الماس لأغراض الشحن على أنه ألماس مصقول أو خام، ويؤخذ القيراط في الاعتبار.

على الرغم من تمتع جميع الدول بلوائح جمركية محددة أو عامة خاصة باستيراد وتصدير الماس، فقد أشار جميع أعضاء الفريق إلى عدم وجود متطلبات محددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للإفصاح عن الماس أثناء دخول البلاد أو مغادرتها. غالبًا ما يندرج متطلب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتمثل في الإفصاح عن نقل العملات المتعلقة بتجارة الماس عبر الحدود ضمن متطلب أكثر عمومية لنقل العملات عبر الحدود. على سبيل المثال، لا يوجد تشريع محدد في سويسرا للإفصاح عن نقل العملات المتعلقة بتجارة الماس عبر الحدود. وينظم هذا الموضوع التشريعُ الاتحادي الذي ينطبق على أي نوع من نقل العملة عبر الحدود. في روسيا، يتعين على الأشخاص الطبيعيين الذين يخرجون أو يدخلون البلاد أن يفصحوا عن المبالغ النقدية التي تساوي قيمتها أو تتجاوز 10 آلاف دولار أمريكي. ويشار إلى أصل العملة في البيان الجمركي. ومع ذلك، فإن السلطات الجمركية لا تستخدم هذه المعلومات، بل تقدمها بدلًا من ذلك إلى وكالات إنفاذ القانون، بما في ذلك وحدة المعلومات المالية، لاستخدامها ضمن نطاق الصلاحيات الممنوحة لها. وفي بلجيكا وإسرائيل وهولندا، تلقت وحدات المعلومات المالية عدة تقارير عن العملات المتعلقة بالماس عبر الحدود. في بلجيكا وهولندا والمملكة المتحدة، يجب الإفصاح عن أي حركة تبلغ قيمتها 10 آلاف يورو (أو ما يعادلها) أو أكثر عند الدخول إلى الاتحاد الأوروبي أو مغادرته. وقد تتعلق بعض هذه الإقرارات بتجارة الماس. يطلب الإقرار تفاصيل المالك والأصل واستخدام النقد. قد يقوم عملاء قوات الحدود أيضًا باحتجاز الأموال النقدية التي يتم العثور عليها بحوزة شخص ما على الحدود قام بإخفائها ويُعتقد أنها متحصلات جريمة. في ناميبيا والولايات المتحدة الأمريكية، هناك مطلب عام مفروض على تجار الماس يقضي بالإفصاح عن العملات والأدوات النقدية التي يتم نقلها دوليًا.

[70] هذه متطلبات عامة في عملية كيمبرلي تسري على جميع الدول الأعضاء.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

تغطّي بعض الدول الماسَ في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كجزء من قائمة الأحجار الكريمة (كندا وإسرائيل والمكسيك والولايات المتحدة وغيرها)، فإذا لم يتم إدراج حجر كريم معين في القائمة، لا ينطبق القانون على تجارته.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الفصل الرابع: تمويل تجارة الماس

في العديد من الدول، تموّل تجارةَ الماس (في المقام الأول) المؤسساتُ المالية مثل البنوك، على الرغم من أن المشاركين قد يمولون جزءًا من التجارة فقط من خلال أسهمهم الخاصة. في بعض الدول بنوكٌ متخصصة في الماس أو بنوك فيها أقسام أو فروع معينة يستخدمها تجار الماس لممارسة الأعمال التجارية و/أو تقدم لهم الخدمات المالية. تضم إسرائيل هذه الفروع الخاصة داخل البنوك، وهي تقدم الخدمات المالية لمشتري أو بائعي أو مصنعي الماس المرخصين فقط، حيث تدير حسابًا مخصصًا للماس بالدولار الأمريكي. بدون ترخيص، لا يفتح البنك حسابًا مخصصًا للماس. والبنوك المتخصصة نفسها حاصلة على رخصة لتجارة الماس. وفي الدول التي ليس لديها بنوك متخصصة في الماس أو أقسام / فروع معينة للماس، يتم تقديم الخدمات المالية لقطاع الماس تمامًا مثل أي تجارة أخرى. وهذا يعني أن العديد من الخدمات المالية التالية، وإن لم يكن بالضرورة جميعها، يتم تقديمها بشكل شائع: الضمانات المصرفية، والقروض، واستخدام الماس كضمان، واستلام الأموال وتحويلها. وأشارت إسرائيل إلى أنه عند استخدام الماس كضمان، يقوم البنك بتقييمه من خلال متخصصيه وبعد تقديم القرض، يحتفظ البنك بالماس كضمان. هذه ليست ممارسة شائعة، ولكنها تمثل حالات استثنائية حيث يطرح الحساب مشكلة. تقدم البنوك المتخصصة في تجارة الماس مجموعة واسعة من الخدمات المالية المصممة خصيصًا لهذا الموضوع. عادة ما يتم التعامل مع تجار الماس كأي عميل آخر عند تقديم الائتمان، أي يتم طلب نفس الضمانات لتأمين القرض. وتنشأ نقاط الضعف عندما يتم تقديم الائتمان التجاري للماس بشروط ميسرة، مما يجعله أكثر جاذبية مقارنة بمعدلات الائتمانات في القطاعات الأخرى.

في معظم الدول، لا تطبق البنوك والمؤسسات الائتمانية إجراءات اعرف عميلك خاصة أو تدابير عناية واجبة تجاه العميل خاصة على تجار الماس. وهذا يعني أن نفس إجراءات العناية الواجبة العادية أو المعززة تنطبق على تاجر الماس أو أي عميل آخر (على حسب المخاطر المحددة للعميل). ومع ذلك، قد تعتبر بعض البنوك والمؤسسات الائتمانية أن هذا العمل ينطوي على مخاطر أعلى أو قد تتخذ إجراءات إضافية للعناية الواجبة إذا كان عميلها تاجر ألماس. قد تشمل هذه التدابير مراقبة واسعة النطاق (بما في ذلك مراقبة المعاملات وزيارات المواقع وما إلى ذلك). وقد يكون لبعض البنوك أو المؤسسات الائتمانية موظفون يتمتعون بمعرفة فنية متخصصة بالقطاع. تعتمد بنوك الماس، مثل البنوك التقليدية، سياسات وإجراءات لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأنظمة مراقبة ووقاية خاصة بها. تقوم بنوك الماس المتخصصة بإجراء فحص شامل للالتزام على جميع تجار الماس قبل منحهم أي قرض. وفي إحدى الدول، يعمل مكتب خاص للماس كطرف محايد، حيث يتحقق من نسخ المستندات التجارية التي يسلمها تجار الماس إلى البنوك، لأن البنك يعمل فقط على أساس المستندات وإقرارات العملاء وليس لديه معلومات عن صفقة الماس الفعلية، مما يصعب تقييم المعاملات.

يستخدم تجار الماس *التحويلات البنكية* أو *تحويل الأموال الإلكتروني* كطرق الدفع الرئيسية. كما يتم استخدام الشيكات والنقد. وفي إحدى الدول، يتم أيضًا قبول استخدام السندات الإذنية غير الرسمية في التجارة بين تجار الماس. هذه الأوراق المالية قابلة للتداول بشكل عام، ويتم التعامل مع الأوراق المالية التي لم يتم "شطبها" مثل النقد العادي. في العديد من الدول، تراجع استخدام النقد ولم يعد شائعًا. وذكرت إحدى الدول أن النقد لا يستخدم على الإطلاق. ومع ذلك، لا يزال من الممكن استخدام النقد بشكل شائع في مرحلة البيع بالتجزئة حيث يتم أحيانًا سداد دفعات صغيرة نقدًا أو يستخدم التجار الصغار

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

النقد. لا يزال النقد وسيلة شائعة للدفع في تجارة الماس في الدول التي يستخدم فيها على نطاق واسع كما هو الحال في مراكز التعدين في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، أو في المراكز التجارية مثل هونغ كونغ في الصين.

يختلف انتشار اتفاقيات الشحن (أو المعاملات "المجدولة") لشراء الماس من دولة إلى أخرى. فالشحنة ترتيبٌ تعاقدي خاص كما هو موضح سابقًا (في الصفحة 21). وهذا يتطلب تحديد المرسل نفسَ الماس. على الرغم من اعتبار اتفاقيات الشحن طريقة تجارية شائعة جدًا في بعض الدول، خاصة في التجارة الدولية، إلا أنها قد تطرح بعض مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وسيتم تفصيل هذه المخاطر في قسم نقاط الضعف الخاصة بتمويل التجارة.

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الفصل الخامس: الإحصائيات (التقارير والتحقيقات والإدانات وما إلى ذلك)

قدمت عينة من **17** دولة من أعضاء الفريق مساهماتٍ بالإضافة إلى عدد قليل من الدول الأخرى تواصل معها فريق المشروع. وفي حين لا تشمل هذه الدول قطاع الماس بأكمله، وكما ذكرنا سابقًا، فإن أعضاء الفريق يمثلون جزءًا كبيرًا من "خط إمداد الماس" الدولي (التعدين والإنتاج، ومراكز التجارة والتصنيع، والتوزيع، والمجوهرات[71]). لم يتمكن جميع المشاركين في المشروع من تقديم **البيانات الإحصائية** ذات الصلة حول الإبلاغ عن تقارير المعاملات المشبوهة ونشرها من قبل تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. في بعض الحالات، لا تفرض الدول (حتى الآن) متطلبات الإبلاغ على تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وبالتالي لا يمكن تقديم معلومات حول التقارير التي يرفعها تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. يوفر هذا القسم نظرة عامة حول المعلومات المتاحة، من خلال تلخيص مدخلات أعضاء فريق المشروع وتحديد القواسم المشتركة في التزامات الإبلاغ الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لكل دولة.

بناءً على مساهمات أعضاء الفريق، تم تناول المسائل التالية: هل هناك التزام مفروض على تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بالإبلاغ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو حد الإبلاغ عن تقارير معاملات العملات؟ ما هو عدد التقارير الواردة من تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة؟ ما هو العدد الإجمالي للتقارير المتعلقة بتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (أي التقارير المقدمة من تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو من قبل كيانات الإبلاغ الأخرى والمتعلقة بتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة)؟ وما هو عدد التقارير التي تمت إحالتها إلى جهات إنفاذ القانون؟

ويعرض الجدول أدناه أهم المعلومات التي قدمتها دول العينة الـ17.

الجدول 5: **نظرة عامة على التزامات الإبلاغ المفروضة على تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ونتائجها**

	هل هناك التزامات إبلاغ مفروضة على تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	عتبة تقارير معاملات العملات (بالدولار الأمريكي)	عدد التقارير الواردة من تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	إجمالي عدد التقارير المتعلقة بالأحجار الكريمة (بما في ذلك تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة)	التقارير التي أحالها تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	إجمالي عدد التقارير المتعلقة بالأحجار الكريمة والتي تمت إحالتها (بما في ذلك تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة)	فترة التحليل
1	كلا	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
2	كلا	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
3	نعم	9600	112 تقريرًا	لا ينطبق	23	23	2012-2010 (عامان)

[71] يمكن مراجعة الحاشية 11 للاطلاع على النسبة المئوية لتجارة الماس الخام التي يغطيها أعضاء الفريق.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

			معاملة مشبوهة				
4	كلا	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
5	كلا	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
6	نعم	63600	11836 تقرير معاملات عملات 3 تقارير معاملات مشبوهة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	2012-2013 (عام واحد)
7	نعم	20000	10179 تقرير معاملات عملات تقارير معاملات مشبوهة – لا ينطبق	لا ينطبق	0	0 (1)	2009-2012 عامان و9 أشهر
8	نعم	10000	0 تقارير معاملات مشبوهة	1524 تقارير معاملات مشبوهة	لا ينطبق	0	2012-2013 (عام ونصف)
9	نعم	كلا	10	115	3	139	فترة الإبلاغ: 2005 – 2012 (8 سنوات). فترة الإحالة: 2000-2012 (13 سنة)
10	كلا	كلا	لا ينطبق	5820 تقرير نشاط غير عادي	لا ينطبق	23	فترة الإبلاغ: 2007-2012 (6 سنوات) فترة الإحالة: 2011-2012 (سنتان)

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

11	نعم	2500	36	لا ينطبق	لا ينطبق		4) 2012-2009 سنوات)
12	نعم	8550	تقريران لمعاملات غير عادة	110	0	18	2012-2008 (5 سنوات)
13	نعم	لا ينطبق	90 تقرير معاملات عملات 24 تقرير معاملات مشبوهة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
14	قيد التنفيذ	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
15	كلا	لا ينطبق	لا ينطبق	20 تقرير معاملات مشبوهة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
16	كلا	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
17	نعم	كلا	0 تقرير معاملات مشبوهة	لا ينطبق	0	0	لا ينطبق
العدد الإجمالي	نعم: 9 قيد التنفيذ: 1 لا: 7	نعم: 7؛ تتراوح بين 2500 و65600 كلا: 3 لا ينطبق: 7	إذا كانت الإجابة بنعم (7)، تتراوح بين 0 و112 لتقارير المعاملات المشبوهة؛ وتتراوح بين 490 و11839 لتقارير معاملات العملات.	إذا كانت الإجابة بنعم (5)، تتراوح بين 20 و5820	وفي حالة التقارير المقدمة (3) تتراوح بيم 3 و23	وفي حالة التقارير المقدمة (4) تتراوح بين 18 و139	

الملاحظة 1: وفقًا للمساهمات الواردة، تم فتح ما مجموعه 335 قضية جنائية تتعلق بالاتجار بالأحجار الكريمة في 20 دولة مختلفة منذ عام 2010 (حسب مسؤولي إنفاذ القانون).

التزام تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بالإبلاغ: من بين **17** دولة قدمت البيانات ذات الصلة، هناك 9 دول تفرض التزامًا قانونيًا على تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لإبلاغ وحدة المعلومات المالية بالمعاملات المشبوهة (بعض الدول تفرض أيضًا التزامات الإبلاغ عن تقارير معاملات العملات). في **7** دول، أدت تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى رفع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لتقارير معاملات العملات أو تقارير المعاملات المشبوهة (ما بين 0 إلى 112 تقريرًا عن المعاملات المشبوهة لفترات تتراوح من سنة إلى خمس سنوات). أشارت عدة دول إلى أنها تتلقى تقارير تتعلق بالماس و/أو الأحجار

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الكريمة الأخرى من قطاعات أخرى غير تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (معظمها البنوك والجمارك). وفي إحدى الدول، يصدر عدد كبير من التقارير من القطاع المصرفي (5686 تقريرًا). بشكل عام، تُظهر المعلومات التي تم جمعها خلال الفترات الزمنية المحددة انخفاض مستوى تقارير المعاملات المشبوهة التي رفعها تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في الدول ذات الصلة.

إحالة التقارير إلى وكالات إنفاذ القانون: أشارت دولتان فقط من أصل 7 دول تلقت تقارير من تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة إلى إحالة المعاملات المتعلقة بالماس والأحجار الكريمة إلى سلطات التحقيق. وأحالت دولتان إضافيتان تقارير قدمتها الجهات المبلغة غير تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. وتُظهر هذه المعلومات أيضًا انخفاض مستوى التقارير التي تحيلها وحدة المعلومات المالية إلى جهات إنفاذ القانون مما قد يشير إلى انخفاض مستوى وعي وحدات المعلومات المالية بقطاع الماس.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الفصل السادس: التهديدات[72] والمخاطر[73] المتعلقة بنقاط الضعف[74] في تجارة الماس

يتمتع الماس بالقدرة على كسب القيمة ونقلها وتخزينها. فهي أصول سائلة وقابلة للتحويل. هذه بعض الميزات التي تجعل الماس جذابًا للمجرمين[75] الذين يسعون إلى نقل متحصلات الجريمة وإخفائها وتخزينها. يتمتع الماس بخصائص فيزيائية وتجارية فريدة تحمل قيمة بكميات صغيرة وسهلة النقل.

تتراوح التجارة العالمية من المعاملات الدولية الحديثة التي تتم من خلال النظام المالي إلى الأسواق المحلية غير الرسمية. ويتراوح التجار بين أفراد فقراء للغاية في بعض الأماكن النائية والمضطربة على هذا الكوكب، إلى أغنى الأفراد، وشركات كبيرة متعددة الجنسيات تعمل في المراكز المالية الكبرى من خلال آليات تجارية فريدة محددة وأسواق الماس. تتراوح طرق المعاملات أيضًا من التبادل المجهول لحفنات من الأحجار مقابل النقود إلى الصفقات القائمة على التبادل والتي تنظمها الحكومة. يمكن أن تبلغ قيمة قيراط واحد من الماس المصقول أكثر من 15 ألف دولار أمريكي، وعلى عكس الأموال النقدية، في كثير من الأحيان، لا يُطلب الإبلاغ عن الماس عند نقله أو إرساله عبر الحدود.

يستند هذا القسم من التقرير إلى مراجعة قام بها أعضاء الفريق لما تم نشره، ومساهمة الدول المحددة في معالجة نقاط الضعف والمخاطر، والتشاور مع القطاع الخاص على المستويين الوطني والدولي.

نقاط الضعف في المنتج

الماس معرض لإساءة الاستخدام لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب لأنه يمكن أن ينقل القيمة والملكية بسرعة، وفي كثير من الأحيان، بدون مسار تدقيق. ويوفر مرونة وسهولة في نقل القيمة.

قيّم تقرير صدر في عام 2003[76] مختلف آليات التمويل البديلة التي يمكن استخدامها لتسهيل غسل الأموال و/أو تمويل الإرهاب. تم تقييم التداول في السلع وأنظمة التحويلات والعملة على أساس قدرة كل منها على كسب القيمة ونقلها وتخزينها. واعتُبر الماس الأداة المالية البديلة الوحيدة التي تتناسب مع جميع معايير التقييم هذه.

للماس خصائص كثيرة تجعله عرضة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتشمل[77]:

- **قيمة عالية جدًا** – يمكن للماس تخزين قيمة عالية جدًا. كلما ارتفعت قيمتها، كلما زاد

[72] التهديد هو شخص أو مجموعة من الأشخاص، أو الأشياء أو الأنشطة التي قد تسبب ضررًا، على سبيل المثال، للدولة أو المجتمع أو الاقتصاد... وفي سياق غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يشمل ذلك المجرمين والجماعات الإرهابية والميسرين لهم وأموالهم، بالإضافة إلى أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الماضية والحالية والمستقبلية.

[73] يمكن النظر إلى المخاطر على أساس عوامل ثلاثة: التهديد، ونقاط الضعف، والعواقب. ويُعتبر تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب منتجًا أو عملية تعتمد على منهجية تتفق عليها الأطراف المعنية، وتحاول تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحليلها وفهمها وتكون بمثابة خطوة أولى في معالجتها.

[74] يشمل مفهوم نقاط الضعف كما هو مستخدم في تقييم المخاطر كل ما يمكن أن يستغله التهديد أو قد يدعم أو يسهل أنشطته. في سياق تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يقتضي التمييز بين نقاط الضعف والتهديد التركيز، على سبيل المثال، على العوامل التي تمثل نقاط الضعف في أنظمة أو ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو ميزات معينة في دولة ما. وقد يتضمن ذلك أيضًا ميزات قطاع معين أو منتج مالي أو نوع خدمة تجعلها جذابة لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

[75] مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية (2003)، الصفحة 10.

[76] مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية (2003).

[77] يمكن مراجعة على سبيل المثال فرح، دوغلاس (2005)، حول بعض الخصائص التي تجعل الماس عرضة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب: "تعتبر الأحجار الكريمة مثالية لعدة أسباب: فهي تحتفظ بقيمتها؛ وهي سهلة النقل؛ ولا ترصدها أجهزة كشف المعادن في المطارات، ويمكن تحويلها بسهولة إلى نقد عند الضرورة".

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

تعرض السلعة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **وزن / كتلة منخفضة وحجم صغير نسبيًا – معدل قيمة إلى كتلة مرتفع (سهولة النقل / التهريب)** - الماس سهل النقل والإخفاء، مما يجعله عرضة للتهريب. يعد تحويل القيمة من دولة إلى أخرى في كثير من الحالات جزءًا من مخطط غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويسمح الماس بنقل قيمة عالية جدًا.
- **متانة عالية وأسعار مستقرة وقدرة على الاحتفاظ بالقيمة على مدى فترات طويلة من الزمن** – وهذا يجعل الماس جيدًا لأغراض الاستثمار (قد يكون مصدر المال خارج القطاع). كما أنه قد يجتذب المجرمين فيما يفصلون الأموال عن مصدرها من خلال تحويل متحصلات الجريمة إلى الماس في وقت تُعتبر فيه مخاطر المصادرة وفقدان القيمة منخفضة.
- **القدرة على عدم اكتشافه** (غير معدني وعديم الرائحة) – يظهر الماس على الأشعة السينية، ولكن بسبب كثافته المنخفضة للأشعة السينية يبقى الكشف عنه صعبًا.
- **غير قابل للتعقب** - بمجرد تغيير ملكيته ودخوله إلى السوق المشروعة، يصبح تعقبه صعبًا، من حيث ملكيته الأصلية وقيمته. بالإضافة إلى ذلك، بمجرد مرور الماس بعملية الإثراء وقطع الماس الخام وصقله، يصبح من المستحيل تقريبًا تحديد أصل الحجر، بما أن عملية كيمبرلي لا تنطبق إلا على الماس الخام.
- **سهولة شرائه وبيعه خارج النظام المصرفي الرسمي** - تعد إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أعلى في الأنظمة المصرفية الرسمية، ولكن يمكن إجراء معاملات الماس خارج هذا النظام ويتم نقل القيمة بين الدول دون الحاجة إلى المرور بإجراءات "اعرف عميلك" في القطاع المصرفي. كما يمكن شراء الماس وبيعه في جميع أنحاء العالم في أي محل مجوهرات أو محل رهن تقريبًا.
- **غير موسوم** - يكاد يكون التمييز بين الماس الخام الذي تم الحصول عليه بشكل غير قانوني والماس الذي تم الحصول عليه بشكل قانوني مستحيلًا. تسمح التكنولوجيا بوضع علامات على الماس بما يمكّن تتبع مساره، أي من يشارك في بيع / شراء الماس، ومع ذلك، فإن معظم الماس لا يحمل أي وسم. يمكن أيضًا إخفاء الماس بسهولة كأحجار أخرى ذات قيمة أقل بكثير؛ ويمكن أيضًا استخدام الأحجار المشابهة للماس والمواد الاصطناعية لارتكاب عمليات احتيال (الجريمة الأصلية). يمكن أن يخفف وسم الماس من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب كلما شاع استخدامه وإذا تضمنت وثائق المعاملات هذه البيانات.
- **تقييم السعر** - يُعتبر غياب الموضوعية في تقييم الماس نقطة ضعف كبيرة. لا توجد تعريفات رسمية أو متفق عليها للأحجار الخام أو المصقولة. يمكن أن يختلف سعر قيراط الماس بشكل

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

كبير بناءً على شكله البلوري، ووزن القيراط، واللون، والوضوح، أي عناصره الأربعة. يضفي كل عنصر قياسًا فرديًا للألماس بينما يؤثر أيضًا على تقييم العناصر الأخرى؛ يُعتبر كل معيار شخصيًا ولا يمكن تحديده بدقة (باستثناء وزن القيراط). بالنسبة للماس الخام، قد تكون هناك آلاف الأسعار التي تنشرها شركات مثل دي بيرز وريو تينتو[78]. كما ذكرنا سابقًا، من المهم أن نفهم *أن الماس ليس منتجًا واحدًا*. من الماس الخام إلى الماس المقطوع والمصقول، *يمكن أن يختلف سعر القيراط الواحد من بضع عشرات إلى عشرات آلاف الدولارات الأمريكية*، بناءً على العناصر الأربعة وتقييم عالِم الأحجار الكريمة أو المقيِّم. قد يقدم مقيمون محترفون مختلفون تقييمين مختلفين إلى حد كبير لنفس الماسة. وهذه إحدى الميزات التي تمكّن من التلاعب بسعر أي صفقة محددة (يمكن أيضًا مراجعة نقاط الضعف في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب القائمة على التجارة). وقد يتسبب هذا أيضًا في صعوبات في التحقيق وفي الإجراءات القضائية لأنه يصعب تحديد سعر الماس حيث لا توجد قيمة حقيقية وفريدة من نوعها له. ومن ناحية أخرى، يصعب على المجرمين وكذلك على جهات إنفاذ القانون تحديد قيمة الماس.

- **قابل للتغيير**- من خام إلى مصقول، يجعل تغيير أبعاد الماس الذي تم الحصول عليه بطريقة غير مشروعة التعرفَ عليه مستحيلًا تقريبًا ويمكن أن يمنع جهات إنفاذ القانون من ملاحقة التهم الجنائية.
- قابل للاستبدال بسهولة بسلع أو أشكال عملة أخرى (يتناول قسم منفصل أدناه هذه المسألة).
- **عرضة للاحتيال** - السهولة التي يمكن بها استبدال الماس والأحجار الكريمة الأخرى بالأحجار الرديئة أو المزيفة تجعل الاحتيال ممكنًا أكثر (يمكن أيضًا مراجعة نقاط الضعف على مستوى البيع بالتجزئة). الماس أيضًا عرضة للاحتيال الاستثماري.

ولا تردي هذه الخصائص المميزة إلى نقاط ضعف لغسل الأموال وتمويل الإرهاب فحسب، بل أيضًا للأنشطة الإجرامية الأخرى، بما في ذلك السرقة والتهريب والاحتيال. وقد حدد تحليل نقاط الضعف في قطاع الماس الخاصة بالجريمة المنظمة[79] ضعفًا كبيرًا في "طبيعة المنتج الاقتصادي". تمت مناقشة الخصائص/المؤشرات التالية.

- **استقرار المنتج:** بما أن الماس ليس له تاريخ انتهاء الصلاحية، فلا تفرض الطبيعة المادية للمنتج نفسه قيودًا على الاستراتيجيات الإجرامية.
- **القدرة على النقل:** تم منح هذا المؤشر نقطة ضعف كبيرة جدًا نظرًا لأنه من السهل جدًا نقل الماس سرًا.
- **التوافق/المرونة:** يوفر الماس للمجرم إمكانيات كثيرة لإنشاء تنظيم ونشاط مرن

[78] حاييم إيفان-زوهار (2004)، ص 97، "شركة دي بيرز لتجارة الماس، على سبيل المثال، تقوم بتصنيفه... إلى نحو 14 ألف فئة مختلفة". جاء في الإضافة العبرية أن شركة ريو تينتو قامت بفرز الماس الخام إلى 7 آلاف فئة، المرجع نفسه، ص 113.

[79] بحث تم إجراؤه في الفترة من 2001 إلى 2003. كويفيرز، ل.; دي رويفر، ب. وفاندر بيكين، ت. (2004)

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

للغاية ومواصلته.

- **تمايز المنتجات:** لا يمكن تحديد الماس باعتباره "منتجًا أبيض" بشكل فردي أو تتبعه في أي وقت، باستثناء الماس الموسوم. يمكن دائمًا إزالة نقش الليزر الموجود على الماسات الموسومة بالليزر، لكن سيترك ذلك علامة نقش.
- **المرونة:** الماس مثير للاهتمام للغاية كوسيلة للدفع أو الاستثمار، وكذلك في الأنشطة الإجرامية لرواد الأعمال المحتالين.

وتضمن خصائص معينة للمنتج، مثل درجة القدرة على نقله، فضلًا عن التوافق والمرونة، إمكانية إدخال الماس بسلاسة في الاستراتيجيات غير القانونية التي تعتمدها الجماعات الإجرامية، دون الحاجة إلى وجود صلة هيكلية بقطاع الماس.

استخدام الماس كعملة

يتميز الماس بمعدل مرتفع من القيمة إلى الوزن، ويحتفظ بقيمته ولا يتأثر بالتضخم أو أسعار الصرف، ويمكن استبداله بسهولة بسلع أخرى أو بأشكال أخرى من العملات. يمكن أن يكون للماس خصائص مشابهة للنقود[80].

لا يغطي نطاق هذا التقرير "الماس المؤجج للنزاعات". ومع ذلك، ففي مناطق النزاع، كثيرًا ما يستخدم الماس لتمويل الحروب عن طريق شراء الأسلحة. وقد تم إطلاق نظام عملية كيمبرلي لمنع الاستخدام الفعلي للماس كعملة صعبة بهذه الطريقة. ويمكن استخدام هذه الخصائص أيضًا في غسل الموال وتمويل الإرهاب.

ومن الناحية العملية، يستخدم المجرمون الماس كعملة بديلة للحصول على سلع أخرى مثل التبغ، والبنادق، والمخدرات، في أغلب الأحيان. أشارت بعض الدول (أستراليا، بلجيكا، كندا، إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية) إلى أنه يمكن أو تم استخدام الماس كشكل من أشكال العملة. وأشارت كندا إلى أن المجرمين يستخدمون الماس أيضًا لسداد الديون، وعادة ما يكون ذلك لسداد ديون تتعلق بالمخدرات.

بالنسبة إلى نقاط الضعف الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، تعد هذه سمة مهمة بشكل خاص نظرًا لأن الماس غير مدرج في مفهوم النقد/العملة أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها (التوصية 32 لمجموعة العمل المالي)[81] على الرغم من إمكانية غسل الماس نفسه واستخدامه كوسيلة للدفع لتمويل النشاط الإجرامي، مثلًا لشراء المخدرات أو دفع ثمن الأسلحة غير المشروعة. كما تم دعم استخدام الماس كشكل من أشكال العملة في دراسات الحالة التي قدمها أعضاء الفريق. وسيتم توضيح ذلك أدناه في قسم تحليل الحالات وتقارير المعاملات المشبوهة.

غسل الأموال القائم على التجارة

[80] يمكن أيضًا مراجعة حاييم إيفان زوهار، (2004) الصفحة 26، ("تمثل طبيعة الماس ذات القيمة العالية التي يمكن إخفاؤها ونقلها بسهولة عاملًا آخر يجعل من الماس أفضل عملة لمن يريد تجنب استخدام "المال الحقيقي").

[81] "في التوصية 32، لم يتم شمل الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، على الرغم من سيولتها العالية واستخدامها في حالات معينة كوسيلة للتبادل أو نقل القيمة. قد تكون هذه العناصر مشمولة بموجب القوانين واللوائح الجمركية. إذا اكتشفت دولة ما حركة غير عادية للذهب أو المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة عبر الحدود، فينبغي أن تنظر في إخطار دائرة الجمارك أو السلطات المختصة الأخرى، حسب الاقتضاء، في الدول التي نشأت منها هذه العناصر و/أو التي كانت متجهة إليها ويجب أن تتعاون بهدف تحديد مصدر ووجهة وغرض نقل هذه العناصر واتخاذ الإجراءات المناسبة. (مذكرة تفسيرية للتوصيات، 32 الفقرة 8).

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

تم تعريف تطبيق غسل الأموال القائم على التجارة بشكل واضح تمامًا وتم تناوله على نطاق واسع من قبل مجموعة العمل المالي والهيئات الإقليمية المشابهة للفاتف في السنوات الأخيرة. في عام 2008، نشرت مجموعة العمل المالي ورقة أفضل الممارسات حول غسل الأموال القائم على التجارة[82]. وجاء في القسم الأول من التقرير ما يلي:

"لقد اعترفت مجموعة العمل المالي بإساءة استخدام النظام التجاري كأحد الأساليب الرئيسية التي تقوم المنظمات الإجرامية وممولو الإرهاب من خلالها بنقل الأموال بغرض إخفاء أصولها ودمجها في الاقتصاد الرسمي. ومع ارتفاع فعالية معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تطبيقها على تقنيات غسل الأموال، من المتوقع أن تزداد جاذبية إساءة استخدام النظام التجاري."

وينطبق ذلك تمامًا على تجارة الماس. في عام 2006، نشرت مجموعة العمل المالي تقريرًا حول تطبيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب[83]. وفي عام 2012 قامت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ بتحديث وتفصيل تقرير مجموعة العمل المالي[84]. وتضمن كلا التقريرين قضايا غسل أموال قائمة على التجارة وتتعلق بتجارة الماس، مما كشف نقاط الضعف في التجارة وتعرضها إلى غسل الأموال. علاوة على ذلك، أشار تقرير مجموعة آسيا والمحيط الهادئ إلى وجود سلع أكثر عرضة لغسل الأموال القائم على التجارة بسبب صعوبة تحديد قيمتها الحقيقية، خاصة عندما تخضع البضائع لضرائب/رسوم أعلى أو عندما تكون البضائع ذات معدل دوران/قيمة عالية. وكان الماس من بين البضائع التي تم تحديدها[85].

إحدى الطرق الرئيسية التي يتم من خلالها إجراء غسل الأموال القائم على التجارة هي عن طريق المبالغة في القيمة أو تقليلها. قطاع الماس معرض بشكل كبير لغسل الأموال القائم على التجارة، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى غياب الموضوعية في تقييم الماس[86]، وقدرة الماس على تغيير شكله، والطبيعة التجارية والعالمية لسوق الماس، وسلسلة الإنتاج الطويلة التي تضم العديد من الجهات الفاعلة.

ومما يزيد المشكلة تعقيدًا عدم وجود سعر للسلعة أو سعر في السوق أو "قائمة أسعار" للماس نظرًا لعدم وجود منتج محدد[87]. بالنسبة إلى قطع الماس السائبة، والتي قد تشمل ماسًا مختلفًا بأحجام وجودة مختلفة، فمن المستحيل وغير العملي أن يقوم المقيّم بفحص كل قطعة من الماس المعدة للتصدير، وبالتالي يمكن المبالغة في تقدير قيمتها أو التقليل من قيمتها بسهولة لتسهيل مخططات غسل الأموال القائم على التجارة.

يمكن أن تصل قيمة المعاملات التي يجريها تجار الماس إلى الملايين وحتى عشرات الملايين من الدولارات الأمريكية. وهذا يسهّل غسل مبالغ كبيرة جدًا من خلال التجارة عن طريق زيادة أو تقليل قيمة الشحنة بنسبة 5 إلى 10 في المئة. وفي التجارة اليومية، لا يُعتبر ذلك أمرًا غير معتاد ولن ينبه مسؤولي الجمارك أو المؤسسات المصرفية التي تمول هذه العملية التجارية وتسهل المعاملات. وفي ظل هذه الظروف، ليس أمام موظفي الجمارك، الذين يفتقرون في كثير من الحالات إلى الخبرة اللازمة لتقييم

[82] راجع مجموعة العمل المالي (2008ب)، القسم 5 للاطلاع على تعريف غسل الأموال القائم على التجارة.

[83] مجموعة العمل المالي (2008ب).

[84] مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (2012).

[85] المرجع نفسه، الصفحة 36، القسم 139.

[86] راجع القسم السابق حول نقاط ضعف المنتج والمناقشة حول تقييم الأسعار.

[87] يجب تقييم كل ماسة وفقًا لمزاياها الخاصة. انظر أيضًا الحاشية 22.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الشحنة، وخاصة الشحنات السائبة، خيار سوى قبول التقييم الذاتي الذي يجريه الشاحن لقيمة البضائع. قد يؤدي التفتيش الذي يجريه خبير في الأحجار الكريمة نيابة عن الجمارك[88] إلى تحسين الوضع وتضييق مجال التلاعب بالأسعار بناءً على تقييم الخبرة.

تعريفة الإفصاحات الجمركية المستندة إلى القيراط فقط - لا يُعتبر تقييم الماس صعبًا فحسب، بل هو أيضًا غير ضروري في عدة دول، إن لم يكن جميعها. وذكر العديد من أعضاء الفريق أن الإفصاح الذي يقدمه تاجر الماس إلى الجمارك حول قيمة الماس يستند فقط إلى القيراط، وهو ما يسهل التحقق منه لأنه من الممكن وزن الماس. ومع ذلك، كما هو موضح سابقًا، يستند سعر الماس إلى العناصر الأربعة وقد يتغير بشكل كبير مع اختلاف اللون والقطع والوضوح. على سبيل المثال، ذكرت الولايات المتحدة أن جدول التعريفات الجمركية الموحد[89] يشكل الملاذ الرئيسي لتحديد تصنيفات التعريفات الجمركية للواردات إلى الولايات المتحدة. يقوم جدول التعريفات الجمركية الموحد بتصنيف السلعة بناءً على اسمها و/أو استخدامها و/أو المادة المستخدمة في تصنيعها. وتعتقد سلطات الجمارك الأمريكية أن جدول التعريفات الجمركية الموحد قد يساعد في التلاعب بالأسعار، لأن معيار التقييم الوحيد الذي يستخدمه للماس هو الوزن. في الولايات المتحدة عنوانان فرعيان فقط للألماس غير الصناعي في جدول التعريفات الجمركية الموحد، المشغول وغير المثبت أو المرصع:

1. لا يزيد وزن كل ماسة عن 0.5 قيراط.
2. يتخطى وزن كل ماسة 0.5 قيراط.

وهذا يعني أنه لا يتم استخدام سوى عنصر واحد من العناصر الأربعة (أي القيراط) لتقييم قيمة شحنة الماس.

وهذه ثغرة موجودة في أنظمة التصدير/الاستيراد يمكن أيضًا استغلالها بسهولة للمبالغة في القيمة أن تخفيضها إذ يصعب تحديد ما إذا كان هناك انتهاك لقوانين ولوائح الجمارك.

بالتالي، قد يتم شحن الماس المباع من دولة إلى أخرى وتخصيص قيمة منخفضة له لتقليل الإيرادات الداخلية أو رسوم التصدير، ثم تتم تجارته في الدولة الأخرى أو إعادة تصديره منها "بسعر" أعلى بكثير. وستكون القيمة الناتجة عن البيع النهائي للماس أعلى بكثير من قيمته الأصلية المعلنة، ولكن لن تتم إضافة أي قيمة حقيقية على طول مسار التجارة، باستثناء "هامش الربح" الذي يضيفه التجار. وفقًا لإحصائيات عملية كيمبرلي، تظهر بعض المراكز التجارية اختلافات كبيرة بين متوسط سعر القيراط القادم إلى الدولة مقارنة بمتوسط سعر القيراط الخارج منها. وكما سبق تفصيله، يمكن تفسير هذا الاختلاف إلى حد ما بفرز الماس وتقييمه مما قد ينتج عنه قيمة مضافة تتراوح بين 10 إلى 15 في المئة[90]. ولكن، يمكن أن يوفر ذلك أيضًا مؤشرًا لمخططات التهرب الضريبي، أو أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القائمة على التجارة.

[88] يخضع التقييم الجمركي للماس لقواعد التقييم الجمركي لعام 1994 المحددة في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (نظام تتالي مكون من 6 خطوات).

[89] يطبق جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية / منظمة الجمارك العالمية النظام الموحد لتوصيف السلع وترميزها (أو النظام الموحد). في الولايات المتحدة يُسمى HTS، وفي الاتحاد الأوروبي يُسمى GN، وما إلى ذلك.

[90] ترجع الزيادات في الأسعار بين الواردات والصادرات إلى حد كبير إلى أنشطة الفرز والتقييم، وهي عنصر أساسي في خط إنتاج الماس. يستغرق فرز الماس إلى أحجام ودرجات مختلفة وقتًا طويلًا، ويتطلب معرفة فنية محددة للغاية، وهو نشاط يضيف قيمة على طول سلسلة التوريد. وهذه مرحلة أساسية في عملية تجارة الماس.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الشكل 6: **غسل الأموال / التهرب الضريبي القائم على التجارة**

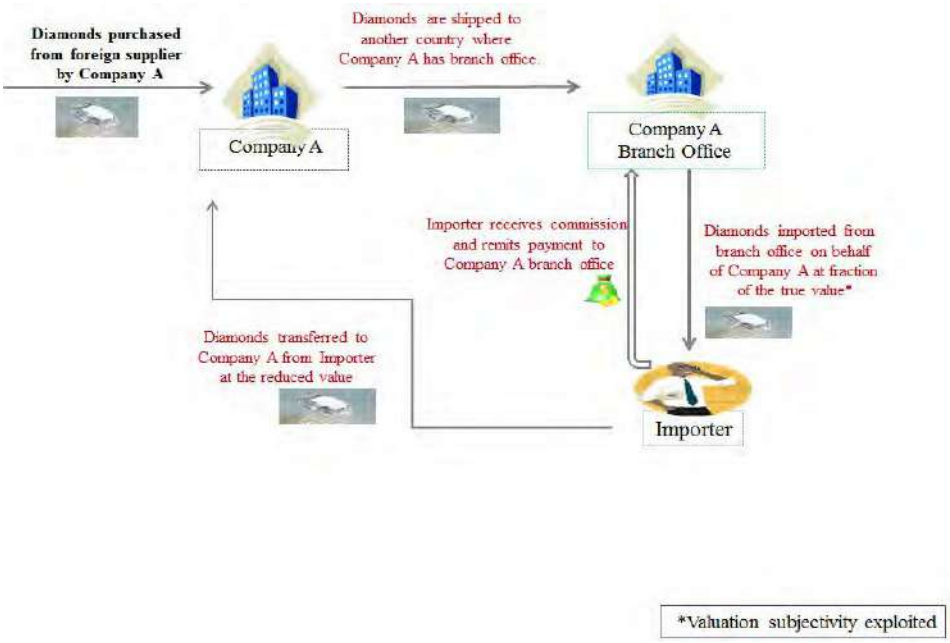

تنظيم تجار الماس

توصيات مجموعة العمل المالي حول تجار الأحجار الكريمة – لا تنطبق التوصية 22 على تجار الأحجار الكريمة إلا عندما يشاركون في معاملة نقدية مع عميل تساوي قيمتها أو تزيد عن العتبة المفروضة. وأظهر التحليل انخفاضًا في مدى استخدام النقد وأن معظم المعاملات لا تتم نقدًا. لا يوجد أي التزام بالعناية الواجبة تجاه العميل أو متطلبات حفظ السجلات عندما يستخدم تجار الأحجار الكريمة التحويلات البنكية أو وسائل الدفع الأخرى. وهذا يجعل القطاع أكثر عرضة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة وأن الأحجار الكريمة بما في ذلك الماس يمكن استخدامها كشكل من أشكال العملة / الدفع.

وبما أن واجبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لا تنطبق إلا على المعاملات النقدية، لا يمكن تحديد طريقة الدفع إلا عند استلام الدفعة، وهو ما قد يستغرق وقتًا طويلًا بعد إبرام الصفقة ونقل الماس. مرة أخرى، يكتسي ذلك أهمية كبيرة إذ يمكن غسل الأموال باستخدام الماس، لأنه في حد ذاته ذو قيمة جوهرية ويُعتبر شكلًا من أشكال العملة.

اللوائح الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في هذا القطاع - لا يزال هناك العديد من الدول التي لا يخضع فيها تجار الماس لتشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتالي لا يتحملون مسؤوليات الإبلاغ. والشركات التي تشتري وتبيع الماس ليست ملزمة بتقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو تنفيذ إجراءات العناية الواجبة، أو إبلاغ وحدة المعلومات المالية الوطنية بالمعاملات.

تكمن المشكلة هنا في إجراءات "اعرف عميلك"، فهي غير مطلوبة قانونًا ولا ينفذها عادةً تجار الماس الذين لا يخضعون للوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بالنسبة لتجار الماس، لا تقتصر مخاطر التورط في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

استخدامهم لأغراضه على العملاء (الأشخاص الذين يبيعون لهم الماس). بل هناك أيضًا مخاطر عند إقامة علاقة تجارية مع موردي الماس، وعندما تؤدي معاملات الشراء إلى مدفوعات تتم كليًا أو جزئيًا، بشكل مباشر أو غير مباشر بوسائل أخرى غير التحويل إلى حسابات مصرفية لدى مؤسسات ائتمانية معتمدة. ويُعتبر الدفع بوسائل أخرى غير التحويل إلى الحسابات المصرفية حالة مرتفعة المخاطر في الاتجار غير المشروع، وهو أمر يجب أن يؤخذ في الاعتبار دائمًا.

ومن أجل التعامل مع هذه الحالات المرتفعة المخاطر، لا يجب أن يكون شرط تحديد الهوية إلزاميًا لتجار الماس فحسب، بل يجب أن يمتد أيضًا ليشمل موردي الماس عندما يؤدي تسليم الماس إلى الدفع نقدًا.

لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السارية وفقًا لقوائم الأحجار الكريمة - على الرغم من أن المشروع يركز على تجارة الماس، فقد ثبت أثناء جمع المعلومات من الدول ذات الصلة أن تعريف تاجر الأحجار الكريمة يعتمد في كثير من الحالات على قائمة الأحجار الكريمة (كندا وإسرائيل والولايات المتحدة) التي لا تغطي سوى جزءًا من السوق، تاركة أجزاء أخرى من قطاع الأحجار الكريمة مكشوفة دون أن تخضع للوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهذا يؤدي إلى نقطة ضعف في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يمكن لغاسل الأموال أو ممول الإرهاب إجراء معاملات مرتفعة القيمة لا تخضع لتشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (لا يتم تنفيذ إجراءات اعرف عميلك، ولا يتم الإبلاغ، وما إلى ذلك).

حفظ السجلات - كما هو مذكور أعلاه، هناك التزامات محدودة جدًا مفروضة على تجار الأحجار الكريمة لحفظ السجلات من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأفادت بعض الدول أنه بسبب ممارسات تجارية محددة تعتمد فيها تجارة الماس على الثقة والاتفاقات الشفهية، قد لا يقوم تجار الماس بتسجيل المعاملات بشكل كامل في الحالات التي يعرفون فيها بعضهم البعض. تؤدي السجلات الغامضة وغير المتسقة في القطاع إلى تعقيد التحقيقات المالية التي تجريها جهات إنفاذ القانون.

تسرّع السجلات والفواتير الزائفة، وغياب التفاصيل حولها عملية الغسل باستخدام هذه السلع. ومن المهم الإشارة إلى غياب التفاصيل: في حين تُعتبر الفاتورة المزيفة جريمة، إلا أن غياب التفاصيل في الفاتورة ليس كذلك. ومع ذلك، بدون تفاصيل كافية، تواجه جهات إنفاذ القانون صعوبة في تحديد مدى النشاط الإجرامي، إن وجد، وقد لا تتمكن من توضيح ذلك في المحكمة. بالإضافة إلى ذلك، قد يمنع نقص التفاصيل المؤسسات المصرفية من إبلاغ وحدات المعلومات المالية عن المعاملات مع توفير جميع المعلومات المطلوبة.

النقل المادي للماس والعملة عبر الحدود - على الرغم من إمكانية استخدام الماس كعملة ولتخزين القيمة، إلا أنه غير مشمول في مفهوم النقد / العملة أو الأداة القابلة للتداول لحاملها (توصية مجموعة العمل المالي 32)[91]. وليست الدول ملزمة باعتماد تدابير للكشف عن النقل المادي للماس عبر الحدود من خلال نظام الإقرار / الإفصاح. ولا تشمل الإقرارات الجمركية المتعلقة بنقل الأموال النقدية عبر الحدود التي تتلقاها وحدة المعلومات المالية الماس.

الماس السائب والماس المثبت - بشكل عام، يختلف التشريع المطبق على الماس السائب عن التشريع المطبق على الماس المثبت.

[91] في التوصية 32، لم يتم شمل الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، على الرغم من سيولتها العالية واستخدامها في حالات معينة كوسيلة للتبادل أو نقل القيمة. قد تكون هذه العناصر مشمولة بموجب القوانين واللوائح الجمركية. إذا اكتشفت دولة ما حركة غير عادية للذهب أو المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة عبر الحدود، فينبغي أن تنظر في إخطار دائرة الجمارك أو السلطات المختصة الأخرى، حسب الاقتضاء، في الدول التي نشأت منها هذه العناصر و/أو التي كانت متجهة إليها ويجب أن تتعاون بهدف تحديد مصدر ووجهة وغرض نقل هذه العناصر واتخاذ الإجراءات المناسبة. (مذكرة تفسيرية للتوصيات، 32 الفقرة 8).

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

التزام القطاع - على الرغم من أن تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تنطبق على تجار الماس، إلا أن وحدات المعلومات المالية لم تتلقَ بعد العديد من الإفصاحات. وقد يكون ذلك مؤشرًا على عدم وجود وعي كافٍ في القطاع بأهمية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل قطاع الماس، وأن تجار الماس ليسوا على دراية كافية بأن قطاعهم يتعرض لإساءة الاستخدام من قبل التنظيمات الإجرامية لغسل متحصلاتها. يمكن أن يعزز تحسين الوعي بتشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الإبلاغ.

نقاط الضعف في الإنفاذ والرقابة والإشراف

الرقابة

التسجيل والتراخيص - في عدد قليل من الدول فقط يُعتبر الترخيص والتسجيل مطلوبَين لممارسة تجارة الماس. ويؤثر ذلك بشكل كبير على الرقابة على القطاع ويصعّب للغاية تنفيذ إجراءات "اعرف عميلك" على تجار الماس وتعامل المؤسسات المالية مع حسابات تجار الماس.

الغرامات والعقوبات على عدم الالتزام - نظرًا لغياب التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العديد من الدول، لم يتم تقييم التزام تجار الماس بمكافحة غسل الأموال إلا مرات قليلة. وعلى الرغم من تقييم مستوى الالتزام العام في القطاع بمتوسط في الدول التي تفرض التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لم يتم فرض أي غرامات على تجار الماس ولم يتم اتخاذ أي إجراءات إنفاذ مدنية أخرى لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مدى العامين الماضيين.

الإشراف

الرقابة الجمركية والمبالغة في تقدير القيمة أو تقليلها - لا توجد في العديد من الدول مجموعة منفصلة من المبادئ التوجيهية أو الإجراءات لمراقبة استيراد/تصدير الماس من قبل إدارة الجمارك. يتم التعامل مع استيراد وتصدير الماس بنفس الطريقة التي يتم بها التعامل مع أي مادة أو سلعة أخرى. ونظرًا لخصائص الماس (قيمة عالية في حجم صغير ولا يمكن كشفه بالمعدات المتخصصة)، يُعتبر الإشراف الفعال والمحدد من قبل الجمارك ضروريًا.

علاوة على ذلك، يصعّب حجم القطاع للغاية التحقق من كل شحنة ماس معدة للاستيراد أو التصدير. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن للجمارك في بعض الأحيان تحديد القيمة الصحيحة للشحنات (يحدث الكثير من المبالغة في تقدير قيمة الماس أو التقليل منه). يصعّب نقص الخبرة لدى علماء الأحجار الكريمة على الجمارك ضمان القيمة الحقيقية لكل شحنة من الماس أو الأحجار الكريمة الأخرى مقابل الفواتير ومستندات الشحن.

القضايا المتعلقة بشهادات عملية كيمبرلي - منذ تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات، لا يمكن لأي ماسة مؤجحة للنزاع الدخول إلى بلد عضو في عملية كيمبرلي بطريقة قانونية. تتطلب جميع شحنات الماس الخام شهادة تحدد مصدر التعدين وحجمه وقيمته، ويتم فحصها ومصادرتها على الفور في حالة عدم توفر شهادة. ويتعين على جميع الدول التي تتاجر بالماس تقديم بيانات عن إنتاج واستيراد وتصدير الماس الخام. ويكمن الخطر في تركيز جهود الإنفاذ الحالية المتعلقة بالماس على ضمان

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الالتزام بنظام عملية كيمبرلي بدلًا من منع التهريب أو الاحتيال أو غسل الأموال. ولذلك، ينصب التركيز القانوني والتنظيمي الأساسي في تهريب الماس على الماس الخام، وليس على الماس المقطوع والمصقول. وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود، إلا أنها لا تساهم كثيرًا في منع استخدام الماس الجاهز في مخططات غسل الأموال القائم على التجارة.

ويفتقر نظام عملية كيمبرلي إلى الشفافية فيما يتعلق بعمل الضباط على الحدود في الإشراف. هناك متطلبات محددة لشهادات عملية كيمبرلي تشمل ميزات أمنيّة معينة وتتم مشاركة عمليات تزوير الشهادات المعروفة وأمثلة الشهادات والتوقيعات المعتمدة بين أعضاء عملية كيمبرلي. ونظرًا لعدم وجود معيار عالمي لشكل و/أو مواصفات شهادة كيمبرلي، يكاد يكون من المستحيل على موظفي الجمارك غير المخضرمين في تجارة الماس التدخل أو التعرف على عمليات التزوير. وينطبق هذا أيضًا على شهادات المنشأ والفواتير الرسمية لدول معينة. غالبًا ما تكون شهادة كيمبرلي صالحة لفترة طويلة جدًا، مما يؤدي إلى إمكانية إساءة استخدام الشهادة لأكثر من شحنة واحدة[92]. أحيانًا لا يكون القسم الخاص بعملية كيمبرلي الذي يجب أن يتضمن وزن (قيراط) الماس في الشهادة مناسبًا لإضافة الأرقام، ولهذا السبب يسهل التلاعب بالوزن الإجمالي (القيراط). وينطبق هذا أيضًا على التغييرات التي يتم إجراؤها على عملية كيمبرلي - ويجب تأكيدها رسميًا عن طريق التوقيع والختم الرسمي.

ويثير إصدار شهادات عملية كيمبرلي جديدة تساؤلات أيضًا. فبحسب نظام عملية كيمبرلي، يتم الاحتفاظ بالشهادة التي تأتي مع الماس المستورد في الدولة ولا يتم إرسالها مع شحنة الماس التالية التي يتم تصديرها. وتصدر السلطة المسؤولة في البلد المصدِّر شهادةً جديدة للماس الخام الذي يخرج من الدولة للتصدير. وقد يستغل المجرمون هذا الإجراء المشروع، وهو أحد نقاط الضعف الرئيسية في نظام عملية كيمبرلي حيث غالبًا ما يتم إخفاء المنشأ الفعلي للماس الخام ويستحيل عمليًا تحديده[93]عن طريق نقل الماس الخام عبر المراكز التجارية بغرض إصدار شهادة عملية كيمبرلي جديدة. عند التصدير من دولة التعدين، تشمل الشهادة الدولةَ التي تم استخراج الماس فيها. وفي مرحلة لاحقة، وبما أن شحنة الماس الخام قد تشمل ماسًا من عدة دول تعدين، يحصل الماس المصدَّر على شهادة تفيد أن منشأه أكثر من دولة دون تحديد تلك الدول[94]. وهذا أمر إلزامي وفقًا لنظام كيمبرلي والممارسات التجارية الشائعة؛ لكن قد يوفر فرصة للمجرمين لإساءة استخدام هذه الممارسة. وتشير المعلومات الواردة من إحدى الدول إلى حدوث هذه الممارسة.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام عملية كيمبرلي لا ينظم حركة الأحجار المقطوعة والمصقولة، ولكنه يركز فقط على الماس الخام.

الإنفاذ

الوعي المحدود - يتعرض الإنفاذ في قطاع الماس إلى نقاط ضعف بسبب العدد المحدود من الخبراء المهرة القادرين على إنفاذ اللوائح السارية على هذا القطاع بشكل مناسب. لا يمكن إنفاذ جميع التشريعات والقواعد ذات الصلة بهذا القطاع إلا من خلال توفر المهارات المناسبة. تُعتبر المهارات اللازمة لتقييم الماس نادرة جدًا والحصول عليها مكلفٌ؛ مما يصعّب على الحكومات توفير الاستثمار اللازم. لا يمتلك معظم المتخصصين في مجال إنفاذ القانون المهارات اللازمة للتعرف على الماس، ناهيك عن تقييمه. يتمتع عدد قليل من الدول بفرقة خاصة بالماس داخل أقسام الشرطة للنظر في هذه الحالات. ومستوى الإنفاذ المحدد

[92] قانونيًا لا يجوز استخدام نفس الشهادة مرتين.

[93] شهادة عملية كيمبرلي ليست شهادة منشأ وبالتالي لا يمكن تتبع أصل الماس من خلالها. وهذا يترك ثغرةً مكشوفة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا يغطيها حتى نظام عملية كيمبرلي.

[94] لا يتم ذكر ذلك إلا في حال وجود دليل يثبت أن البضائع الموجودة في الشحنة تتكون من ماس خام من دولة إنتاج واحدة (ضمن عملية كيمبرلي) فقط، وفي جميع الحالات الأخرى يجب ملء "*******" في شهادة عملية كيمبرلي.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

على أي جرائم تتعلق بالماس قليل. تعتبر جهات إنفاذ القانون هذه الجرائم/السلع مثل جميع الجرائم/السلع الأخرى ولا تخصص لها موارد محددة. بشكل عام، تتمتع جهات إنفاذ القانون بمستوى متدنٍّ من المعرفة حول الجرائم والأنشطة الإجرامية التي تنطوي على هذه السلع/ القطاع.

جمع الأدلة - امتنع قطاع الماس عن التوثيق الصحيح ومسك الدفاتر لمدة 90 عامًا تقريبًا. ونتيجة لذلك، لا يكاد يوجد أي دليل على شروط الاتفاقات التي أبرمها ممثلو قطاع الماس. والدليل الوحيد على المعاملات هو الفاتورة ومستندات الشحن المقدمة إلى الجمارك. يفرض التكتم الصارم الذي تمارسه الجهات الفاعلة في التجارة سريةً حتى في حالات النزاع، ويؤدي إلى خرق العقود، ومحاولات الاحتيال، وما إلى ذلك. وهناك أيضًا العديد من العوامل غير المعروفة في مجال إنفاذ القانون حول الأدلة المتوفرة وطريقة جمعها / استخدامها .

التعاون الشرطي الدولي – يبقى التعاون الدولي وتأكيد الرابط بتمويل الإرهاب المعرقل الأساسي لإنفاذ القانون بشكل فعال. ومن أجل معالجة مشكلة الاحتيال في قطاع الماس، لا بد من نشر الوعي والتعاون الدوليين لمواءمة التشريعات وتنفيذها. وتتميز تجارة الماس بالتدفقات المالية الدولية، وكذلك بتدفقات السلع. ومن أجل إجراء تحقيق شرطي ناجح ومصادرة الأصول الإجرامية، يعد التعاون الدولي من جانب السلطات شرطًا أساسيًا. وعلى وجه الخصوص، الدول **المشاركة** في المراحل المختلفة للتجارة سواء كانت دول التعدين أو المراكز التجارية أو مراكز القطع والتلميع أو مراكز البيع بالتجزئة، مثل لبنان وسويسرا والإمارات العربية المتحدة والدول الأفريقية. يمكن أن يقوّض النقص في تبادل المعلومات التحقيقَ ونجاح الإدانة بشكل كبير. وذكرت الشرطة حول أحد المراكز التجارية التي تقدر قيمتها بمليارات الدولارات أنه على الرغم من مشاركته الكاملة في عملية كيمبرلي، إلا أنه يرفض مشاركة المعلومات الأساسية لعملية كيمبرلي مثل الإحصاءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير في الشركات. يؤدي غياب المرونة في هذه الدولة الموجودة ضمن المسار التجاري إلى مشكلات للشركاء الآخرين الذين يسعون إلى التحقيق في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المتابعة القضائية – تم العثور على أمثلة قليلة لقضايا تم إبلاغ السلطات القضائية بها أو عرضت على المحكمة. كما أن الإحصائيات غير متوفرة. تم رفض العديد من الملفات المتعلقة بغسل الأموال الناتج عن الاتجار غير المشروع بالماس التي قدمتها وحدة المعلومات المالية وأبلغت السلطات القضائية بها. يُعد عدم المعاقبة على الجرائم المتعلقة بتجارة الماس نقطة ضعف رئيسية في منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

نقاط الضعف في مختلف مراحل التجارة[95]

كما وضّحنا سابقًا، سلسلة الإنتاج في قطاع الماس طويلة جدًا تبدأ بالتعدين وصولًا إلى العميل النهائي، وهي معروفة في القطاع باسم "خط إمداد الماس". ويشمل "خط الإمداد" هذا جميع أنحاء العالم تقريبًا مع الأخذ في الاعتبار مستوى البيع بالتجزئة، بما في ذلك منصات التجارة عبر الإنترنت. علاوة على نقاط الضعف في كل دولة من حيث التنظيم والرقابة والإنفاذ، هناك نقاط ضعف ترتبط بكل مرحلة من مراحل التجارة حيث قد يتغير مستوى المخاطر من دولة إلى أخرى (على حسب خصائص التجارة

[95] للاطلاع على مناقشة قصيرة حول بعض نقاط الضعف في مختلف مراحل خط إمداد الماس، يمكن مراجعة سيجل، دينا. (2009)، ص 160-161.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

في الدولة). تتعلق بعض نقاط الضعف بجميع مراحل التجارة (مثل السرقة والخلط).

التعدين

نقاط الضعف في المناجم الغرينية مقارنةً بمناجم الكمبرليت – تختلف مناجم الكمبرليت والمناجم الغرينية من حيث مستوى تعرضها لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعتمد نقاط الضعف في مرحلة التعدين على مستوى الإشراف والرقابة الذي تمارسه السلطات الوطنية المختصة[96]. وبشكل عام، ترتبط نقاط الضعف في مرحلة التعدين *بالتعدين غير القانوني*، *وخلط* الماس غير المشروع بالماس المشروع، *والسرقة*. وبما أن تأمين مناجم الكمبرليت والسيطرة عليها يُعتبر عادةً أسهل بكثير، فهي أقل عرضة للخطر ولهذه المخاطر. في المقابل، نظرًا لأن تأمين الرواسب الغرينية أصعب بكثير، وكما هو مفصل سابقًا، نظرًا لأن التعدين قد يغطي مناطق جغرافية كبيرة جدًا، ويقوم به إلى حد كبير عمال المناجم الحرفيون و"غير الرسميين" يدويًا، تُعتبر مخاطر إساءة استخدام نقاط الضعف هذه أعلى بكثير. وبالتالي، فإن الدول التي ينتشر فيها التعدين الغريني، وخاصة التعدين الحرفي[97]، تكون أكثر عرضة لأنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أشارت سيراليون إلى أن تجارة الماس فيها كانت، وستظل، جاذبًا رئيسيًا للجريمة وقطاعًا مرتفع المخاطر لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأشارت إلى وجود صلة بين غسل الأموال وتجارة الماس المؤجج للنزاعات. وخلال ورشة العمل في داكار، تمت الإشارة إلى أن هناك أشخاصًا يأتون إلى البلاد من الخارج ومعهم أموال نقدية ثم يغادرونها محمّلين بالماس.

وأشارت كندا إلى أنه على الرغم من خضوع التعدين لرقابة مشددة والبيئة الأمنية المعززة، ستوفر زيادة تدفقات الماس المزيد من الفرص لمحاولات الجماعات الإجرامية التسلل إلى قطاع استخراج الماس وتجارته.

التعدين غير القانوني – يُعتبر التعدين غير القانوني إحدى المشاكل الرئيسية في دول التعدين. وأشارت جنوب أفريقيا إلى وجود توجه نحو التعدين غير القانوني في البلاد والذي أصبح أكثر انتشارًا. ومما يسهل هذا الاتجاه هو أن بعض عمال المناجم غير القانونية هم إما عمال مناجم أو موظفون سابقون يعرفون طريقة عمل المناجم التي يستهدفونها. بسبب حجمه، يتم تهريب الماس من المنجم دون اكتشافه حيث يمكن وضعه تحت الأظافر أو ابتلاعه. كما تمت ملاحظة استخدام الحمام الزاجل. ولسوء الحظ، هناك بعض الأطراف في القطاع المستعدة لشراء الماس غير القانوني دون التحقق من مصدره. كما تمت الإشارة إلى أن المشكلة تكمن في أنه بمجرد دخول الماس غير القانوني إلى القطاع، يصبح من المستحيل تعقبه. يتم تقديم الماس كما لو تم استخراجه بشكل قانوني، وبعد ذلك يتم بيعه لتجار الماس الذين يقومون بتصديره بشهادة عملية كيمبرلي الصادرة عن السلطات المختصة. ويتم اللجوء إلى هذه الطريقة لخلط الماس المستخرج بشكل غير قانوني أيضًا عندما يتم استخراج الماس في الدول المجاورة، وتهريبه عبر الحدود ثم إدخاله في التجارة المشروعة. وقد أثيرت مشكلة التعدين غير القانوني والتهريب من قبل دولتي تعدين أفريقيتين إضافيتين في ورشة عمل مجموعة العمل المالي/ فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا حول التطبيقات لعام 2012.

[96] يمكن مراجعة المناقشة السابقة حول خصائص مناجم الكمبرليت والمناجم الغرينية في الصفحة 17.

[97] يمكن مراجعة المجلس العالمي للماس - "تُعتبر عمليات التنقيب عن الماس الغريني على نطاق صغير أكثر انتشارًا في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكنها تحدث أيضًا، على نطاق أصغر، في جمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وغينيا وغانا وليبيريا وسيراليون وتنزانيا وتوغو. وتشير التقديرات إلى أن 1.3 مليون شخص في أفريقيا يعملون في هذا القطاع".

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

تجارة الماس الخام

تشكّل نقاط ضعف المنتج التي تمت مناقشتها أعلاه إحدى خصائص تجارة الماس الخام. هناك نقاط ضعف إضافية تتعلق بشهادة عملية كيمبرلي وتجدر الإشارة إليها أيضًا.

شهادة كيمبرلي مطلوبة فقط عند الاستيراد والتصدير – بحسب القسم الثاني (أ) من نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات "*يجب على كل مشارك التأكد من أن: (أ) ترافق شهادة عملية كيمبرلي (يشار إليها فيما بعد بالشهادة) كل شحنة من الماس الخام عند التصدير*[98]". عندما تتم تجارة الماس الخام محليًا، ليست هناك حاجة للحصول على شهادة كيمبرلي. وبالتالي، من الممكن قطع الماس الخام المستخرج بشكل غير قانوني أو الذي تم الحصول عليه بطريقة غير قانونية، وصقله محليًا لإخفاء مصدره وتصدير الماس المصقول دون الحاجة إلى إصدار أو تقديم شهادة عملية كيمبرلي[99]. وفي حين يضمّ التغيير في حجم الإثراء جانبًا إيجابيًا، كلما وسّعت دول التعدين، وخاصة الدول الأفريقية، عملية الإثراء فيها، كلما ارتفعت مخاطر قطع وصقل الماس الخام محليًا لتجنب الحاجة إلى إصدار شهادة عملية كيمبرلي، واستخدام ذلك كأداة لغسل الأموال / وتمويل الإرهاب. وقد يؤدي ذلك أيضًا إلى ارتفاع مخاطر تهريب الماس الخام ثم قطعه وصقله كوسيلة لإخفاء مصدره غير القانوني. على سبيل المثال، من الأسهل إخفاء الماس الخام الذي تم شراؤه بالمتحصلات النقدية للجريمة عن طريق قطع وصقل الحجارة محليًا وتصدير الماس المصقول دون الحاجة إلى إصدار شهادة عملية كيمبرلي.

شهادة عملية كيمبرلي وغسل الأموال وتمويل الإرهاب – تم إنشاء نظام عملية كيمبرلي بغرض الحد من تجارة "الماس المؤجج للنزاعات". في حين قد يؤثر ذلك على أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من حيث الجريمة الأصلية التي قد يرتكبها المتورطون في تجارة "الماس المؤجج للنزاعات" (مثل التهريب)، إلا أن هذا لا يعد غسل أموال أو تمويل إرهاب في حد ذاته. ومع ذلك، عندما تكون شحنة الماس الخام مصحوبة بشهادة عملية كيمبرلي، قد يثبت ذلك شرعية الشحنة لمسؤولي الجمارك وموظفي البنوك.

المراكز التجارية (الخام/المصقول)

التسعير التحويلي – يمكن أن يتم التسعير التحويلي في مراحل مختلفة من التجارة، ولكن مراكز منطقة التجارة الحرة هي الأكثر عرضة للخطر. وكما ذكرنا، فإن تجارة الماس هي تجارة دولية بطبيعتها. يشمل قطاع الماس شركات متعددة الجنسيات لها عمليات تمتد عبر دول عدة، وتعمل كمراكز تجارية للماس الخام والمصقول. يُستخدم مصطلح "التسعير التحويلي" عادةً في سياق الأنظمة الضريبية حيث تقوم الشركات ذات الصلة (الشركات التابعة والشركات الفرعية) بإجراء معاملات دولية فيما بينها[100]. وتنتشر هذه الممارسات أيضًا في قطاع الماس. في حين قد يتم التسعير التحويلي بطريقة مشروعة (أي وفقًا للأنظمة الضريبية ذات الصلة)، إلا أنه يفتح مجالًا للاحتيال الضريبي وغسل الأموال. تتعرض مراكز تجارة الماس، مثل دبي، التي تعمل كمنطقة تجارة حرة، لنقاط الضعف كما جاء في تقرير مجموعة العمل المالي حول نقاط الضعف في غسل الأموال في منطقة التجارة الحرة[101]. ويؤدي ذلك، إلى جانب نقاط الضعف المحددة في تجارة الماس وآلية التسعير التحويلي، إلى نقاط ضعف كبيرة تستغلها

[98] يمكن مراجعة عملية كيمبرلي، الصفحة 5.

[99] ولهذا السبب أنشأ مجلس الماس العالمي نظام الضمانات، وذلك عن طريق إضافة ضمانة تنص على أنّ الفاتورة لا تشمل أي ماس مؤجج للنزاع.

[100] للحصول على تعريف لمصطلح "التسعير التحويلي"، يمكن مراجعة TP Analytics.

[101] في مارس 2010، نشرت مجموعة العمل المالي تقريرًا عن التطبيقات – نقاط الضعف في غسل الأموال في مناطق التجارة الحرة. توضح المستندات نقاط الضعف المرتبطة بمنطقة التجارة الحرة، وخاصةً غسل الأموال القائم على

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. عن طريق المبالغة في الفواتير أو تخفيضها مع شركات الماس التابعة الموجودة في منطقة التجارة الحرة، يمكن تحويل الأرباح بشكل غير قانوني من شركات الماس في الدول مرتفعة الضرائب إلى مناطق التجارة الحرة وبالتالي تجنب الضرائب[102]. ومن الممكن أيضًا استخدام نفس النظام لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إن الجمع بين نقص الشفافية في تجارة الماس ونقص الشفافية في منطقة التجارة الحرة يوفر جوًا ممتازًا لإجراء معاملات كبيرة الحجم دون أن يتم اكتشافها.

يمكن أن يحدث التسعير التحويلي خلال مراحل مختلفة من التجارة، مثل تجارة الماس الخام من بلدان التعدين الأفريقية إلى مراكز تجارة الماس حيث تخسر البلدان الأفريقية مبالغ ضخمة من الضرائب المستحقة على مناطق التجارة الحرة. وأشارت إحدى دول التعدين في أفريقيا إلى أن مخاطر التسعير التحويلي موجودة على الدوام. ويمكن أن تتجلى أيضًا بالشكل المذكور أعلاه بين مركزين تجاريين للماس الخام والمصقول، حيث تكون إحدى الدول مرتفعة الضرائب وتكون الدولة الأخرى منطقة تجارة حرة أو معدلات الضرائب فيها منخفضة جدًا.

إصدار شهادة عملية كيمبرلي جديدة لإخفاء مصدر الماس - لاحظ المحققون البلجيكيون أنه يتم تحويل الشحنات إلى أحد المراكز التجارية التي يُقدر أنها تتعامل بما قيمته مليارات الدولارات، حيث تم تحويل الشهادة الأصلية والفاتورة، وفقًا لقواعد شهادة عملية كيمبرلي، إلى شهادة عملية كيمبرلي جديدة (الأصل: مختلط أو غير معروف) **بسعر أعلى** وإرسالها لاحقًا إلى مركز تجاري. على الرغم من أن كل دولة عضو في عملية كيمبرلي ملزمة بتقديم شهادة جديدة، إلا أن الشرطة تشتبه في أن هذا المركز التجاري يُستخدم كدولة عبور تنتج وثائق "جديدة" لإخفاء مصدر الماس وتسهيل تحويل المدفوعات.

يتم تحويل سعر الشراء الكامل المذكور في الفاتورة وتوجيهه إلى حسابات مختلفة في جميع أنحاء العالم، حسابات خاصة أو حسابات أفراد. في المحاسبة، يتم تسجيل جميع التحويلات على المورّد الموجود في هذا المركز التجاري المحدد. العلاقة بين المستفيدين من الأموال والمورد في المركز التجاري غير واضحة. وأظهرت تحقيقات الشرطة وجود علاقة قوية بين المشترين النهائيين والشركات في المركز التجاري. وبمجرد أن حددت الشرطة المورِّد، انتهت العلاقة وتواصلت التجارة من خلال مورّد آخر.

تسهيل الفساد - من منظور مركز تجاري - من خلال تخفيض قيمة فواتير الماس الخام في دول التعدين، قد يتم توليد هوامش مكتسبة لتسهيل المدفوعات إلى الأشخاص المعرضين سياسيًا أو العسكريين أو غيرهم من أصحاب المصلحة غير المرئيين في الصفقة.

القطع والصقل

لا يخضع الماس لأي متطلبات تفرض تحديد المنشأ بمجرد قطعه وصقله - وهذه ميزة أخرى تسهل جدًا نقل الماس وإخفاء قيمته العالية، وهو أيضًا ما يعطي الماس المصقول خصائص مماثلة لتلك الخاصة بالنقود. وهذا يعني أنه من السهل نقل الماس إلى أعلى سلسلة التوريد من خلال المراكز التجارية للماس المصقول دون القدرة على التحقق من أصله؛ وكلما كان السوق أكبر

102 التجارة، بما في ذلك المبالغة في الفواتير أو تخفيضها. وفقًا للتقرير، تخضع منطقة التجارة الحرة، من بين أمور أخرى، لرقابة غير مشددة وتوفر نقصًا في الشفافية. ويذكر التقرير أيضًا أن "وجود نقاط ضعف في النظام يجعله جذابًا لغاسلي الأموال وممولي الإرهاب".

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

ويخضع لرقابة أقل، كان نقل الحجارة أسهل. علاوة على ذلك، في غياب شرط لتوثيق أصل الماس أثناء إجراء معاملة تجارية في الماس المصقول، قد يكون من المستحيل التحقق من هوية البائعين السابقين، أي أنه يسهل فقدان أثر الماس المصقول. ومع ذلك، توجد تكنولوجيات تتيح وسم الماس (وضع علامة عليه). تسمح هذه التقنية بتتبع مصدر الماس المصقول وتسهل توثيق المعاملات بشكل أفضل من خلال تضمين تفاصيل الماس كجزء من المستندات المصاحبة للمعاملة. ومع ذلك، لا يتم وسم جميع الماسات ولا يتم توثيق الوسم في جميع المعاملات، مما قد يسمح بفقدان "أثر الماس".

الماس غير القابل للتعقب - غالبًا ما يشكل القطع والصقل جزءًا مهمًا من تجارة الماس غير المشروعة. يمكن تغيير حجم الماس وشكله بشكل كبير، مما يزيد من صعوبة تتبع الحجر إلى أصله باعتباره خامًا غير مشروع. ومن الممكن أيضًا قطع الحجر المصقول بشكل غير مشروع مرة أخرى لتجنب التعرف على الحجر المصقول الذي تم الحصول عليه بطريقة غير مشروعة (على سبيل المثال، إعادة قطع الماس المصقول المسروق). وبالتالي، يمكن أن يتم إخفاء أصل الحجر الخام أو المصقول الذي تم الحصول عليه بطريقة غير مشروعة من خلال قطعه أو إعادة قطعه، وصقله ثم بيعه داخل السوق المحلية أو الدولية. تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تزايد عمليات قطع الماس وصقله في بلد المنشأ (الإثراء)، لا تزال تتم معالجة الغالبية العظمى من الماس في "مراكز القطع" الموجودة خارج الدول المنتجة. كانت هناك شكوك في أن مشغلي الماس السريين في بعض الدول المنتجة، وخاصة الغرينية الأفريقية، يقومون بقطع الماس وصقله. في حين قد يكون ذلك صحيحًا على نطاق محدود جدًا، إلا أن هناك نقصًا مستمرًا في الأدلة التي تدعم فكرة تزايد عمليات الصقل هذه. وبالتالي، ينبغي أن يبقى التركيز الرئيسي على الماس الخام.

مستوى البيع بالتجزئة

قد يُعتبر مستوى البيع بالتجزئة الجزءَ الأكبر من سلسلة تجارة الماس. ويشمل محلات المجوهرات ومحلات الرهن والمعارض التجارية وتجار المجوهرات بالجملة، كما يشمل كلًا من المنتجات الجديدة والمعاد تدويرها. وبينما تقع مراكز التعدين والتجارة في بلدان محددة، تشير التقديرات إلى وجود أكثر من ربع مليون تاجر تجزئة يبيعون المجوهرات للمستهلكين حول العالم[103]. تعد صناعة المجوهرات وسوق التجزئة بأكملها كبيرة جدًا بالنسبة لنطاق هذا التقرير، ولكن يمكن التطرق إليها بناءً على التحليل الذي تم إجراؤه على المراحل المختلفة للتجارة ونقاط الضعف التي حددها أعضاء الفريق. لقد تم تحديد نقاط الضعف التالية:

صعوبة عملية الرقابة والإنفاذ - نظرًا لحجم القطاع، فقد تمت الإشارة إلى أنه من الصعب جدًا إجراء الرقابة والإنفاذ. قد يتراوح تجار المجوهرات بالتجزئة بين متاجر المجوهرات الفردية الصغيرة جدًا إلى السلاسل العالمية التي تضم مئات المتاجر. لا يتمتع بعض تجار المجوهرات بالقدرة الكافية أو ليسوا ملزمين قانونًا بتخصيص الموارد لحملات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو الإبلاغ عنها. وقد يكونون أيضًا أقل حذرًا بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل عام فيستهدفهم المجرمون لغسل السلع.

استخدام النقد - لاحظت كندا أن التجارة تصبح أكثر اعتمادًا على النقد في نهاية سلسلة التوريد، أي على مستوى المجوهرات/التجزئة. توفر الودائع النقدية الكبيرة فرصة لصائغي المجوهرات لإدخال أموال غير مشروعة إلى الاقتصاد المشروع متنكرة في صورة متحصلات المبيعات النقدية من الماس.

[103] باين آند كومباني (2011)، ص 50.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

غسل متحصلات المجوهرات المسروقة / المخدرات – قد يُعتبر ذلك نقطة الضعف الرئيسية التي تم تحديدها، لا سيما من خلال الحالات الفعلية التي قدمها أعضاء الفريق عن استخدام مستوى البيع بالتجزئة لغسل الأموال أو الماس غير المشروع. تم تحديد محلات المجوهرات المستعملة ومحلات الرهن على أنها معرضة للخطر من خلال سماحها بدخول الماس المسروق أو الماس الذي تم استخدامه لشراء المخدرات إلى السوق مرة أخرى عن طريق بيع البضائع على مستوى البيع بالتجزئة، في كثير من الحالات كشركاء للمجرمين. وكما ذكر أعلاه، فقد أكدت بعض الحالات على نقطة الضعف هذه في مستوى البيع بالتجزئة من خلال إظهار طريقة حدوث عملية غسل الأموال بالوسائل الفعلية. أشارت الولايات المتحدة إلى أن محلات المجوهرات الصغيرة قد تتعامل مع كميات كبيرة جدًا من المبيعات (ملايين الدولارات سنويًا). وهذا يوفر إمكانية غسل مبالغ كبيرة جدًا من الأموال. ولا تختلف نقطة الضعف هذه أساسًا عن تلك التي تميز أجزاء أخرى من التجارة، أي *خلط* الماس غير المشروع. يمكن أن يتم الخلط في كل جزء من أجزاء السلسلة التجارية.

الشكل 7: **منظمة إجرامية تقوم بالاستيراد /الإنتاج مع العديد من التجار الصغار**

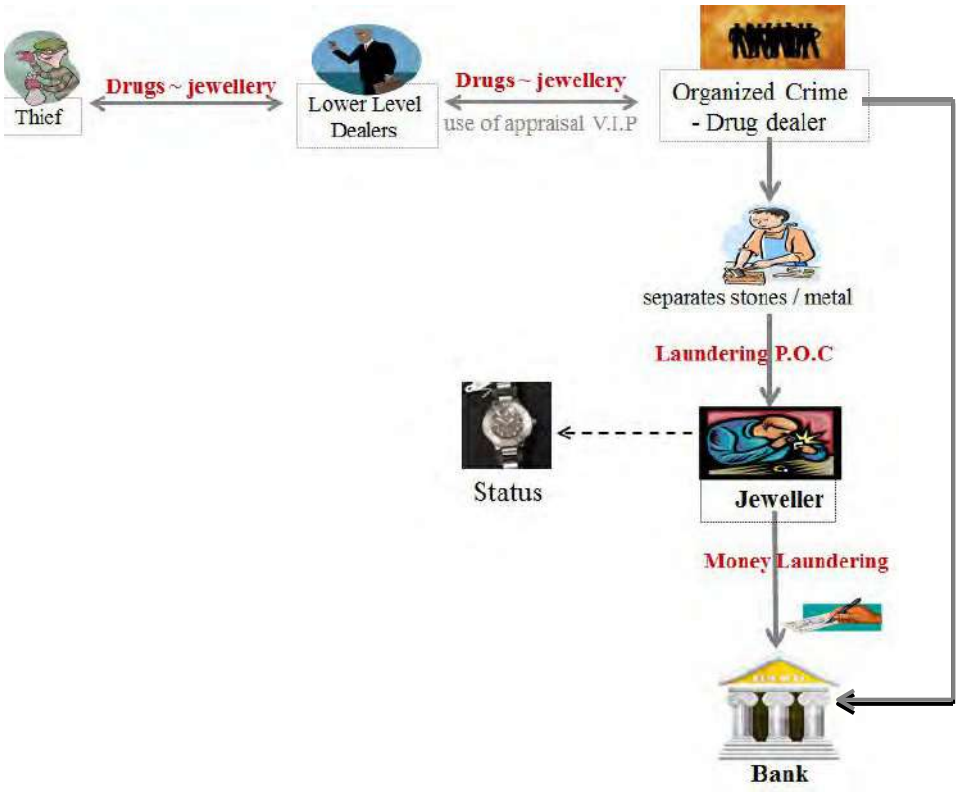

تدابير اعرف عميلك/ العناية الواجبة تجاه العميل – يشتري تجار التجزئة الماس المصقول إما من تاجر جملة محلي أو من تجار جملة أجانب. قد يصعب تنفيذ إجراءات العناية الواجبة على الموردين/العملاء الأجانب لأنه ليس من الممكن دائمًا تحديد هوية المستفيدين الحقيقيين من الشركة الأجنبية والتحقق من صحة المعلومات المقدمة. غالبًا ما يكون من الأسهل تنفيذ إجراءات اعرف عميلك/ العناية الواجبة تجاه العميل على تجار التجزئة أو تجار الجملة المحليين نظرًا لأن معلومات التعريف

الخاصة بهم متاحة بشكل أكبر.

كما أفادت السلطات، وبالتشاور مع القطاع الخاص ذي الصلة في كل دولة، فإن متطلبات "اعرف عميلك" أو "إجراءات العناية الواجبة" لتجار الماس ليست مفروضة قانونًا في العادة لسببين رئيسيين:

- هناك معرفة غير رسمية بالعملاء الفعليين والمحتملين بسبب الأنشطة التجارية والمعاملات المتكررة التي تتم، أو
- تتم تغطية هذه المتطلبات في التزامات الإبلاغ والتسجيل الأخرى، المتعلقة بشكل أساسي بالضرائب أو المحاسبة.

في حين ينطبق ذلك على المعاملات التي تتم بين شركة وشركة، فإن الوضع يختلف بالنسبة إلى معاملات البيع بالتجزئة أو البيع المباشر إلى العميل.

الاحتيال - أشارت إحدى الدول إلى أن نقطة الضعف الرئيسية على مستوى البيع بالتجزئة هي الاحتيال الذي يمكن تقسيمه إلى عدة أنواع:

أ) التصنيف الخاطئ - حيث لا تنعكس الدرجة الحقيقية للحجر في التصنيف.

ب) شهادات مزورة – حيث تم تزوير شهادة التصنيف، أو تعديلها بدون تصريح، أو نسخها وربطها بأحجار ذات جودة مختلفة.

ج) تزييف الحجر - حيث يتم الترويج للحجارة الأخرى على أنها من الماس.

د) عدم الإفصاح عن النوع - حيث لا يتم الإفصاح عن الماس الاصطناعي والماس المملوء بالكسور على أنه كذلك، بل يتم تقديمه على أنه ماس لا يشوبه شائب ومستخرج طبيعيًا.

هـ) الاحتيال في التقييم - حيث يتم تقييم الحجر بأقل من قيمته الحقيقية لتجنب الرسوم الجمركية و/أو الضرائب.

السرقة/السطو – مثل قطاعات التجارة الأخرى، يتعرض هذا القطاع للسرقة والسطو (يمكن أيضًا مراجعة نقاط الضعف أدناه المتعلقة بجميع مراحل التجارة).

نقاط الضعف في استخدام الإنترنت

لقد شكلت الإنترنت لسنوات عديدة منصةً لتجارة السلع والخدمات من كل نوع، بما في ذلك تجارة الماس والمجوهرات. وفي الولايات المتحدة، بدأت هذه المواقع التجارية عملها في الغالب خلال العقد الماضي. في حين لا يتخطّى متوسط مبيعات التجزئة على الإنترنت 10 آلاف دولار أمريكي، فقد اشتهرت مواقع الإنترنت في صفوف المشترين الكبار والصغار على حد سواء بسبب "عروض الأسعار". تتيح هذه المواقع للمشترين في جميع أنحاء البلاد الوصول إلى أسعار سوق الجملة للماس في نيويورك. لا تتحمل هذه المواقع أي نفقات إعلانية، بل تجذب العملاء عبر تجربة عملاء آخرين، فتوفر على المستهلك ما يصل إلى 40٪ من أسعار التجزئة. تواجه هذه المنصة التجارية الجديدة نسبيًا بدورها نقاط ضعف قد تنطبق على جميع عمليات البيع والشراء

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

عبر الإنترنت، بما في ذلك شراء الأحجار الخام والمصقولة والمجوهرات الماسية. يكشف استطلاع سريع على الإنترنت أن أكبر شركات الماس تتمتع بمنصات عبر الإنترنت (De Beers، وAlrosa، وRio Tinto، وBHP Billiton)، والسوق الدولية لتجار الماس من جميع الأحجام متطورة للغاية عبر الإنترنت.

تدابير اعرف عميلك/ العناية الواجبة تجاه العميل – تسمح منصات التجارة عبر الإنترنت بإجراء معاملات بين شركة وشركة وبين شركة وعميل. يتيح إجراء المعاملات عبر الإنترنت عدم الكشف عن هوية العميل، مما يصعب تنفيذ إجراءات اعرف عميلك/ العناية الواجبة تجاه العميل. على سبيل المثال، يجوز لعميل مقيم في مكان في العالم أن يشتري الماس من مكان آخر ليتم إرساله له عبر خدمات البريد السريع مثل FedEx دون أن يلتقي على الإطلاق بتاجر الماس. قد يكون سعر الماس مرتفعًا جدًا (على سبيل المثال، وصل سعر ماسة دائرية، 12.01 قيراط من درجة د، جودة قطع ممتازة، مع شهادة من المعهد الأمريكي للأحجار الكريمة 14.69-14.73x9.13 مم، معروضة للبيع على موقع eBay، إلى 2.725 مليون دولار أمريكي، راجع الشكل 5). عند الحديث عن قطاع غير خاضع للتنظيم على غرار المؤسسات المالية، يصعب فرض تطبيق لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على تجار الماس، بما في ذلك تدابير "اعرف عميلك" و"العناية الواجبة تجاه العملاء".

مع ذلك، وربما الأهم من ذلك، بما أن تعريف مجموعة العمل المالي لتجار الأحجار الكريمة يشمل المعاملات النقدية فقط، فإن منصة التجارة عبر الإنترنت لتجار الماس لا تغطيها معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[104]، حيث يتم تسهيل الدفع بالكامل تقريبًا من خلال المؤسسات المصرفية والائتمانية أو وسائل الدفع عبر الإنترنت. في حين قد تنفذ هذه المؤسسات المالية واجباتها المرتبطة بـ"اعرف عميلك" بناءً على اللوائح المعمول بها في الدولة، يتم تنفيذها على الطرف الذي يقوم بتحويل الأموال فقط وليس بالضرورة على العميل الذي يشتري الماس عبر الإنترنت.

قامت عمليات التحقق التي أجراها فريق المشروع بتحديد المواقع التجارية التي توفر منصة للمشترين لمقابلة البائعين، وإجراء عشرات الآلاف من مزادات الأحجار الكريمة، بما في ذلك على الماس الخام والمصقول، حيث كل ما يُطلب للتسجيل هو اسم المستخدم وكلمة المرور والبريد الإلكتروني للتحقق من التسجيل:

> "من أجل المشاركة في المزادات... يجب أن تتسجل أولًا لتصبح عضوًا. أولًا، يجب أن تختار اسم المستخدم، وهو الاسم الذي ستعرف به أثناء تواجدك على موقعنا. يرجى ملاحظة أن اسم المستخدم الخاص بك سيكون مرئيًا لجميع ... الأعضاء. سيُطلب منك أيضًا كلمة مرور لتأمين حسابك. يرجى ملاحظة أنه بمجرد اختيار اسم المستخدم، لن تتمكن من تغييره."
>
> يجب أن تقدم معلومات اتصال صالحة وعنوان بريد إلكتروني صالح. وهذا مطلوب حتى يتمكن البائعون والمشترون من الاتصال ببعضهم البعض بعد انتهاء المزاد."
>
> "بعد تقديم تسجيلك، ستصلك رسالة تأكيد عبر البريد الإلكتروني... يمكنك البدء بالمزايدة على الفور."

يشبه إجراء التسجيل الذي يفرض حدًا أدنى من متطلبات التعريف بعضَ وسائل الدفع عبر الإنترنت التي سهلت في الماضي

[104] قد تكون هناك حالات تتجاوز فيها التشريعات الوطنية توصيات مجموعة العمل المالي وقد تغطي هذا النشاط.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

أنشطة غسل الأموال (على سبيل المثال، E-gold[105]).

وهذا يعني أنه قد يتم استخدام منصات التجارة لنقل الأحجار ذات القيمة العالية جدًا على المستوى الدولي بسهولة دون تحديد هوية المشتري أو هوية البائع.

الشكل 8: **مثال على موقع eBay للتجارة عبر الإنترنت - ماس مقطوع ومصقول بقيمة ملايين الدولارات الأمريكية**

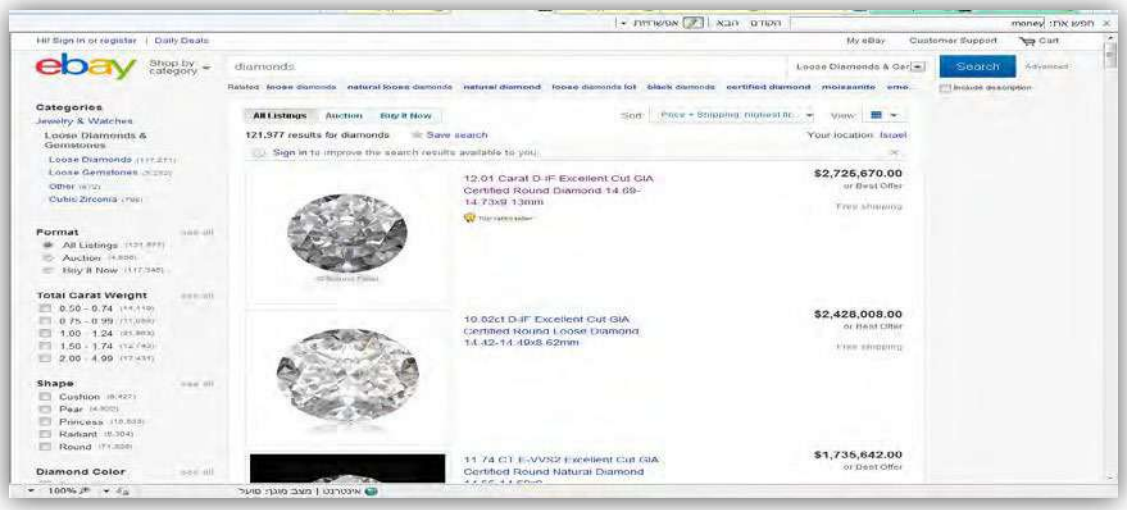

المصدر: لقطة شاشة من الإنترنت، يوليو 2013

مبيعات الماس الخام عبر الإنترنت – كما ذكرنا أعلاه، يجوز أيضًا شراء وبيع الماس الخام عبر الإنترنت. ويمكن القيام بذلك أيضًا عالميًا باستخدام خدمات البريد السريع الدولية. ليس من الواضح في جميع المواقع ما إذا كانت شهادة كيمبرلي مرفقة بالشحنات في هذه المعاملات. وأشار أحد المواقع على شبكة الإنترنت إلى أن "جميع الشحنات الدولية ستحصل على "شهادة كيمبرلي" الصادرة عن الأمم المتحدة. وتأتي جميع الشحنات المحلية مصحوبة بالضمانات المناسبة بأنها ماس غير مؤجج للنزاع على النحو المنصوص عليه في الأمم المتحدة[106].

وفي التشاور مع الاتحاد العالمي لبورصات الماس، لوحظ أنه يصعب شراء الماس الخام عبر الإنترنت لأنه لا بد من فحص الحجر

[105] يمكن مراجعة وزارة العدل الأمريكية (2007).

[106] في حين تدعم الأمم المتحدة بالفعل عملية كيمبرلي، ليس لديها أي علاقة رسمية/قانونية بها (في الواقع، عملية عملية كيمبرلي نفسها ليست كيانًا قانونيًا). وبعبارة أخرى، فإن شهادات عملية كيمبرلي لا علاقة لها بالأمم المتحدة.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

فعليًا لتقييم سعره. تقدم المواقع عبر الإنترنت إمكانية استرداد الأموال في حالة عدم رضا العميل بنسبة 100%؛ ومع ذلك، قد يكون ذلك عرضة للاحتيال[107].

أنظمة الدفع عبر الإنترنت - في عام 2010، نشرت مجموعة العمل المالي تقرير تطبيقات عن "غسل الأموال باستخدام طرق الدفع الجديدة"[108]. وحدد التقرير نقاط الضعف المرتبطة بطرق الدفع الجديدة، بما في ذلك عدم الكشف عن الهوية والوصول العالمي إلى النقد من خلال أجهزة الصراف الآلي، لكنه ذكر أيضًا أنه "حيثما يخضع مقدمو طرق الدفع الجديدة لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويخضعون للرقابة المناسبة لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يمكن أن تجعل طرق الدفع الجديدة هذه معاملات الدفع أكثر شفافية وتساعد على منع الفساد أو غيره من المخالفات". وذلك لأن المعاملة عبر طرق الدفع الجديدة تترك "سجلًا إلكترونيًا". إن نقاط الضعف التي تم تحديدها في التقرير المذكور أعلاه تؤدي إلى مخاطر في تجارة الماس عبر الإنترنت، على ضوء خصائص المنتج التي تمت مناقشتها سابقًا وواقع أن تجار الماس لا يخضعون بشكل روتيني لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في معظم معاملاتهم عبر الإنترنت. ومع ذلك، بقدر ما تنطبق التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على كل من طرق الدفع الجديدة وتجار الماس على الإنترنت، قد تشكل "السجلات الإلكترونية" عاملًا مخففًا من خلال توفيرها سجلًا للمراجعة.

منصة تجارية كوسيلة لغسل الأموال - من السهل نسبيًا على المجرم أو غاسل الأموال/ ممول الإرهاب إنشاء منصة لتجارة الماس عبر الإنترنت لإخفاء مصدر الأموال.

الاحتيال – يتعرض العميل الذي يشتري الماس عبر منصة تجارية عبر الإنترنت لخطر الاحتيال. تم تحديد نقاط الضعف المتعلقة بالاحتيال مسبقًا ضمن مستوى التجارة بالتجزئة (التصنيف الخاطئ، والشهادة المزورة، وتزييف الحجر، وعدم الإفصاح عن النوع، والاحتيال في التقييم). تنطبق جميع نقاط الضعف هذه أيضًا على المنصة التجارية عبر الإنترنت. ومع ذلك، هناك نقطة ضعف إضافية تتمثل في عدم توفير الحجر، حيث يدفع العميل مقدمًا، ولكنه لا يحصل على الأحجار التي دفع ثمنها. هناك طرق للدفع والتسليم يمكن للعميل من خلالها تجنب حدوث ذلك. على سبيل المثال، قد يتم شحن الماس إلى العميل لفحصه ولا يتم الدفع إلا بعد أن يقوم العميل بفحص الأحجار والوثائق بما يرضيه. يتم شحن الحجارة عند إثبات الدفع عبر خدمة البريد السريع الآمنة. وفقًا للمشاورات التي تم إجراؤها مع صائغي الولايات المتحدة، في معظم الحالات يرى العميل الماس قبل شرائه.

غسل الماس المسروق عبر "الشبكة المظلمة" - على الرغم من عدم شيوعه، يقدم سوق "سيلك رود" **(Silk Road)** مجوهرات مرصعة بالماس غير معروفة الأصل. يمكن شراؤها ودفع ثمنها بالبيتكوين. يتم تسليمها عن طريق **Fedex** أو أي خدمة بريد سريع أخرى في ظرف عادي بدون وصف للبضائع الموجودة بداخله.

الشكل 9: **المجوهرات المرصعة بالألماس المعروضة للبيع على سوق "سيلك رود"**

[107] لا يقتصر ذلك على منصات تداول الماس عبر الإنترنت.

[108] مجموعة العمل المالي (2010).

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

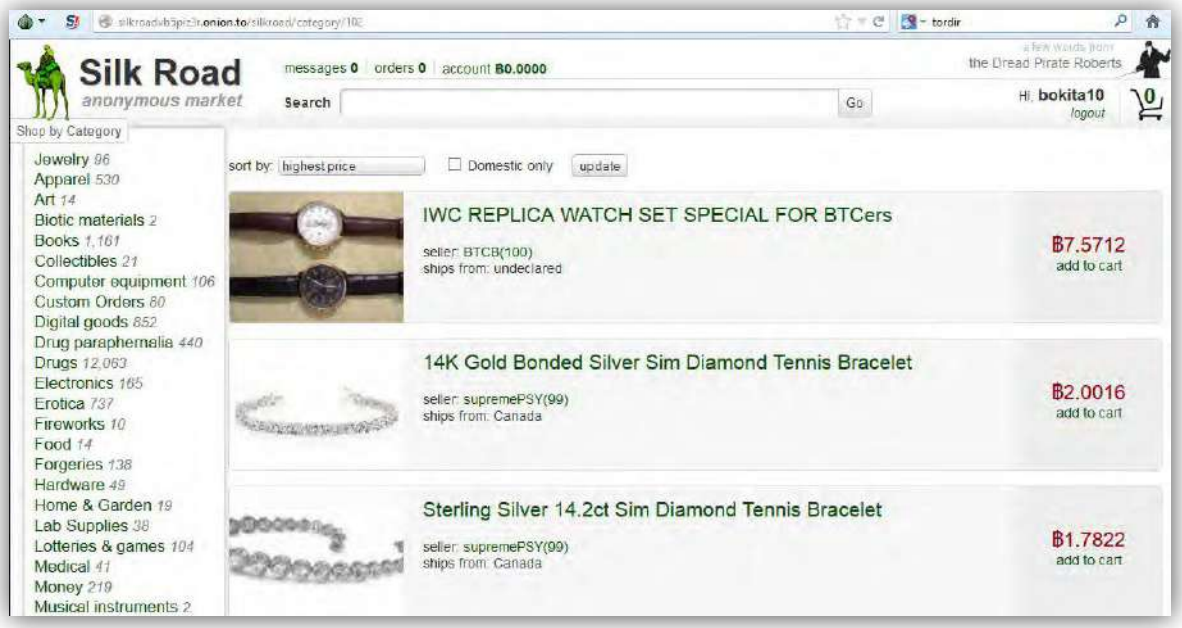

المصدر: لقطة شاشة على الإنترنت في يوليو 2013، سعر الصرف: 1 بيتكوين = 98 دولارًا أمريكيًا

ثمة مواقع إلكترونية تقدم الذهب والماس المسروق الذي يمكن طلبه مسبقًا حسب تفضيلات العميل. يتم الدفع بعملة البيتكوين أو التحويلات المصرفية ويتم الشحن بواسطة Fedex. تم أيضًا قبول الدفع عبر Liberty Reserve. يوضح هذا أحد الأماكن التي يتم من خلالها عرض الماس المسروق للبيع وغسله باستخدام عملات البيتكوين.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الشكل 10: **بيع الذهب والألماس المسروق**

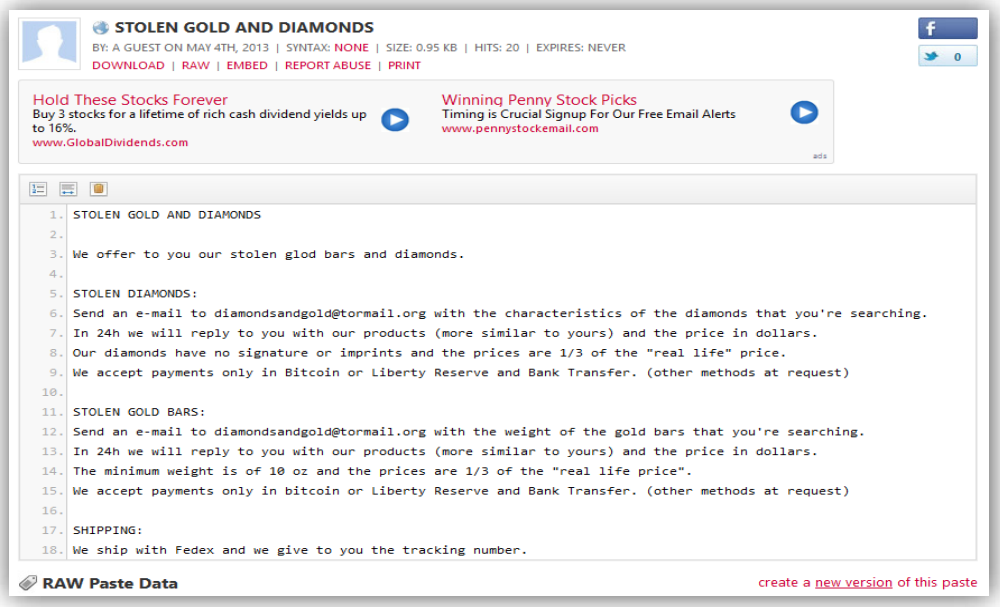

المصدر: لقطة شاشة من الإنترنت، يوليو 2013

نقاط الضعف المتعلقة بجميع المراحل

السرقة/السطو – يمكن أن تتم سرقة الماس أو السطو عليه في جميع مراحل التجارة. نظرًا لقيمة الماس المرتفعة جدًا، فهو مستهدف من قبل عمال المناجم الحرفيين وموظفي شركات الماس والمجرمين بما في ذلك المنظمات الإجرامية. أشارت العديد من الدول إلى السرقة باعتبارها واحدة من أكثر المخاطر انتشارًا في التجارة. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال القضايا[109] التي قدمها أعضاء الفريق وأيضًا من خلال المعلومات مفتوحة المصدر حول حالات سرقة الماس أو السطو عليه بقيمة يمكن أن تصل إلى عشرات الملايين من الدولارات الأمريكية.

لقد حدثت عمليات سرقة الماس في جميع الفترات، ولكن قيمة وحجم عمليات سرقة الماس في العقد الماضي تطورت بسرعة فائقة. وفي النصف الأول من عام 2013 وحده، وقعت عمليتا سطو ذات قيمة عالية جدًا في مطار بروكسل[110] وفي الريفييرا الفرنسية[111]. قد تكون سرقة الماس والمجوهرات التي يملكها الملياردير الإسرائيلي ليف ليفيف أكبر عملية سرقة مجوهرات منذ سنوات، وقدرت قيمة المجوهرات المسروقة بنحو 136 مليون دولار.

يُعتبر معدل استرداد الماس المسروق بشكل عام منخفضًا جدًا. تُظهر الحالات مفتوحة المصدر أنه لا يتم عادةً العثور على الماس / المجوهرات المسروقة. وبما أن الماس يتم غسله في كثير من الحالات من خلال التجارة، يشير ذلك إلى السهولة التي يمكن بها

[109] يمكن العودة على سبيل المثال إلى الحالة رقم 8 والحالة رقم 16.
[110] يمكن مراجعة سي إن إن (2013).
[111] يمكن مراجعة صحيفة جويش ديلي فوروارد (2013).

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

غسل الماس ذي القيمة العالية جدًا دون أن يترك ذلك أي أثر. وأظهرت بعض الحالات أن المجرمين استخدموا تجار الماس/الصائغين للتخلص من الماس غير المشروع الموجود في حوزتهم.

والمثير للاهتمام هنا من منظور غسل الأموال وتمويل الإرهاب هو أنه، حتى بالنسبة لهذه الكميات الكبيرة للغاية، يختفي الماس ببساطة، وينطبق الأمر نفسه على مخططات غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال قطاع الماس – إذ تُعتبر إمكانية تتبع هذه المخططات اليوم التي يتم فيها الاتجار بمتحصلات الجريمة مقابل الماس ثم غسلها من خلال التجارة منخفضةً للغاية[112].

مع ذلك، أشارت أستراليا إلى وجود فكرة خاطئة مفادها أن السرقة تمثل نقطة ضعف رئيسية في مرحلة تصنيع المجوهرات والتجارة بالتجزئة. في حين غالبًا ما تستهدف عمليات السرقة تجار المجوهرات بالتجزئة، إلا أن هذه السرقات (والتي عادةً ما تتألف من عمليات "كسر واستيلاء" لا يتم فيها استهداف المجوهرات عالية الجودة بالضرورة) لا تمثل سوى نسبة صغيرة من السرقات الأسترالية.

ولاحظت أستراليا أيضًا أن السرقة في قطاع الماس من المرجح أن تحدث أثناء النقل مقارنة بأي مرحلة من المراحل الست الأخرى في خط إمداد الماس. يعتبر الماس العابر عرضة بشكل خاص للسرقة من طرف ثالث والسرقة الانتهازية. وينظر العديد في القطاع إلى العبور باعتباره أكبر المخاطر التي يواجهونها.

وفقًا للاتحاد الدولي لبورصات الماس، تتم معظم عملية تعدين الكمبرليت في مرحلة التعدين بطريقة آلية ويتم الفرز بالليزر. ولقد قلل هذا خطر السرقة من مناجم الكمبرليت بشكل كبير. هناك دلائل تشير إلى أن وتيرة السرقات قد انخفضت بشكل ملحوظ بشكل عام.

التهريب - على الرغم من الضوابط التي فرضتها السلطات وشركات التعدين، لا يزال تهريب الماس يمثل مشكلة. ووفقًا للمعلومات التي جمعها فريق المشروع، من الصعب التأكد من حجم التهريب والسوق غير المشروعة للماس الذي يتم الحصول عليه بطريقة غير مشروعة. وأشارت جنوب أفريقيا إلى أنه بمجرد دخول الحجارة المهربة إلى دولة ما أو مغادرتها، يصبح من المستحيل عمليًا تعقبها.

تمت الإشارة إلى حالات تهريب في ما قدّمته أستراليا وكندا وإسرائيل وناميبيا وهولندا وسيراليون وجنوب أفريقيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية. تتعلق الحالات التي قدمتها الولايات المتحدة بتهريب أحجار خام غير مقطوعة يتم لصقها على أجساد ناقليها الذين يسافرون عبر الرحلات الجوية التجارية. وارتبطت هذه الحالات بـ "منظمة غسل أموال". وفرت المنظمة نقاط اتصال للسمسار وسهلت دفع ثمن الحجارة المهربة. وكانت هناك دلائل تشير إلى أن الحجارة مصدرها مناطق نزاع أو تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة. ويتم إدخال هذه الحجارة المهربة إلى السوق المشروعة من قبل "منظمة غسل الأموال" بالتعاون مع تجار محليين ومن خلال المعارض التجارية.

كل الماس الخام الموجود في العالم اليوم تقريبًا يخضع لسيطرة عدد صغير نسبيًا من الحكومات وأصحاب المناجم الخاصة والتكتلات. هناك بعض المهربين الذين يسرقون امتيازات من يسيطر على الماس الخام من المناجم الحكومية والخاصة. وأشارت

[112] تناولت دينا سيجل أكبر عمليات السطو في القرن الحادي والعشرين والتي تمت فيها سرقة الماس الذي تبلغ قيمته عشرات الملايين من اليورو ولم يتم استرداده أبدًا. وتقدم ست طرق مختلفة يمكن من خلالها غسل الماس. يمكن مراجعة سيجل دينا (2009)، ص 173 – 178.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

دولة أخرى إلى أن تهريب الماس عادةً ما يقوم به موظفو تلك الشركات.

كلما زاد حجم تهريب الماس، أصبح من الأسهل على المجرمين استخدامه لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أي شراء الماس غير القانوني نقدًا، وتهريبه إلى دولة مختلفة وإدخاله في التجارة المشروعة دون أي إمكانية تقريبًا لتتبعه. وأشارت جنوب أفريقيا إلى وجود حالات تم فيها اكتشاف مجرمين يحاولون تهريب الماس إلى داخل الدولة وخارجها، وخاصة عبر المطار، وكان معظم هؤلاء المجرمين متجهين إلى أوروبا.

في عام 2017[113]، قدم تقييم أجراه خبير ماس مستقل معلومات عن العديد من الدول التي حدث فيها التهريب:

- يذكر أنه بالنسبة إلى البرازيل، يتم تهريب معظم الماس المستخرج في الدولة إلى الخارج. ويقدر السكان المحليون أن الإنتاج قد يصل إلى **550 مليون دولار أمريكي سنويًا** في حين يبلغ الإنتاج الرسمي بعض ملايين الدولارات الأمريكية فقط؛
- بالنسبة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، يقال إن إجمالي الصادرات منها يبلغ على الأقل ضعف بيانات التصدير الرسمية.
- يتم تهريب جزء كبير من الإنتاج في سيراليون عبر غينيا وليبيريا ودول أخرى[114].

الخلط - بمجرد سرقة الماس، سواء كان خامًا أو مصقولًا، سائبًا أو مرصعًا، في معظم الحالات، يتعين على الجاني إعادة إدخاله في التجارة المشروعة لصرف قيمته. وينطبق الأمر نفسه على الماس المستخرج بشكل غير قانوني، والذي، في كثير من الحالات، تتم إعادة إدخاله في التجارة من خلال منجم آخر للماس. وبالتالي يشكل خلط الماس في الواقع جزءًا من عملية غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتتعرض كل مرحلة من "خط إمداد الماس" إلى مخاطر الخلط.

وحددت جنوب أفريقيا خطرًا يتمثل في احتمال إغراء صغار المشغلين لشراء الماس غير القانوني من دول أخرى ومحاولة تمريره على أنه ماس مستخرج بشكل قانوني. وهذا يشكل في الواقع مثالًا على الخلط في قطاع التعدين.

نقاط الضعف في تمويل التجارة

استخدام النقد - من أجل فهم مدى استخدام النقد في تجارة الماس بشكل أفضل، يجب تقسيمه إلى فئتين: الجملة والتجزئة.

بشكل عام، أصبحت تجارة الماس من خلال تجار الجملة أو غيرهم من كبار التجار والوسطاء **أقل اعتمادًا على المعاملات النقدية، حيث أصبحت التحويلات البرقية طريقة الدفع المفضلة.** في حين بلّغت المؤسسات المالية وأعضاء الفريق عن انخفاض عام في استخدام النقد، بما في ذلك في الاقتصادات القائمة على النقد، يصعب تقييم ما إذا كان مستوى المخاطر الناتجة عن استخدام النقد لا يزال كبيرًا. يُظهر تحليل الحالات التي قدمها أعضاء الفريق العديد من الحالات التي تنطوي على

[113] إيفان زوهار، سي. (2007).
[114] المرجع نفسه، الصفحات 125، 197، و234.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

معاملات نقدية، بما في ذلك بعض الحالات التي يتم فيها إيداع المتحصلات النقدية للجريمة، كجزء من مخطط غسل الأموال، في قطاع الماس عن طريق شراء الماس نقدًا أو إيداع الأموال النقدية في حسابات تجار الماس. بالتالي، يمكن الاستنتاج أنه على الرغم من تراجع مستوى استخدام النقد، لا يزال يشكل خطرًا على استخدام تجارة الماس في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هناك مخاطر يطرحها استخدام النقد في المعاملات واسعة النطاق. لا تزال عدة دول أفريقية ولاتينية، وبعضها منتج للماس، تتمتع باقتصاد قائم على النقد. وهذا يجعل النقد وسيلة الدفع الرئيسية لإبرام الأعمال مع هذه البلدان. وهناك حالات تفتقر فيها هذه المعاملات إلى المستندات الداعمة، مما يجعلها وسيلة جذابة للغاية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. علاوة على ذلك، وكما أفادت إحدى الدول، واعتمادًا على اللوائح المحلية، يمكن للشركات أو الأفراد القيام بأعمال تجارية نقدًا مع بورصات أو معارض الماس الأجنبية دون الحاجة إلى تقديم تقرير عن الموضوع. لذلك، يمكننا أن نستنتج أنه على الرغم من أن معظم الدول تتفق على تراجع مستوى استخدام النقد في الأعمال التجارية واسعة النطاق (بين شركة وشركة)، إلا أنه لا تزال هناك معاملات تتم بهذه الطريقة وتخلق نقطة ضعف داخل نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

على مستوى البيع بالتجزئة، عادةً ما تكون المعاملات أصغر (عند مقارنتها بشراء الماس بالجملة)، ويمكن إجراؤها باستخدام النقد بسهولة أكبر. يمكن لتجار الماس الصغار ومحلات البيع بالتجزئة وحتى محلات الرهن بيع قطع المجوهرات الجاهزة أو حتى فصل الماس نقدًا كوسيلة للدفع. تشير الاتجاهات إلى انخفاض في استخدام النقد، ويُعزى ذلك في الأساس إلى تطبيق بعض الدول لتشريعات تقيّد استخدام النقد لشراء سلع عالية القيمة، مثل المجوهرات والماس. ومع ذلك، لم تشمل جميع الدول محلات البيع بالتجزئة أو محلات الرهن ضمن الكيانات المبلغة، مما يعني أنه قد لا يتم تلقي تقارير المعاملات المتعلقة بمبيعات الماس في جميع الحالات.

استخدامات "سندات الدين" أو السندات الإذنية - تُستخدم السندات الإذنية لتغطية الديون المتعلقة بتجارة الماس (خاصة بالجملة) من قبل عمال المناجم والتجار والسماسرة وعمّال القطع والصقل. وهي أدوات قابلة للتداول - على عكس سندات الدين التي تُعتبر أدوات غير قابلة للتداول - ويمكن التعامل معها مثل النقد (أي قابلة للنقل إلى طرف ثالث). يؤدّي التداول الحر وغير المسجل لسندات الدين التي تم سدادها في الغالب إلى "نظام مصرفي" غير رسمي وغير خاضع للرقابة، يوفر التمويل للتجار، خارج النظام المصرفي الرسمي. علاوة على ذلك، في معظم الظروف، يتم تداول السندات الإذنية بالكامل "داخليًا" ضمن "نقابة" الماس. تكون المخاطر المالية الفعلية التي يتعرض لها تاجر الماس "تحت مراقبة" الدائنين المصرفيين الرسميين والجهات التنظيمية.

يسهّل التداول غير المسجل لسندات الدين نقل الأصول مرتفعة القيمة، دون أن يترك أثرًا في النظام المالي الخاضع للرقابة. وبالتالي، قد يتم تحويل أموال على نطاق واسع، فقط عن طريق الكلام الشفهي بين شخصين عضوَين في بورصات الماس في مواقع مختلفة ونائية.

تكمن نقاط ضعف هذه الآليات الشبيهة بالنقد أيضًا في إمكانية شراء الماس باستخدام سند دين، حتى مع سند دين صادر عن طرف ثالث، بدون تطبيق تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب نظرًا لأن المعاملات النقدية فقط تندرج ضمن المعيار وتشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في معظم الدول. وهذا يعني أنه من خلال استخدام سندات الدين، يمكن

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

تجنب إجراءات "اعرف عميلك" ورفع التقارير إلى وحدة المعلومات المالية بدون ترك أي أثر للمعاملة يمكن التدقيق فيه. قد يكون الرجوع إلى هذه الصكوك القابلة للتداول مفيدًا، لكن شيوع هذه الممارسة على مستوى الأوراق النقدية المتبادلة لتجارة الماس غير مؤكد. أرسلت البلدان المشاركة معلومات محدودة بشأن هذه المسألة، لذا **يوصى** بإجراء مزيد من البحث لتحسين تقييم مدى استخدام سندات الدين بين تجار الماس والمخاطر التي تنطوي عليها هذه الممارسة.

استخدام الماس كعملة ضمانة - يعتبر الماس بديلًا جذابًا للمجرمين والإرهابيين لنقل وتحويل القيمة ماديًا، حيث أن الماس صغير الحجم نسبيًا وهو سلعة مرتفعة القيمة. وارتفاع قيمة الماس جعله بديلًا ممكنًا للعملة، تستخدمه الجماعات الإجرامية أو الإرهابية في بعض الدول لشراء الإمدادات، أو المخدرات، أو الأسلحة، أو سداد الديون المرتبطة بالاتجار بالمخدرات.

وهذا أمر مهم بالنظر إلى أن الماس قد يكون **مسروقًا**، أو "ألماسًا مؤججًا للنزاعات" أو ألماسًا يستخدم لدفع ثمن المخدرات أو الأسلحة. قد تسمح شهادات كيمبرلي المزورة لهذا النوع من الماس أن يُروّج له على أنه أحجار مستخرجة حديثًا بشكل قانوني، تم شراؤها كاستثمارات أو كماس مستعمل منزوع من قطع المجوهرات.

ويكتسي ذلك أهمية كبيرة للمؤسسات المالية التي تقدم القروض مقابل الماس كضمانة. وبدون القدرة على التحقق من مصدر الماس سواء كان خامًا من خلال شهادة عملية كيمبرلي أو مصقولًا سائبًا في غياب شهادة، هناك خطر في أن تكون هذه القروض جزءًا من مخطط غسل أموال وتمويل إرهاب.

المعاملات المجدولة – كما ذكرنا سابقًا، قد تنطوي المعاملات المجدولة على بعض نقاط الضعف التي تعرضها لإساءة الاستخدام لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وترتبط نقاط الضعف هذه بالتباين المحتمل في أسعار الماس الذي تم تقييمه، سواء كانت مبالغ فيها أو مقومة بأقل من قيمتها، وإمكانية الاحتيال من جانب المرسل إليه. على سبيل المثال، يمكن للمشتري المحتمل أن يعاين طردًا من الماس ويختار منه بعض الأحجار ويعيد الماس غير المباع إلى المرسِل. قد تتم الشحنة الأصلية بقيمة محددة معينة بينما تتم عملية إرجاع الماس غير المباع بقيمة أخرى (قد تكون القيمة مبالغ فيها أو مخفّضة). إنّ هذه الفجوة المرنة في القيمة أمر شائع وقد لا تعتبرها المؤسسة المالية غير عادية أو مشبوهة. ولكن قد يتم استخدامها أيضًا لأغراض غسل الأموال. كما يثير فرق السعر التساؤل عما إذا كانت الأحجار المعادة كلها موجودة في الشحنة منذ البداية. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة ما تتم إعادته من الماس المصقول مرتفعة. قد تعتبر بعض الدول معاملات الشحن بمثابة صفقات مرتفعة المخاطر تفرض عليها البنوك قواعد أكثر صرامة للتمويل. في بعض الحالات التي تشمل أصحاب حسابات تجار الماس المألوفين والموثوقين، تقوم بعض البنوك بتحويل الأموال أو قبول الأموال كدفعة مقدمة دون أي اتفاق مكتوب (باستثناء بيان من صاحب حساب تاجر الماس)، ثم تراقب الدفعة المقدمة. وقد تكون قدرة البنك محدودة على التحقق من أن المعاملات المالية تتوافق مع شروط الجدول وقيمة الماس. ويرتبط الخطر الآخر في المعاملات المجدولة باحتمال الاحتيال عندما لا يقوم المرسَل إليه بإعادة الماس الذي تم إرساله له.

"الدفعة المقدمة" - قد تشكل بعض الممارسات **المالية** المقبولة من قبل تجار الماس قناةً لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب. يُعتبر تحويل الأموال كدفعة مقدمة مقابل الأحجار من الممارسات المقبولة. هذه دفعات تتم دون إرسال الأحجار الكريمة. في العديد من الحالات، يتم إرجاع الدفعة المقدمة إلى العميل/تاجر الماس. يمكن استخدام هذه المعاملات لإعادة الأموال من طرف ثالث.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

"إرجاع الشحنات" – يشكّل إرجاع الشحنات (جزئيًا أو بشكل كامل) إحدى الممارسات المقبولة الأخرى التي تولد نقطة ضعف يمكن استغلالها في غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في المعاملات مثل المعاملات المجدوَلة، يتم إرسال الأحجار إلى العميل لمعاينتها وفي حال لم يكن العميل راضيًا عنها، يرسلها كلها أو بعضها إلى تاجر الماس. ويتزامن ذلك في كثير من الحالات مع إعادة الأموال التي تم دفعها. ويجب أن تتنبّه البنوك التي تمول التجارة أن الأموال يُعيدها الطرف نفسه الذي تم تحويل الأموال إليه في البداية وبنفس القيمة أيضًا. قد يُعتبر هذا أيضًا مهمًا لتاجر الماس إذا طلب عميله تحويل هذه الأموال إلى طرف ثالث.

"المعاملات المتفرّعة" - بشكل عام هي المعاملات التي يتم فيها إرسال/استلام الأموال من/إلى أطراف أخرى تختلف عن الأطراف التي تظهر في المستندات كعميل/مورد. وكما هو موضح لاحقًا، هناك حالات عديدة تشمل هذه المعاملات التي تتم عبر حسابات تجار الماس.

تاريخ البيع مقابل تاريخ الدفع - أثناء إجراء المعاملة، يقوم تاجر الماس وعميله (الذي قد يكون أيضًا تاجر ألماس) بالتفاوض على شروط الصفقة بما في ذلك شروط الدفع. في معظم الحالات، يتم توفير الماس في وقت قريب من تاريخ البيع وقبل استلام الدفعة. قد يكون تاريخ الدفع عند تسليم الماس ولكن قد يكون أيضًا بعد عدة أشهر.

وفقًا للتوصية 22 من توصيات مجموعة العمل المالي (العناية الواجبة تجاه العملاء من قبل الأعمال والمهن غير المالية المحددة)، تنطبق تدابير العناية الواجبة على تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة: *"عندما يقومون بأي معاملة **نقدية** لعميل تساوي قيمتها أو تزيد عن العتبة المفروضة"*.

وينطبق الأمر نفسه على التوصية 23 حول واجبات الأعمال والمهن غير المالية المحددة بالإبلاغ والتي تنص على أن تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة *"يجب أن يكونوا مطالبين بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة عند قيامهم بأي معاملة **نقدية** لعميل تساوي قيمتها أو تزيد عن العتبة المفروضة"*.

في كثير من الحالات، تحدد طريقة الدفع إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ففي بعض الحالات، يتم تنفيذ إجراءات "اعرف عميلك" وواجبات الإبلاغ بعد فترة طويلة من إجراء المعاملة وتسليم الماس إلى العميل. وبما أن الماس هو شكل من أشكال العملة ويمكن استخدامه في حد ذاته لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يؤدي ذلك إلى نقطة ضعف يمكن استغلالها في عملية غسل الأموال وتمويل الإرهاب قبل وقت طويل من التحقق من تفاصيل العميل وإرسال تقرير إلى وحدة المعلومات المالية ذات الصلة.

أوجه القصورفي إجراءات اعرف عميلك / العناية الواجبة تجاه العميل - في عدد من الدول، لم يعتَد تجار وسماسرة الماس على تنفيذ إجراءات اعرف عميلك أو العناية الواجبة تجاه العميل، فالقطاع مغلق ويقتصر على عدد محدود من الأشخاص الذين يعملون فيه منذ أجيال، والذين يعرفون بعضهم البعض بشكل عام. ووفقًا لمصادر القطاع، يصعب على أي فرد جديد وغير معروف أن ينخرط في تجارة الماس دون أن تتم إحالته أو تقديمه من قبل تاجر معروف بالفعل[115]. في هذه الحالات، يمكن استخدام معلومات تحديد الهوية والإحالة المرجعية، إلا أن ذلك ليس إلزاميًا.

تختلف إجراءات تحديد هوية العملاء الذين يشترون الماس على مستوى البيع بالتجزئة بين دولة وأخرى، ويُعزى ذلك في الأساس

[115] هذا مفروض أحيانًا بموجب القانون. وفي التشاور مع الاتحاد العالمي لبورصات الماس، تبيّن أن هذا مطلب مفروض على جميع بورصات الاتحاد.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

إلى أن بعض الدول لا تعتبر تجار الماس أو المجوهرات أو محلات البيع بالتجزئة، بما في ذلك محلات الرهن، كيانات مبلغةً. على حسب الدولة، قد تخضع متاجر البيع أو حتى معاملات البيع بالجملة على نطاق واسع لواجب الإبلاغ عن المعاملات النقدية الكبيرة أو المعاملات المشبوهة.

تنشأ الصعوبات الرئيسية في بذل العناية الواجبة تجاه العملاء من الطبيعة الدولية للتجارة. وتزداد مخاطر هذه المعاملات عندما يقوم أحد الطرفين على الأقل بالأعمال التجارية من خلال الوسطاء، وفي هذه الحالة قد لا يعرف البائع والمشتري بعضهما البعض. أصبحت تجارة الماس عبر الإنترنت نشاطًا ممكنًا ومربحًا. ومع ذلك، تفتقر تجارة الماس عبر الإنترنت إلى الإجراءات الكافية - أو في بعض الحالات، إلى أي إجراءات - لتحديد هوية العملاء وإجراء العناية الواجبة على المشترين أو البائعين المحتملين. وهذا يوفر مستوى من عدم الكشف عن الهوية يجعل هذا السوق جذابًا لتجارة الماس بغرض إخفاء المصدر غير المشروع للموارد أو تمويل الأنشطة الإرهابية. يكون تنفيذ إجراءات "اعرف عميلك" صعبًا على المؤسسة المصرفية التي تتلقى الدفعة من المشتري، لأن تاجر الماس نفسه الذي يبيع الماس لا يعرف تمامًا من هو عميله، فما بالك بالمصرف.

حددت إحدى الدول الافتقار إلى قاعدة بيانات مركزية وحديثة تحتوي على معلومات عن جميع الأفراد والأشخاص الاعتباريين المسجلين الذين يتعاملون بالماس - التعدين أو التصدير أو الاستيراد أو القطع أو الصقل أو البيع - في جميع أنحاء العالم باعتباره قصورًا في تنفيذ تدابير "اعرف عميلك". وقد يكون هذا مفيدًا في تقييم المعاملات بين الشركات، ولكن لن يكون له تأثير يذكر على المعاملات على مستوى التجزئة، والتي ربطتها معظم الدول بمعظم المخاطر.

وأشار الاتحاد العالمي لبورصات الماس إلى أن أي شخص ليس عضوًا في بورصة الماس لا يمكنه الدخول إلى بورصة ألماس أخرى والتداول مع الأعضاء المحليين. بل يشترط ذلك تقديم خطاب من البورصة التي ينتمي إليها إلى البورصة التي ينوي التداول فيها.

فحص المعاملات - تتوافق واجبات الإبلاغ عن المعاملات التي تنطوي على الماس والأحجار الكريمة الأخرى، في معظم الدول، مع واجبات الإبلاغ المحددة للأنشطة والأعمال التجارية الأخرى، المالية وغير المالية، ومع شرط رفع التقارير إلى السلطات المختصة عندما تتخطى قيمة المعاملة المذكورة العتبة المفروضة أو تثير خصائصها الاشتباه.

وقد أدركت الدول أن المعلومات حول الممارسة الشائعة التي تنطوي على معاملات على مختلف مستويات السوق ليست كافية على الإطلاق. كما أفادت إحدى الدول أن قدرة البنوك على التأكد من أن الأطراف في الصفقة منخرطون في الواقع في إنتاج الماس وتجارته بشكل رسمي عادة ما تكون محدودة. وقد يفسر ذلك انخفاض مستوى الإبلاغ كما توضح الإحصائيات المقدمة من أعضاء الفريق.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الفصل السابع: علامات الإنذار ومؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب[116]

هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها شراء الماس والمجوهرات:

- المراكز التجارية وبورصات الماس؛
- معارض الأحجار الكريمة في هونغ كونغ وتايلاند وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية؛
- المناقصات؛
- المواقع؛
- منصات الإنترنت؛
- الجواهريون / محلات المجوهرات؛
- محلات الرهن.

قد يكون لكل مرحلة من مراحل التجارة علامات إنذار ومؤشرات خاصة بها بالإضافة إلى علامات إنذار ومؤشرات عامة تنطبق على جميع مراحل التجارة.

توفر الورقة التوجيهية الصادرة عن الفاتف في عام 2008 حول النهج القائم على المخاطر لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة حجر الأساس لتحليل المخاطر التي يواجهها تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، من بين الأطراف الأخرى ذات الصلة، أثناء ممارسة أعمالهم وتقدم "*المعايير لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتملة*[117]". تنعكس هذه المعايير في بعض المؤشرات أدناه وقد تساعد الأطراف المعنية في تحديد نشاط محدد لغسل الأموال وتمويل الإرهاب محتمل.

تم تحديد المؤشرات التالية بعد تحليل الاستجابات والحالات التي جمعها فريق المشروع. لا يشير وجود مؤشر واحد بالضرورة إلى وجود نشاط غير مشروع، ولكنه ينبغي أن يشجع على تعزيز الرصد والفحص. وفي معظم الحالات، فإن وجود عدة مؤشرات هو الذي يثير الاشتباه حول وجود نشاط إجرامي محتمل. قد تساعد علامات الإنذار والمؤشرات هذه أيضًا في إجراء تحليل بشكل عام لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع الماس.

في البداية يجب التمييز بوضوح بين فئتين مختلفتين من علامات الإنذار:

- علامات الإنذار **للمؤسسات المالية**، وخاصة الشركات المصرفية، في إشارة إلى المعاملات المالية التي تقوم بها الكيانات المشاركة في تجارة الماس؛ و
- علامات الإنذار أو المؤشرات التي تشير إلى **الجهات المشاركة في تجارة الماس** كونها أحد قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

[116] قدمت الدول الأعضاء التالية ردودًا مباشرة على موضوع خطة التجميع الخاصة بعلامات الإنذار /المؤشرات - أستراليا وكندا وإسرائيل وهولندا والولايات المتحدة. وعلامات الإنذار والمؤشرات التي قدمتها هولندا مستمدة من دراسات الحالة المتعلقة بالجمارك وتقتصر على حالات الاستيراد والتصدير.
[117] الفاتف (2008أ).

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الفئة الأولى من المؤشرات مألوفة أكثر وتغطي العديد من المؤشرات التي قد تكون ذات صلة بأنواع أخرى من الأنشطة المالية. أما الفئة الثانية، وهي التجارة في سلعة ما، فهي مختلفة بعض الشيء وتتطلب معرفة الأنماط والخصائص المنتظمة الخاصة بتجارة الماس عبر "خط إمداد الماس". وتستهدف هذه الفئة الثانية بشكل أكبر تجار الماس أنفسهم.

وحدد التحليل الإضافي لاستجابات الأعضاء أربع فئات من المؤشرات.

أ) علامات الإنذار والمؤشرات للجهات الخاضعة للرقابة؛

ب) المؤشرات المتعلقة بتجارة الماس؛

ج) مؤشرات قطاع الماس في كل مرحلة من مراحل التجارة؛

د) مؤشرات خاصة بالحالات الجمركية المتعلقة باستيراد/تصدير الماس.

لقد تم العمل على جميع الفئات لتزويد فريق مشروع بأساس قوي يستند إليه هذا الفصل من التقرير.

تتعلق بعض ردود الأعضاء على وجه التحديد بإحدى الفئات المذكورة أعلاه أو ببعض منها. حيثما أمكن، يتم تسليط الضوء على مرحلة التجارة بين قوسين في نهاية المؤشر. على سبيل المثال:

- قدمت إسرائيل مؤشرات تتعلق بتجارة الماس (الفئة 2 أعلاه)
- قدمت هولندا حالات جمركية تم استخلاص المؤشرات منها.
- ذكرت كندا أنها تقدم إرشادات لقطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. تتضمن الإرشادات علامات إنذار للمعاملات المشبوهة المحتملة. وأفادت كندا أيضًا أن العديد من المؤشرات الخاصة بقضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالماس كانت متسقة بشكل عام مع مؤشرات غسل الأموال الشائعة. حددت كندا أيضًا علامات إنذار خاصة بقطاع الماس في كل مرحلة من مراحل التجارة.

ومن المهم أيضًا التأكيد أنه على الرغم من تحديد بعض المؤشرات العامة، إلا أنها جزئية فقط وليست بديلًا عن علامات الإنذار العامة الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ومؤشرات الكيانات المبلغة.

ملاحظة هامة: لأغراض هذا القسم ***فقط***، يشير مصطلح تاجر الماس إلى جميع الجهات الفاعلة في مختلف مراحل التجارة من قطاع التعدين إلى تجار الماس الخام أو المصقول فتجار المجوهرات بالتجزئة ومحلات الرهن (ما لم تكن مرحلة من مراحل التجارة يشار إليها على وجه التحديد).

علامات الإنذار والمؤشرات للكيانات الخاضعة للتنظيم

قد تساعد المؤشرات التالية الجهات الخاضعة للرقابة على تحديد نشاط غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتمل من خلال تجارة الماس والمجوهرات الماسية. في معظم الحالات، تكون هذه مؤشرات عامة تعمل على تحديد نشاط غسل الأموال وتمويل الإرهاب

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

للعملاء الذين هم تجار ألماس يمارسون أعمالهم في قطاعات أخرى غير تجارة الماس[118]. وفي بعض الحالات، تكون هذه مؤشرات محددة تتعلق بتجارة الماس أو المجوهرات الماسية.

علامات الإنذار والمؤشرات المتعلقة بالممارسات التجارية:

- من غير المحتمل أن يؤدي استثمار تاجر الماس إلى ربح.
- ينشأ الماس من بلد يكون فيه الإنتاج محدودًا أو لا توجد فيه مناجم للماس على الإطلاق.
- التجارة بكميات كبيرة مع دول ليست جزءًا من "خط إمداد الماس".
- زيادة حجم النشاط في حساب تاجر الماس على الرغم من انخفاض كبير في مستوى الأنشطة في القطاع.
- بيع أو شراء الماس بين شركتين محليتين من خلال وسيط موجود في الخارج (عدم وجود مبرر تجاري، عدم اليقين فيما يتعلق بالمرور الفعلي للبضائع بين الشركات).
- حجم المشتريات و/أو الواردات يتجاوز بشكل إجمالي مبلغ المبيعات المتوقع.
- بيع سبائك الذهب والعملات المعدنية والألماس السائب من محل مجوهرات (تجزئة).
- المدفوعات المتعلقة بظهور الماس النادر أو الفريد في السوق الدولية خارج إجراءات التجارة المعروفة (على سبيل المثال ظهور الماس الوردي النادر من منجم أراجيل في السوق الدولية خارج عملية المناقصة السنوية). هذا على حد علم المؤسسة المالية.
- يتم استخدام حساب مصرفي واحد من قبل العديد من الشركات.

علامات الإنذار والمؤشرات المتعلقة بمعاملات/تمويل تجارة الماس:

- *أشكال الدفع* غير المعتادة في تجارة الماس، على سبيل المثال، استخدام الشيكات السياحية (ينطبق ذلك على جميع المراحل على حسب أشكال الدفع المقبولة).
- *تاريخ الدفع* غير المعتاد في التجارة، (على سبيل المثال، استلام/إرسال أموال لصفقة ألماس تم إجراؤها منذ فترة طويلة جدًا (خارج شروط الدفع المقبولة)، أو قيام العميل بالدفع مقدمًا عندما يكون تاريخ الدفع المعتاد خلال فترة 120 يومًا.
- *النشاط المالي* لا يتوافق مع الممارسات المتبعة في تجارة الماس، على سبيل المثال:
  - الإيداع بالعملة الأجنبية يليه تحويل العملة وسحب نقدي بالعملة المحلية.

[118] هذه ليست قائمة شاملة. فعلامات الإنذار المتعلقة بالنشاط المالي بشكل عام (مثل هيكلة المعاملات التي لا تتخطى عتبة الإبلاغ، والمعاملات في المجالات المرتفعة المخاطر، وما إلى ذلك) تنطبق أيضًا على نشاط تجار الماس.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

- إيداع الشيكات متبوعًا بسحوبات نقدية فورية بمبالغ أقل قليلًا (إمكانية استخدام حساب تاجر الماس لخصم الشيكات).
- تحويلات بالعملة الأجنبية و/أو إيداعات شيكات بالعملة الأجنبية، يتبعها تحويل العملة والسحب الفوري من الحساب (إمكانية استخدام حساب تاجر الماس لخدمات الصرف).

- لا يوجد مبرر اقتصادي للمعاملات التي يشارك فيها فرد أو شركة في قطاع الماس.
- إيداعات تتبعها مباشرة عمليات سحب، وهي ممارسات غير معتادة في تجارة الماس، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
  - معاملة دائرية تتعلق باستيراد/تصدير الماس.
  - المعاملات الدائرية المتعلقة بالتجارة المحلية (بين حسابات البنوك المحلية).
  - المعاملات المالية الدائرية بين حساب شركة الماس والحساب الخاص لمساهم/مدير الشركة، دون سبب تجاري أو اقتصادي.
  - معدل دوران مرتفع للأموال من خلال حساب يكون رصيده منخفضًا في نهاية اليوم.
- الإيداع أو التحويل إلى حساب تاجر الماس من الشركات الأجنبية يليه تحويل فوري لمبالغ مماثلة إلى دولة أخرى.
- مباشرة بعد فتح الحساب المرتبط بتاجر الماس، تتم ملاحظة نشاط كبير بقيمة مرتفعة.
- معاملات بين حسابات الشركات المختلفة التابعة لنفس العميل، خاصة من أو إلى مناطق التجارة الحرة أو الدول التي تتمتع بتسهيلات ضريبية[119] (قد تكون إشارة إلى التسعير التحويلي أو سوء التسعير التجاري).
- تتم تسوية عملية التصدير المفتوحة[120] عن طريق المقاصة واستلام الدفعة من طرف ثالث.
- تتم تسوية التصدير المفتوح في الخارج عن طريق المقاصة أمام المستورد.
- تسوية فاتورة تصدير مفتوحة مع شركات غير مرتبطة تعمل في تجارة الماس وليس من خلال إرسال القيمة/الإرجاع من الخارج أو إعادة البضائع إلى تاجر الماس.
- تختلف تفاصيل المعاملة عن تفاصيل الفاتورة التجارية التي قدمها تاجر الماس إلى البنك (اسم المستورد / المصدر، المبلغ، المكان، إلخ)[121].
- أموال عالية القيمة مودعة أو محولة إلى حساب يوصف بأنه قروض قصيرة الأجل ولا تظهر أي

[119] يجب مراقبة هذه المعاملات عن كثب لأنها قد تسهل غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي من خلال التسعير التحويلي.
[120] عملية تصدير للماس لم يتم فيها استلام الدفعة بعد ولم يتم إلغاء عملية البيع.
[121] قد يشير هذا إلى فاتورة كاذبة/وهمية وهذا يشكل جريمة أصلية.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

معاملات لسداد القروض.

- السداد المبكر لقرض تاجر الماس (يتم سداد قرض لفترة 25 عامًا في غضون خمسة أشهر) دون أي تفسير معقول.
- بيع الماس والمجوهرات بكميات إضافية صغيرة (بالتجزئة).
- شيكات متعددة مسحوبة على نفس حساب تاجر الماس في نفس اليوم.
- يختلف أصل/وجهة الأموال عن وجهة/أصل الماس.
- يتم وضع المال في حساب تاجر الماس عن طريق المعاملات دون وجود دليل على مبيعات الماس.
- إعادات كثيرة للدفعات المقدمة.

علامات الإنذار والمؤشرات المتعلقة بالعملاء:

- النشاط لا يتطابق مع معلومات "اعرف عميلك"، على سبيل المثال:
  - أحجام التجارة الفعلية أكبر بكثير من الحجم المتوقع.
  - عدم تطابق عملاء و/أو موردي العميل مع مرحلة التجارة المعلن عنها في البداية.
- تاجر الماس ليس على دراية بالممارسات التجارية.
- تاجر الماس يحافظ على مستوى عالٍ من السرية.
- تاجر الماس يمارس النشاط في فرع غير متخصص في الماس (حيثما تكون هذه الفروع موجودة).
- استخدام حساب مصرفي باسم مؤسسة خيرية[122] لتحويل الأموال من/إلى تجار الماس.
- التغييرات المتكررة في اسم الشركة والشخص الذي يتم التواصل معه للأعمال التجارية في قطاع الماس (البيع بالجملة بشكل رئيسي).

علامات الإنذار والمؤشرات المتعلقة باستخدام أطراف ثالثة:

- يستشير العميل طرفًا ثالثًا أثناء إجراء المعاملات.
- تلقي/تحويل الأموال لأنشطة الاستيراد/التصدير إلى/من الكيانات غير المعروفة بالمشاركة في تجارة الماس (سواء فرد أو شخص اعتباري).
- إعادة دفعة مقدمة من طرف ثالث.

[122] في الحالة التي قدمتها أستراليا والتي تم استخلاص المؤشر منها، لم تكن المؤسسة الخيرية مؤسسة خيرية و/أو شركة و/أو اسمًا تجاريًا مسجلًا. وهذا مؤشر عام إضافي لا يتعلق بتجارة الماس.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

- استلام/تحويل الأموال للاستيراد/التصدير حيث يكون العميل/المستفيد صاحب الطلب شركة خدمات مالية.
- استخدام أطراف ثالثة لإيداع الأموال في حسابات فردية أو متعددة لتجار الماس.
- إعادة دفعة مقدمة من طرف ثالث.
- اسم المرسل في تحويل الدفع إلى تاجر الماس مختلف عن المستورد/الشاري (في تجارة الماس الخام والمصقول بشكل رئيسي).
- اسم المستلم لدفعة الماس مختلف عن المصدِّر/المورد.
- حساب مصرفي واحد فيه عدة مودعين (التجزئة والجملة).

علامات الإنذار والمؤشرات المتعلقة باستخدام المستندات المفقودة/المشبوهة/المزورة

- تكون شهادة عملية كيمبرلي مزورة أو يبدو أنها مزورة.
- تكون صلاحية شهادة عملية كيمبرلي طويلة[123].
- تحويل الأموال أو محاولة تحويل الأموال من خلال حساب شركة الماس دون تقديم المستندات المناسبة.
- يدعي تاجر الماس أن الأموال المستلمة/المحولة هي دفعة مقدمة دون تقديم أي فاتورة تصدير/استيراد داعمة مناسبة.
- تحويلات بين شركة الماس وحساب خاص يتم إبلاغ البنك عنها على أنها معاملات الماس، دون تقديم الوثائق المناسبة.
- تبدو الفاتورة المقدمة من تاجر الماس للبنك غير موثوقة/مزيفة.
- عدم تقديم بيان جمركي بخصوص وديعة نقدية بالعملة الأجنبية ناتجة عن بيع الأحجار الكريمة في الخارج.

علامات الإنذار والمؤشرات لتجار الماس

لكل علامات الإنذار والمؤشرات التالية، تتم الإشارة إلى مستوى التجارة ذي الصلة بين قوسين.

علامات الإنذار والمؤشرات المتعلقة بالعملاء أو الموردين:

- عمليات بيع أو شراء غير المعتادة بالنسبة للعميل أو المورد (جميع مراحل التجارة).

[123] لشهادة عملية كيمبرلي صلاحية أقصاها شهرين: لشهادات عملية كيمبرلي صلاحية يصل أقصاها إلى شهرين بعد إصدارها. وتهدف سياسة "صالحة للدخول مرة واحدة فقط" ورقم الشهادة التسلسلي الفريد و"تأكيد الاستيراد" الإلزامي من هيئة عملية كيمبرلي المستوردة إلى هيئة عملية كيمبرلي المصدِّرة إلى إنشاء حلقة مغلقة.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

- وفقًا لما يعرفه تاجر الماس عن العميل أو المورد، تبدو له الصفقة غير منطقية من الناحية التجارية أو الاقتصادية (جميع مراحل التجارة).
- لا يشغل العميل أو المورد منصبًا داخل الشركة التي يدعي أنه يمثلها (جميع مراحل التجارة).
- العميل أو المورد ليس على دراية بالممارسات التجارية (جميع مراحل التجارة).
- يحافظ العميل أو المورد على مستوى عال من السرية (جميع مراحل التجارة).
- العميل أو المورد معروف *بتورطه في الاتجار بالماس المؤجج للنزاعات* (في تجارة الماس الخام بشكل أساسي. يمكن أن ينطبق ذلك على تاجر الماس الذي يشارك في كل من تجارة الماس الخام والماس المصقول).
- يقوم العميل بشراء البضائع بشكل عشوائي بغض النظر عن القيمة/السعر أو الحجم أو اللون (جميع مراحل التجارة).
- بيع البضائع غير المشروعة من محل المجوهرات، مثل المجوهرات المقلدة (التجزئة والجملة).
- بيع سبائك الذهب والعملات المعدنية والألماس السائب من محل مجوهرات (تجزئة).

علامات الإنذار المتعلقة ببيع أو شراء الماس (في المعاملة):

- لا تتوافق عمليات البيع أو الشراء مع ممارسات القطاع المعتادة (جميع مراحل التجارة).
- يختلف منشأ/وجهة الأموال عن وجهة/منشأ الماس (في تجارة الماس الخام والماس المصقول بشكل أساسي).
- لا يكون الماس مصحوبًا بشهادة عملية كيمبرلي صالحة[124].
- يتلقى قاطعو الماس ماسًا غير مغسول وغير مصقول يكون مصدره غير معروف أو مشكوك فيه (التجارة الخام).
- ظهور الماس النادر في السوق الدولية خارج إجراءات التجارة المعروفة (على سبيل المثال، ظهور الماس الوردي النادر من منجم أراجيل في السوق الدولية خارج عملية المناقصة السنوية. (التجارة الخام والقطع والصقل).

[124] يجب أن تكون كل شحنة من الماس الخام عند الاستيراد والتصدير مصحوبة بشهادة عملية كيمبرلي صالحة ومصادق عليها. بالنسبة لمعاملات الماس الخام ضمن الدولة نفسها، لا يلزم الحصول على شهادة عملية كيمبرلي، ولكن يجب أن تحتوي الفاتورة التجارية على ضمانات نظام المجلس العالمي للماس التي تعلن أن الشحنة خالية من الماس المؤجج للنزاعات. وهذا يسمح للسلطة الرقابية في دولة عملية كيمبرلي بمتابعة المعاملات من الاستيراد إلى إعادة التصدير.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

- بيع أو شراء الماس بين شركتين محليتين من خلال وسيط موجود في الخارج (عدم وجود مبرر تجاري، عدم اليقين فيما يتعلق بالمرور الفعلي للبضائع بين الشركات).
- شراء الماس ببطاقة ائتمان صادرة في بلد مختلف عن بلد الشاري (حيث تُستخدم بطاقات الائتمان، بشكل أساسي للبيع بالتجزئة).
- عمليات شراء منتظمة على فترات، بدلًا من عمليات شراء موسمية يقوم بها تجار الجملة الأجانب (خاصة البيع بالتجزئة، وأقل بين تجار الماس وتجار الجملة).
- شراء الألماس أو المجوهرات وإعادة بيعها ولو بسعر الجملة (التجزئة).
- يُعرف العميل بشراء الماس من الشارع (التجزئة).

علامات الإنذار والمؤشرات المتعلقة باستخدام أطراف ثالثة

- الاستعانة بأطراف ثالثة لبيع المجوهرات الماسية حيث لا يكون ذلك مقبولًا في الممارسات التجارية (جميع المراحل).
- استخدام أطراف ثالثة بما في ذلك الأقارب لإجراء المعاملات/تلقي المدفوعات عندما لا يكون ذلك مقبولًا في الممارسات التجارية (جميع المراحل).
- يستشير العميل أو المورد طرفًا ثالثًا أثناء إجراء المعاملات (جميع مراحل التجارة).
- شراء الماس أو المجوهرات من شركة في الخارج (يتم إرسال الأموال إلى الشركة البائعة) واستلامها من شركة ثالثة (تجارة الماس الخام، تجارة الماس المصقول، المجوهرات).

علامات الإنذار والمؤشرات المتعلقة باستخدام المستندات المشبوهة/المزورة

- تكون شهادة عملية كيمبرلي مزورة أو يبدو أنها مزورة.
- تكون صلاحية شهادة عملية كيمبرلي طويلة.

علامات الإنذار والمؤشرات المتعلقة بطريقة الدفع

- شراء الماس مرتفع القيمة نقدًا خاصة في الدول غير النقدية و/أو مرحلة التجارة غير النقدية (جميع المراحل وحسب الدولة).
- يدفع العميل ثمن المجوهرات باهظة الثمن نقدًا فقط (البيع بالتجزئة بشكل أساسي).
- استخدام وسائل دفع غير عادية في تجارة الماس، مثل الشيكات السياحية أو الشيكات المصرفية

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

أو الحوالات المالية. ترتفع المخاطر حين تكون أرقام الشيكات متسلسلة (جميع مراحل التجارة).

- يبدو أن العميل أو المورد غير مبال *بتاريخ الدفع* (جميع مراحل التجارة).
- يتم دفع ثمن الماس عن طريق الشيك ووضع ملاحظة عليه أنه لغرض آخر (التجزئة والجملة).
- محاولة العميل استخدام شيك من طرف ثالث أو بطاقة ائتمان تعود لطرف ثالث.

علامات الإنذار والمؤشرات المتعلقة بالموقع الجغرافي/البلد

- يبدو أن العميل أو المورد له علاقة *بدولة مرتفعة المخاطر* (جميع مراحل التجارة).

علامات الإنذار والمؤشرات الجمركية

قدمت هولندا دراسات حالة تتعلق بالجمارك أدت إلى استخلاص مؤشرات حول استيراد وتصدير الماس. تم استخدام المؤشرات التالية للكشف عن الحالات التي تم تحديدها في استجابة هولندا.

علامات الإنذار المتعلقة بالتصدير/الاستيراد (الوثائق والكيانات المعنية)

- يبدو أصلُ الماس وهميًا.
- تفتح فترة صلاحية شهادة كيمبرلي الطويلة مجالًا لإعادة الاستخدام وإنشاء حلقة دائرية[125].
- انخفاض المبلغ على الفاتورة.
- المبالغة في تقييم البضائع المستوردة.
- لا يحدد المرسل إليه عنوانًا دائمًا على فاتورة الشحن الجوي، ولكنه يستخدم فندقًا، أو أي مكان إقامة مؤقت آخر، لاستلام الشحنة، مما يعقد عملية التدقيق.
- يكون المرسَل إليه المحدد في فاتورة الشحن الجوي تاجرَ ألماس معروفًا، ولكن عنوان التسليم مختلف عن عنوانه.
- يبدو أن الماس قد تم شحنه كطريقة للدفع.

الفصل الثامن: حالات منقّحة عن غسل الأموال عبر تجارة الماس[126]

ملاحظات منهجية - يتناول هذا القسم من التقرير دراسات الحالة التي توضح طرق وتقنيات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المستخدمة في قطاع الماس في مختلف المراحل. تم تقديم جميع الحالات من قبل الدول التي أكملت خطة التجميع[127] أو من

[125] بالنسبة للدول المشاركة في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، يجب أن تكون الشحنات الدولية من الماس الخام مصحوبة بشهادة عملية كيمبرلي تؤكد أن الشحنة خالية من الماس المؤجج للنزاع. يمكن مراجعة عملية كيمبرلي.

[126] حالات منقّحة قدمتها وحدة المعلومات المالية، وجهات إنفاذ القانون، وحالات / تحقيقات من المصادر المفتوحة.

[127] بما في ذلك خطة الجمع المحدودة.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

خلال تحليل المصادر المفتوحة. دراسات الحالة المدرجة في هذا الفصل هي حالات حقيقية ولكن في معظم الحالات تم حذف الأسماء الحقيقية. ولأغراض هذا التحليل، ينبغي التمييز بوضوح بين طريقتين لغسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تجارة الماس، وقد تم توضيحهما بالفعل في اللمحة العامة القصيرة حول تجارة الماس الدولية المقدمة في بداية هذا التقرير.

- تتمثل الطريقة الأولى في ممارسة غسل الأموال من خلال استخدام الماس كوسيلة ذات قيمة جوهرية مرتفعة قد تكون في كثير من الأحيان من متحصلات جريمة السرقة أو السطو.
- تتمثل الطريقة الثانية في إساءة استخدام التجارة المالية في الماس لغسل الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة والمتولدة من جرائم أصلية أخرى مثل الاتجار بالمخدرات والاحتيال.

الأحجار الكريمة الأخرى - على الرغم من أن فريق المشروع قرر استبعاد الأحجار الكريمة الأخرى من نطاق هذا التقرير، فقد قدم أعضاء الفريق عدة حالات تم فيها استخدام أحجار كريمة غير الماس في مخططات غسل الأموال. لقد تم تقديم هذه المعلومات في هذا التقرير للتأكيد على نقاط الضعف ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعلق بالأحجار الكريمة وللتشديد على أهمية تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطلوبة للتخفيف من هذه المخاطر. وتشير هذه الحالات أيضًا إلى الحاجة إلى إجراء مزيد من الأبحاث حول استخدام الأحجار الكريمة الأخرى لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

طرق وتقنيات غسل الأموال - حدد تحليل الحالات التي تم جمعها سبع طرق لغسل الأموال. يمكن تنفيذ كل طريقة من خلال تقنيات مختلفة. تتطلب العديد من الحالات استخدام أكثر من طريقة أو تقنية لغسل الأموال. وتشمل الطرق التي تم تحديدها:

أ) استخدام الماس كعملة.

ب) شراء الماس بمتحصلات الجريمة كوسيلة لتخزين الثروة.

ج) غسل الأموال عبر مراحل تجارة الماس (إما غسل المتحصلات الناتجة عن جرائم غير مرتبطة بتجارة الماس أو غسل متحصلات الجرائم المرتبطة بالماس مثل السرقة أو السطو على الماس).

د) غسل الأموال القائم على التجارة والمخالفات الجمركية.

هـ) استخدام المراكز المالية ومناطق التجارة الحرة.

و) تهريب الماس والنقد.

ز) الارتباط بتجارة الذهب و/أو الأحجار الكريمة الأخرى أو استخدامها.

تتوافق الطرق التي تم تحديدها أعلاه إلى حد كبير مع نقاط الضعف المحددة في القسم السابق الذي يتناول نقاط الضعف في تجارة الماس. حددت المناقشة السابقة لتجارة الماس بعض نقاط الضعف، استنادًا إلى الخصائص الفريدة للماس:

- إمكانية استخدام الماس كعملة ووسيلة لتخزين الثروة؛
- نقاط الضعف المختلفة التي تنطوي عليها كل مرحلة من مراحل التجارة من التعدين إلى مستوى البيع بالتجزئة؛

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

- التعرض لغسل الأموال القائم على التجارة على نطاق واسع (مثلًا من خلال المبالغة في القيمة أو تخفيضها)؛
- نقاط الضعف الخاصة بالتهريب الناتج عن هذه الخصائص.

تظهر هذه الحالات أن المجرمين ومحترفي غسل الأموال يستغلون نقاط الضعف التي تم تحديدها.

ويظهر التحليل أن طرق غسل الأموال وتمويل الإرهاب ترتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة تجارة الماس التي تتم ضمن دول محددة أو بمرحلة "خط الإمداد" التي تشير إليها كل حالة. وهكذا، على سبيل المثال، قدمت بلجيكا وإسرائيل حالات كبيرة تتعلق بتجار الماس وشركات تجارة الماس، في حين قدمت الولايات المتحدة التي تُعتبر سوقًا للبيع بالتجزئة حالات من عمليات غسل الأموال من خلال تجار المجوهرات. لا تزال هناك العديد من الفجوات الاستخباراتية بسبب عدم وجود حالات من العديد من دول التعدين الأفريقية والمراكز المالية مثل الإمارات العربية المتحدة. وهذا يثير تساؤلات حول التحقيقات الفعلية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في هذا القطاع.

هيكل الحالة – نظرًا لأن المشروع يتناول الأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تمارس التجارة، وجد فريق المشروع أنه من المهم الإشارة في كل حالة، حيث تتوفر المعلومات، إلى خصائص التجارة والنشاط المالي المتعلق بها. وفي كل حالة، تم تحديد الجرائم الأصلية المرتبطة بها وكذلك مرحلة غسل الأموال (*الإيداع أو التمويه أو الدمج*). نظرًا لأن الحالات تُظهر نشاطًا واسع النطاق لغسل الأموال، فقد تم أيضًا تحديد المبلغ في كل حالة. وأخيرًا، تمت الإشارة أيضًا إلى مصدر المعلومات (مساهمة الدولة أو المصدر المفتوح أو كليهما).

ملاحظات عامة:

أ) **غسل الأموال على نطاق واسع** - تُظهر العديد من الحالات جرائم أصلية واسعة النطاق أو نشاط غسل أموال يتم إجراؤه من خلال تجارة الماس. وتمثلت إحدى نقاط الضعف التي تم تحديدها في القدرة على غسل مبالغ كبيرة من المال، حيث أن المعاملة التي يتم إجراؤها في مختلف مراحل التجارة قد تصل إلى عشرات الملايين من الدولارات الأمريكية. توفر هذه الحالات إشارة إلى استخدام نقطة الضعف هذه في مخططات غسل الأموال.

ب) **الجرائم الأصلية الشائعة** – تتمثل الجرائم الأصلية الأكثر شيوعًا التي تم تحديدها في هذه الحالات في جرائم التهريب والجرائم الضريبية، بما في ذلك الاحتيال الضريبي على نطاق واسع. ويعد الاحتيال الضريبي، خاصة عندما يتم من خلال المراكز المالية والمراكز التجارية مثل دبي وسويسرا وبلجيكا وإسرائيل، مؤشرًا على استخدام التسعير التحويلي لتجنب الأنظمة الضريبية.

ج) **معاملات الطرف الثالث** – تمثلت إحدى المسائل المهمة التي ظهرت في دول مختلفة في الاستخدام المكثف لتجارة الماس لتحويل الأموال من كيانات غير مرتبطة بقطاع الماس أو إليها.

الطريقة الأولى: استخدام الماس كعملة

تم استخدام الماس كعملة بديلة على الأقل في 15 حالة قدمتها الدول. وكما ذكرنا سابقًا، غالبًا ما يشتري المجرمون الماس كوسيلة لغسل متحصلات الجريمة ثم يبيعونه للحصول على النقد في وقت لاحق أو في مكان مختلف. في هذه الحالة، تم غسل الأموال من خلال شراء الماس ثم بيعه لاسترداد الأموال النقدية. وهذا يرقى إلى مستوى غسل متحصلات الجريمة.

يحمل الماس ميزات تتيح استخدامه كشكل من أشكال العملة. ويتجلى ذلك تمامًا في استخدام الماس لتمويل النزاعات المسلحة. تدفع خصائص الماس هذه المجرمين إلى استخدام الماس بطريقة مماثلة أثناء ارتكاب جرائم أخرى. تظهر العديد من الحالات الواردة من أعضاء الفريق والمعلومات مفتوحة المصدر أن هذا الاستخدام للماس منتشر بشكل رئيسي بين تجار المخدرات في بلدان مختلفة حول العالم. كما تمت مناقشة استخدام الماس كعملة خلال ورشة العمل التي عقدت في داكار، حيث تمت الإشارة إلى استخدام الماس في جنوب أفريقيا كوسيلة للدفع من قبل العصابات الإجرامية، على سبيل المثال كدفعة لصيادي وحيد القرن. وتظهر الحالات أيضًا أن الماس يتم تهريبه بين الدول مع المخدرات أو السلع الأخرى، ربما كدفعات بين الأطراف.

لا يمكن تعقب هذا النوع من الدفع، تمامًا مثل المدفوعات النقدية، وهو يسمح للمجرمين بتجنب استخدام المؤسسات المالية أثناء ممارسة نشاطهم الإجرامي وبالتالي تجنب إجراءات "اعرف عميلك" الصارمة التي فرضتها المؤسسات المصرفية التي تدير حسابات تجار الماس. وهذا يضمن للمجرم عدم رفع تقارير الأنشطة المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية. إن استخدام الماس كعملة، وكون تجارة الماس دولية بطبيعتها، يتيح خيارات للمجرم أو غاسل الأموال مثل تهريب الماس إلى دول أخرى واستبداله بأشكال أخرى من وسائل الدفع مثل النقد أو الشيك، أو غسله من خلال تجار الماس الخاضعين لتنظيمات أقل محليًا أو في الخارج.

التقنية: استخدام الماس كعملة في الاتجار بالمخدرات

تتمثل الجريمة الأصلية الأكثر شيوعًا والمتعلقة باستخدام الماس كعملة في الاتجار بالمخدرات[128]. وقدمت كندا وأستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة حالات لهذا النوع من الاستخدام. يستخدم تجار/منتجو المخدرات هذه السلع لعدد من الأسباب لدعم مشروعهم الإجرامي. تدر تجارة المخدرات مبالغ ضخمة من النقد، وهي حقيقة معروفة لدى الجهات المبلغة وجهات إنفاذ القانون. ليس من المستغرب أن تبحث المنظمات الإجرامية المتورطة في إنتاج المخدرات والاتجار بها عن طرق أخرى للدفع. وأظهرت الحالات التي قدمها أعضاء الفريق أن تجار المخدرات من مختلف المستويات يستخدمون الماس والمجوهرات بالفعل كوسيلة لتمويل شراء المخدرات وتوزيعها.

ويوضح مخطط متطور قدمته كندا استخدام الماس كشكل من أشكال المدفوعات التي يتلقاها تجار المخدرات في الشوارع، والطريقة التي يستخدم بها الماس (بما في ذلك المجوهرات) لتمويل هذا النشاط الإجرامي في جميع مراحل سلسلة توزيع/إنتاج المخدرات. وأظهرت حالات أخرى إلقاء القبض على مهربي المخدرات وبحوزتهم مخدرات ونقود وماس ومجوهرات وتحويلهم متحصلات الجريمة إلى ماس ومجوهرات وتهريبها إلى دول أخرى حيث يتم غسلها من خلال قطاع تجارة الماس المحلي.

[128] يمكن مراجعة الملحق 2 – الجرائم الأصلية.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الحالة 1: تمويل الاتجار بالمخدرات بالماس وغسل الأموال على مستوى البيع بالتجزئة	
تتعلق هذه الحالة بجماعة إجرامية منظمة تقوم بتوزيع المخدرات والسيطرة على العديد من تجار المخدرات ذوي المكانة المتدنية (على مستوى الشارع). يقوم الموزع الذي يشغل مكانة أعلى بتوزيع المخدرات على تاجر الشارع ويحصل على *الماس والأحجار الكريمة والمجوهرات* كدفعة، بالإضافة إلى الأموال النقدية. وبالمثل، يتاجر تاجر المخدرات على مستوى الشارع بالمخدرات مقابل المجوهرات الماسية ثم يقايضها مع تاجر المخدرات الأعلى مكانة مقابل المزيد من المخدرات وسداد الديون. يقوم موزع المخدرات ذو المكانة الأعلى بعد ذلك ببيع الماس والمجوهرات بمبالغ إضافية صغيرة (3000 دولار كندي - 8000 دولار كندي) إلى سوق المجوهرات (تجار المجوهرات) ليحصل في المقابل على *شيكات*. يحصل موزع المخدرات أيضًا على مجوهرات فاخرة (ساعات) مقابل المجوهرات غير المشروعة.	
الجريمة / الجرائم الأصلية	الاتجار بالمخدرات
مرحلة التجارة	البيع بالتجزئة
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	الإيداع (الأحجار الكريمة هي متحصلات الجريمة في سوق المجوهرات)
التدفق التجاري / المال	-
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	بيع الماس والمجوهرات مقابل الشيكات
المبالغ المعنية	-
مؤشرات علامات الإنذار	■ الارتباط بالجريمة المنظمة ■ بيع الماس والمجوهرات بمبالغ إضافية صغيرة ■ الإيداع المتكرر لشيكات منخفضة القيمة صادرة عن تاجر (تجار) مجوهرات حيث لا يكون ذلك معتادًا للعميل. ■ الارتباط بالأحجار الكريمة الأخرى
المصدر	كندا (الاستجابة لخطة الجمع، 2013)

الحالة 2: العلاقة بين استخدام الماس والاتجار بالمخدرات
في أكتوبر 2011، اعتقل ضباط من فرقة العمل المركزية التابعة لشرطة العاصمة دانييل ماكنيل دنكان، وآرون باول، وكارل كينغ، وجيمس بايلي في منزل بايلي في نيسدن. تم العثور في بحث عن المخدرات على أكثر من 92 ألف جنيه إسترليني نقدًا، وحوالي 2 كيلو من الكوكايين (تتخطى قيمته السوقية مليون جنيه إسترليني). بعد البحث في منزل كينغ، تم العثور على كميات كبيرة من عوامل قطع الكوكايين (حمض البوريك والفيناسيتين والليجنوكائين) وأكثر من ميزان وآلة لعد النقود. بعد البحث في منزل مارلون أوكيو - شريك بايلي – تم العثور على ما قيمته 80 ألف جنيه إسترليني من *الماس المصقول*. وأقر جميعهم بالذنب في جريمة التآمر لتوريد الكوكايين. صدر الحكم بالسجن بتاريخ 2012/04/24: كينغ (6 سنوات، 9 أشهر)، أوكيو (7 سنوات، 3 أشهر)، باول (6 سنوات)، بايلي (6 سنوات)، ماكنيل دنكان (5 سنوات).

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الجريمة / الجرائم الأصلية	الاتجار بالمخدرات
مرحلة التجارة	التصنيع/ البيع بالتجزئة
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	-
التدفق التجاري / المال	-
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	استخدام الماس كعملة
المبالغ المعنية	80 ألف جنيه إسترليني من الماس، 92 ألف جنيه إسترليني نقدًا، مليون جنيه إسترليني (مخدرات)
مؤشرات علامات الإنذار	-
المصدر	المملكة المتحدة (الاستجابة لخطة الجمع المحدودة، 2013)

الطريقة الثانية: شراء الماس بمتحصلات الجريمة كوسيلة لتخزين الثروة

تُعتبر أسعار الماس مستقرة نسبيًا وتوفر الضمان بعدم انخفاض القيمة المستثمرة في شرائها بشكل كبير على مدى فترات طويلة من الزمن. من خلال تحويل متحصلات الجريمة إلى ماس ومجوهرات، يمكن للمجرمين:

1. إخفاء متحصلات الجريمة لفترات طويلة وتجنب الحجز والمصادرة.
2. نقل قيمة مرتفعة جدًا عبر الحدود مع الحفاظ على استثماراتهم آمنة نسبيًا.
3. نقل قيمة مرتفعة جدًا عبر الحدود دون الحاجة إلى الإفصاح عنها وفقًا لما تفرضه معايير الفاتف والتشريعات المحلية حول الأدوات القابلة للتداول لحاملها[129].
4. استخدامها كطريقة للدفع بعد فترات زمنية طويلة.
5. تأمين قيمة الماس في حال ضياعه أو سرقته.

في كل مستويات التجارة، قد يشكل شراء العميل للماس أو المجوهرات بمبلغ كبير، سواء نقدًا أو بأي وسيلة دفع أخرى، محاولةً من جانب مجرم لإيداع متحصلات الجريمة في الماس كوسيلة لتخزين الثروة، مما يجعل تجارة الماس هدفًا لإيداع متحصلات الجرائم وتمويهها.

[129] للاطلاع على تعريف مجموعة العمل المالي للأدوات القابلة للتداول لحاملها، راجع مسرد مجموعة العمل المالي على: www.fatf-gafi.org/pages/glossary/a-c/.

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

التقنية: شراء الماس والاحتفاظ به لفترة من الوقت وبيعه بناءً على طلب المجرم

الحالة 3: وضع الماس الذي تم شراؤه من متحصلات الجريمة في الخزائن كوسيلة لتخزين الثروة

قدم أحد البنوك النمساوية تقرير معاملات مشبوهة يفيد أن مواطنًا برازيليًا أجرى معاملات غير منطقية. لقد وضع مبلغًا كبيرًا (هو ربح من بيع العقارات) في حساب للاستثمار. ولم يقم بأي استثمار، بل أراد تحويل "المبلغ الإجمالي" إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

أجرت وحدة المعلومات المالية النمساوية التحليلات المناسبة وقررت فتح تحقيقات في الشرطة الجنائية. قدمت وحدة المعلومات المالية النمساوية تقريرًا إلى مكتب المدعي العام المختص وناقشت الخطوات الإضافية مع البنك الملزم بالإبلاغ. وخلال زيارته التالية للبنك، تم التواصل مع المواطن المذكور أعلاه. لم تساهم تصريحاته إلا في مفاقمة الاشتباه بغسل الأموال؛ لذلك بدأت المراقبة. كشفت المراقبة عن سلوك مشبوه واضح للغاية بعد أن ذهب إلى بنك آخر (فيه خزنة). وتم تقديم محضر آخر بوقائع القضية إلى مكتب المدعي العام. وأخيرًا، تم الحصول على أمر من المحكمة بفتح خزنة البنك. وكشف محتوى الخزنة عن مفاتيح خزنات أخرى تم فتحها أيضًا بأمر من المحكمة. صادرت وحدة المعلومات المالية النمساوية عددًا كبيرًا من جوازات السفر المزورة والماس.

وكان التحليل الأول للوثائق المضبوطة كافيًا لإصدار مذكرة اعتقال بحق المواطن البرازيلي وتنفيذها. وكشف الاستجواب أنه كان يقوم بغسل الأموال لصالح محتال يعمل على نطاق واسع من الولايات المتحدة. وقاموا بتحويل الأموال إلى حسابات شركات خارجية؛ وسلّم المحتال الأموال إلى غاسل الأموال الذي اشترى بها الماس من "الجواهريين". وقام بتسليم هذا الماس إلى وسطاء هرّبوه إلى النمسا. لقد وضعوا هذا الماس (الثمين) في خزائن، وبما أن المحتال كان بحاجة إلى معظم الأموال، أمر بتحويلها إليه من خلال تحويلات برقية. وقام غاسل الأموال ببيع بعض الماس وأودع الربح في الحساب المذكور أعلاه.

الجريمة / الجرائم الأصلية	الاحتيال، تهريب الماس، جواز سفر مزور
مرحلة التجارة	-
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	التمويه
التدفق التجاري / المال	من النمسا إلى الولايات المتحدة (تدفق المال)
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	استخدام الخزائن والتحويلات البرقية
المبالغ المعنية	-
مؤشرات علامات الإنذار	■ الزيارات المتكررة إلى الخزنة. ■ زيارة الخزنة متبوعة بالإيداعات النقدية وطلب تحويل الأموال إلى الخارج
المصدر	النمسا (2012)

الحالة 4: تاجر مخدرات يقوم بغسل مجوهرات حصل عليها مقابل المخدرات ويشتري مجوهرات أخرى كوسيلة لتخزين الثروة	
تتعلق هذه القضية بتاجر/منتج مخدرات قام ببيع المخدرات وتجارتها مقابل ما يزيد عن مليون دولار أمريكي من المجوهرات المسروقة والمشتراة. كان تاجر المخدرات الذي يتمتع بمعرفة قوية بالقطاع والسلع والسوق يبيع المجوهرات (الخردة) الأقل قيمة كخردة لمتاجر المجوهرات وتجار السبائك. وباع المجوهرات التي لها بعض القيمة السوقية الجمالية أو المتبقية كمجوهرات مُستعملة لصائغي المجوهرات. وفي المقابل، حصل تاجر المخدرات على مبالغ نقدية وسبائك وعملات ذهبية وفضية ومجوهرات من الماس. استخدم تاجر المخدرات بعض متحصلات جريمة بيع المخدرات وبيع المجوهرات التي حصل عليها من تجارة المخدرات لشراء مجوهرات معينة من الماس والأحجار الكريمة (اليشم) كوسيلة لتخزين الثروة. لجأ تاجر المخدرات إلى الخبراء المقيّمين لتحديد قيمة المجوهرات التي تم تخزينها كثروة وللمساعدة في التفاوض على أسعار عادلة لإعادة بيع المجوهرات إلى السوق.	
الجريمة / الجرائم الأصلية	الاتجار بالمخدرات
مرحلة التجارة	التجزئة والجملة
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	الإيداع من خلال المجوهرات
التدفق التجاري / المال	-
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	بيع المجوهرات مقابل النقد، وبيع المجوهرات مقابل سبائك وعملات ذهبية وفضية، وبيع المجوهرات مقابل مجوهرات من الماس والأحجار الكريمة
المبالغ المعنية	مليون دولار كندي
مؤشرات علامات الإنذار	■ بيع المجوهرات بشكل متكرر ■ استبدال بالمجوهرات بمجوهرات أخرى ■ بيع المجوهرات مقابل الذهب والفضة
المصدر	كندا (الاستجابة لخطة الجمع، 2013)

الطريقة الثالثة: غسل الأموال عبر مراحل تجارة الماس

"خط إمداد الماس" طويل ومعقد للغاية. يوفر كل مستوى من مستويات السلسلة التجارية فرصًا لمن يسعى إلى استغلال طبيعة التجارة وميزات السلعة المتداولة الفريدة لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. تُظهر الحالات التي تم جمعها استخدام جميع مستويات التجارة من شركات التعدين وتجار الماس الخام والماس المصقول السائب مرورًا بتجار الماس بالجملة إلى تجار التجزئة ومحلات الرهن، ولكن لم توفر معلومات كافية عن غسل الأموال عبر قطاع التعدين حيث توجد فجوة استخباراتية بسبب المساهمات المحدودة من دول التعدين الأفريقية.

ويتجلى أيضًا التمييز، الذي تم تفصيله في قسم النظرة العامة بالتقرير، في هذه الحالات. وهو تمييز بين:

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

أ) غسل الأموال الذي يتم من خلال تجارة الماس حيث يتم الحصول على المتحصلات من جرائم لا تتعلق بتجارة الماس (مثل الاتجار بالمخدرات).

و:

ب) غسل الماس أو المجوهرات التي ولّدتها الجريمة (مثل السرقة، واستخدام الماس كدفعة مقابل المخدرات، والتعدين غير القانوني) عن طريق "إضفاء الشرعية" على متحصلات الجريمة هذه من خلال التجارة.

تُظهر الحالات مجموعةً متنوعة من التقنيات التي يستخدمها المجرمون في استغلال مختلف مراحل التجارة لأغراض غسل الأموال. يمكن استخدام بعض التقنيات بطريقة مماثلة في مراحل مختلفة من التجارة. ومن الأمثلة على ذلك غسل الماس الخام المستخرج بشكل غير قانوني عن طريق مزجه في قطاع التعدين أو مزجه من خلال تاجر الماس الخام. تم تحديد التقنيات التالية:

أ) خلط الماس المكتسب بطريقة غير مشروعة من خلال قطاع التعدين.

ب) غسل *الماس الذي تم الحصول عليه بطريقة غير مشروعة* من خلال تجارة الجملة أو بيع المجوهرات بالتجزئة أو محلات الرهن أو المعارض التجارية.

ج) غسل *متحصلات الجريمة* من خلال تجارة المجوهرات بالجملة أو التجزئة - تم عرض هذه الحالات في الغالب من قبل أسواق التجزئة الكبيرة مثل الولايات المتحدة وكندا حيث يمكن وضع مبالغ كبيرة من المال بسهولة أكبر.

د) استخدام حسابات تجار الماس كقناة لتحويل الأموال، لا سيما لصالح *أطراف ثالثة لا تشكل جزءًا من تجارة الماس* - تم تحديد هذا النوع من نشاط غسل الأموال من قبل العديد من الدول وهو أكثر شيوعًا في المراكز التجارية مثل الهند، إسرائيل وبلجيكا. كما حددت كندا والولايات المتحدة هذا النوع من السلوك. أشارت شبكة مكافحة الجرائم المالية في تحليل أجرته وحدة المعلومات المالية أن شركات قطاع الماس تفاعلت مع مؤسسات خيرية وشركات تصنيع إلكترونيات وتجار سيارات وشركات عقارية وكيانات غير معروفة في مواقع غير معروفة. قدمت أستراليا حالة تعاملت فيها مؤسسة خيرية مع شركة في قطاع الماس. ويبدو أن هذا النوع من النشاط موجود في القطاع ومنتشر في جميع أنحاء العالم. ويبدو أنه يتم تحويل مبالغ كبيرة من الأموال عبر قطاع الماس من *كيانات لا علاقة لها بالقطاع* بغرض إخفاء مصدر الأموال أو وجهتها أو كليهما.

هـ) المبالغ المعنية مرتفعة، مما يشير إلى أن مبالغ كبيرة من المال يتم تحويلها عبر القطاع لصالح كيانات غير معلَنة.

تتميز بعض الحالات بوجود أكثر من تقنية واحدة وقد يُعزى ذلك إلى تغيير في *طريقة العمل*. تُظهر بعض الحالات نشاط غسل أموال واسع النطاق يصل إلى عشرات وحتى بضع مئات الملايين من الدولارات الأمريكية. هذه الحالات هي أمثلة على ما تم تصويره سابقًا على أنه نقطة ضعف، أي أنه نظرًا لأن تجارة الماس تصل إلى ما يقرب من 300 مليار دولار أمريكي سنويًا، وتتميز بمعاملات كبيرة جدًا، فإنها توفر فرصة لغسل مبالغ كبيرة جدًا.

ينتشر *غسل الأموال القائم على التجارة والتهريب* في قطاع الماس. وبما أن هذه الطرق لا تقتصر على تجارة الماس، ولا على مرحلة معينة منها، تم تناولها بشكل منفصل.

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

التقنية: خلط الماس المهرب على مستوى التعدين

الحالة 5: محاولة خلط الماس المستخرج بطريقة غير مشروعة عن طريق شركات التصدير	
في عام 2005، ضبطت حكومة غيانا محاولة من إحدى الشركات لتصدير 8500 قيراط من الحجارة الخام تأتي من مصادر غير مشروعة. وبالنظر إلى ارتباط المالك بدولة فينزويلا، وهو أمر كشفه المحققون، يُعتقد أن الحجارة مصدرها فنزويلا وتم غسلها من خلال الشركة لتصديرها بشكل قانوني من جورج تاون. في عام 2007، قامت حكومة غيانا بالتحقيق مع شركة أخرى بشأن كمية من الماس تزن 4000 قيراط تُعتبر أصولها مشبوهة، ويُعتقد أنها من فنزويلا أو البرازيل أو حتى غرب إفريقيا، وفقًا لوثائق حكومية.	
الجريمة / الجرائم الأصلية	تجارة الماس غير المشروع
مرحلة التجارة	تجارة الماس الخام
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	الإيداع والتمويه
التدفق التجاري / المال	من فنزويلا إلى غيانا (تجارة غير مشروعة مشتبه بها)
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	تصدير الماس الخام
المبالغ المعنية	-
مؤشرات علامات الإنذار	■ عدم وجود شهادة عملية كيمبرلي للماس الخام أو يبدو أن الشهادة مزورة
المصدر	مصدر مفتوح: لوغان، صموئيل (2009)

التقنية: غسل الماس الخام عن طريق القطع والصقل

توفر هذه التقنية فائدتين رئيسيتين لغاسلي الأموال: أولًا، بمجرد قطع الماس الخام، يكاد يكون من المستحيل التحقق من مصدر الحجارة. ثانيًا، بمجرد قطع الماس وصقله، لا يعود خاضعًا لنظام عملية كيمبرلي ويمكن تصديره دون الضوابط التي فرضتها العملية.

الحالة 6: إرسال الماس غير القانوني إلى دولة أجنبية لقطعه وصقله	
تشمل هذه الحالة ماسًا خامًا غير تابع لعملية كيمبرلي تم تهريبه إلى كندا، ثم تم تهريبه إلى دولة أجنبية ليتم قطعه وصقله (نظرًا لأن عدد قاطعي الماس المستقلين في كندا منخفض). بعد ذلك، تم إرسال الماس بشكل قانوني إلى كندا بعد قطعه وصقله إذ لم يعد خاضعًا لبروتوكولات عملية كيمبرلي (تتعلق هذه الحالة بقطاع إنتاج الماس الخام وقطاع قطع الماس).	
الجريمة / الجرائم الأصلية	تهريب الماس
مرحلة التجارة	إنتاج الماس الخام وقطعه وصقله
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	غسل الماس غير المشروع عن طريق القطع والصقل
التدفق التجاري / المال	-

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

أنواع الأنشطة المالية/التجارية	القطع والصقل
المبالغ المعنية	-
مؤشرات علامات الإنذار	-
المصدر	كندا (الاستجابة لخطة الجمع، 2013)

التقنية: غسل الماس غير القانوني من خلال تجار الماس

تتعلق الحالة التالية بتقنية تسهل التجارة غير المشروعة في الماس حيث يتم تهريب الماس إلى روسيا للتحايل على نظام عملية كيمبرلي. يتم غسل الماس غير القانوني من قبل المجرم الذي ينشئ شركات الماس بغرض بيع الأحجار بدون شهادة عميلة كيمبرلي.

الحالة 7: الاتجار بالأحجار الكريمة غير المشروعة

أنشأ السيد "م"، وهو مواطن إسرائيلي، شركة "م" في سانت بطرسبرغ متخصصة في التوزيع غير المرخص للأحجار الكريمة (الماس). وفقًا للوثائق، توفر خمس شركات مسجلة في روسيا وأسسها نفس السيد م. الأحجار الكريمة. ووفقًا للاستخبارات التي وفرتها جهات إنفاذ القانون، تم إنشاء الشركات المذكورة لغسل الأحجار الكريمة التي يتم تهريبها إلى روسيا.

وتعاملت الشركة "م" مع الحجارة المهربة دون الاحتفاظ بأي سجلات مكتوبة للمعاملات، حيث تمت جميع عمليات التسليم بناءً على طلبات العملاء. وتمت عمليات تسليم الماس إلى مكتب الشركة بواسطة سعاة دون الحاجة إلى مستندات داعمة.

تم تحويل المتحصلات إلى الخارج في شكل قروض بفائدة للشركات الأجنبية التي لديها حسابات مصرفية في إسرائيل وهونغ كونغ في الصين. وكشف تحقيق جنائي أن الشركات الأجنبية المذكورة مَدينة للشركة "م" بمبلغ إجمالي يزيد عن 2 مليون دولار أمريكي. ومع ذلك، كشفت دراسة وثيقة لتقارير المعاملات المشبوهة أنه تم إيداع أكثر من 8.9 مليون دولار أمريكي في حسابات هذه الشركات. ومع ذلك، يتخطى المبلغ الإجمالي لديون الشركة "م" لموردي الماس 90 مليون روبل.

الجريمة / الجرائم الأصلية	تهريب الماس
مرحلة التجارة	-
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	التمويه
التدفق التجاري / المال	إسرائيل (إخراج الأموال)؛ هونغ كونغ، الصين (إخراج الأموال)
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	قروض لشركات أجنبية
المبالغ المعنية	9 مليون
مؤشرات علامات الإنذار	■ قدمت شركة الماس القروض إلى أشخاص اعتباريين لا يعملون في قطاع الماس ■ لم يتم سداد القروض المقدمة من شركة الماس. ■ لا توجد وثائق داعمة للمعاملات الدولية التي تتم في حساب شركة الماس

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

المصدر	روسيا (الاستجابة لخطة الجمع، 2013)

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

التقنية: غسل الماس غير القانوني على مستوى البيع بالتجزئة - المجوهرات ومحلات الرهن

يتمثّل أحد المخاطر التي حددها أعضاء الفريق في خطر السرقة الذي ينطبق على جميع مراحل تجارة الماس في جميع الدول المشاركة فيها. سوق المجوهرات عرضة للسرقة، وقد يُعتبر بشكل عام القطاع الذي يواجه أعلى المخاطر حيث أن الرقابة والإشراف في قطاع التعدين والمراكز التجارية أكثر صرامة. يتواجد تجار المجوهرات بالتجزئة في كل مكان ويمثلون القطاع الأكبر في التجارة من حيث الكيانات المشاركة وحجم المبيعات السنوي. ويجب غسل المجوهرات المسروقة من خلال الأماكن المناسبة في ما يمكن تسميته بغسل الماس / المجوهرات غير المشروعة بدلًا من غسل الأموال في حد ذاته. تعرض الحالات الواردة أدناه التقنيات المستخدمة لغسل الماس أو المجوهرات غير القانونية في الولايات المتحدة.

الحالة 8: مثال على حالة سرقة - عملية القطع والهروب

في يناير 2004، سرقت مجموعة من المهاجرين من أمريكا الجنوبية حوالي 100 ألف دولار أمريكي من ساعات رولكس من متجر مجوهرات في كرانستون في رود آيلاند، نيويورك. وهربوا من مكان الحادث في شاحنة صغيرة، بينما قامت الشرطة المحلية بمطاردتهم. وبعد دقائق، اصطدموا بسيارة الشرطة. فقفزوا من الشاحنة ولاذوا بالفرار سيرًا على الأقدام، لكن تم القبض على أربعة منهم واعتقالهم على الفور.

أدى ذلك إلى فتح تحقيق واسع النطاق (عملية القطع والهروب) من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي، وإدارة شرطة مدينة نيويورك، ومكتب الهجرة والجمارك[130]، ومكتب المدعي العام الأمريكي في المقاطعة الجنوبية من نيويورك، ومكتب النائب العام في مقاطعة كوينز، والشركاء الآخرين في مجال إنفاذ القانون.

وفي النهاية، كشفت هذه المبادرة المشتركة بين الوكالات مشروعًا إجراميًا وأسقطته بعد أن سرق قطعًا من المجوهرات تتخطى قيمتها 3 ملايين دولار أمريكي عبر الساحل الشرقي في أكثر من 90 عملية سرقة منفصلة. تم القبض على ما لا يقل عن 16 من أفراد الطاقم أو توجيه الاتهام إليهم، واعترف أحدهم بالذنب.

يعتبر مكتب التحقيقات الفيدرالي هذه القضية بمثابة قضية سرقة مجوهرات "نموذجية". ويُعزى ذلك في الأساس إلى أن السرقات نسقتها مؤسسة دولية مميزة (أي مجموعة تقوم بعمليات سرقة من أمريكا الجنوبية) تعمل خارج مدينة نيويورك التي تُعتبر أحد الأماكن الأكثر استهدافًا من قبل عصابات سرقة المجوهرات. وكانت العصابة متطورة أيضًا. على سبيل المثال، كان اللصوص يدخلون متاجر المجوهرات في مجموعات صغيرة، حيث يقوم بعض الأفراد بتشتيت انتباه موظفي المبيعات والأمن بينما يعمل آخرون كمراقبين. بمجرد أن يقرروا أن الوضع بات آمنًا لتنفيذ عمليتهم، يقف بعضهم حول واجهة العرض لحمايتها من الأنظار بينما يستخدم آخرون أداةً لقطع السيليكون وفتح الصندوق وأخذ السلع. ثم تغادر المجموعة المكان وتلتقي بمركبة كانت تنتظرها للهروب.

في هذه الحالة، تخطت السرقات حدود الولاية الواحدة مما أدى إلى تدخل مكتب التحقيقات الفيدرالي بشبكة عملائه الوطنية والدولية. على غرار معظم الحالات الأخرى، لعبت "الأسوار" (الأفراد الذين يشترون ممتلكات مسروقة عن علم لإعادة بيعها لاحقًا – يمكن مراجعة الحالة 9 أدناه) دورًا في استلام البضائع المسروقة ونقلها. تم إدخال المعلومات الاستخبارية التي حصلت عليها جهات إنفاذ القانون - بما في ذلك طريقة عمل المجموعة وأوصاف المشتبه بهم - في قاعدة البيانات. تساعد هذه المعلومات

[130] المعروف اليوم بمكتب تحقيقات الأمن الداخلي.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

شركاء إنفاذ القانون على الصعيد الوطني في تنسيق أي تحقيقات ذات صلة وفهم المؤسسات الإجرامية الخاصة بالمجوهرات والأحجار الكريمة العاملة في الولايات المتحدة بشكل أفضل.

الجريمة / الجرائم الأصلية	سرقة
مرحلة التجارة	التجزئة
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	-
التدفق التجاري / المال	-
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	-
المبالغ المعنية	3 مليون دولار أمريكي
مؤشرات علامات الإنذار	-
المصدر	الولايات المتحدة (الاستجابة لخطة الجمع، 2013)

توضح الحالة أدناه الطريقة التي يتم بها غسل الماس المسروق في الولايات المتحدة.

الحالة 9: الاتجار بالبضائع المسروقة

يتم بيع الماس الذي تم الحصول عليه من خلال عمليات السطو والسرقة والسلب واسعة النطاق إلى تجار المجوهرات "المستعملة" بما في ذلك محلات الرهن وتجار المجوهرات المستعملة والمحلات الأخرى لبيع المجوهرات الراقية بالتجزئة. غالبًا ما تستهدف المجموعات المحترفة للغاية التي تم ذكرها أعلاه ومجموعات الجريمة المنظمة الأخرى من البلقان (مثل يوغوسلافيا السابقة، وألبانيا، وكوسوفو) الماس. وبالنظر إلى الأمثلة الموضحة أعلاه، يمكن لمجموعات السرقة المحترفة بيع البضائع المسروقة إلى أسوارها مقابل ما يتراوح بين 20% و30% من قيمة البيع بالتجزئة.

تشير التقارير التي قدمتها جهات إنفاذ القانون إلى أن العصابات الإجرامية قد تستخدم محلات الرهن أو تشغلها باعتبارها "شركات واجهة". غالبًا ما يكون الماس الذي يتم بيعه نقدًا في محلات الرهن مملوكًا لروس مرتبطين بالجريمة المنظمة ولديهم عقود في منطقة بيع الماس. وفقًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي، ليس من الصعب بيع الممتلكات المسروقة. يبيع المجرمون الممتلكات المسروقة بخصم كبير لمحلات الرهن، والتي بدورها تتفاوض مع تاجر "شرعي" يأخذ البضائع المسروقة بنسبة 40٪ أو 50٪ على الدولار. فيدخل هذا الماس في العملية التجارية الشرعية في منطقة بيع الماس.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

يتعين على محلات الرهن الحصول على ترخيص من نيويورك لتقوم بتجارة السلع المستعملة. ومع ذلك، فإن السوق الثانوية للماس المسروق مجزأة. يمكن أن يكون الماس المسروق ماسًا "مستعملًا" أو قد يكون منتجًا جديدًا مسروقًا من تجار الجملة لم يتم المساس بـ"تذاكره".

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للصوص استهداف تجار المجوهرات المستعلمة أو تجار المجوهرات الفاخرة كما هو مذكور أعلاه.

الجريمة / الجرائم الأصلية	سرقة الماس والسطو عليه وسلبه
مرحلة التجارة	التجزئة
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	إيداع الماس أو المجوهرات غير المشروعة
التدفق التجاري / المال	-
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	-
المبالغ المعنية	-
مؤشرات علامات الإنذار	■ يتم بيع الماس بأقل من قيمته بالتجزئة (بالثلث إلى النصف)، خاصة إذا لم يكن العميل معروفًا مسبقًا. ■ هناك روابط بجماعات الجريمة المنظمة ■ عمليات سحب نقدي متكررة من حساب يديره تاجر مجوهرات أو محل رهن تكون غير منطقية.
المصدر	الولايات المتحدة (الاستجابة لخطة الجمع، 2013)

الحالة 10: شراء الماس عبر الإنترنت بأرقام بطاقات ائتمان مسروقة وغسل البضائع عن طريق تجار المجوهرات بالتجزئة

ألقي القبض على تاجر ألماس بتهمة الجريمة المنظمة بسبب قيامه بغسل أكثر من 100 ألف دولار أمريكي من الماس عالي الجودة سرقته عصابة محلية من اللصوص.

وفقًا لسجلات المحكمة، قام تاجر الماس والمجوهرات السيد "ب" بشراء الماس من اللصوص الذين سرقوا معلومات بطاقات الائتمان واشتروا الأحجار من تجار التجزئة عبر الإنترنت في جميع أنحاء البلاد، بحسب صحيفة دالاس مورنينج نيوز. قد يواجه السيد "ب" عقوبة السجن لمدة تتراوح بين خمس سنوات و99 عامًا وغرامة تصل إلى 10 آلاف دولار أمريكي. والسيد "ب" هو واحد من ثمانية أشخاص متهمين في عصابة سرقة الهوية.

قام اللصوص بتفتيش حاويات القمامة بحثًا عن إيصالات بطاقات الائتمان ثم استخدموا أرقام البطاقات لشراء الماس باستخدام هاتف محمول مدفوع مسبقًا، ورتّبوا لاستلام الأحجار من مكاتب UPS أو اعترضوا الطرود أثناء توجهها إلى منازل الأشخاص الذين سرقوا هويتهم.

بحسب وثائق المحكمة، دفع السيد "ب" للمشتبه بهم الآخرين مبلغ 173700 دولار أمريكي مقابل ما يقرب من 40 ماسة مسروقة. وتتهمه الوثائق بأنه باع المجوهرات لتجار تجزئة آخرين في جميع أنحاء البلاد. تشير التقديرات إلى أن السيد "ب" اشترى الأحجار

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

بسعر أقل بنسبة 50% من سعرها الحقيقي.

الجريمة / الجرائم الأصلية	السرقة والاحتيال على بطاقات الائتمان
مرحلة التجارة	التجزئة
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	الإيداع والغسل من خلال البيع بالتجزئة
التدفق التجاري / المال	-
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	شراء الماس ببطاقة الائتمان عبر الإنترنت، وبيع الماس نقدًا
المبالغ المعنية	أكثر من 100 ألف دولار أمريكي
مؤشرات علامات الإنذار	■ يباع الألماس بنصف قيمته ■ عميل يبيع الماس لدى تجار المجوهرات ليس له صلة واضحة به (مثلًا عنوان منزله وعمله بعيدان عنه)
المصدر	مصدر مفتوح (الولايات المتحدة الأمريكية): بورصة الماس الدولية (2005)

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

التقنية: غسل الأموال من خلال متاجر بيع المجوهرات بالجملة والتجزئة

تظهر العديد من الحالات أن نفس ميزات سوق التجزئة الموصوفة في التقنية السابقة (*غسل الماس غير القانوني على مستوى البيع بالتجزئة*) يتم استغلالها في غسل الأموال. يتم إيداع المتحصلات المتأتية من الجرائم الأصلية الأخرى في متاجر المجوهرات بالجملة والتجزئة بكميات كبيرة جدًا. وكخطوة أولى في مخطط غسل الأموال، تغير هذه المتحصلات شكلها من أدوات مالية تم تلقيها كدفعة مقابل الجريمة (النقد، والحوالات المالية، والشيكات، وما إلى ذلك) إلى ماس ومجوهرات. ويتم ذلك بدلًا من إيداع متحصلات الجريمة في مؤسسة مالية. ويمكن بعد ذلك أن يتبع هذه المرحلة الأولى استخدامُ سمات أخرى للماس أو المجوهرات، والتي تتمثل بعضها في الحالات التالية:

- التهريب إلى دولة أخرى،
- استخدامها كوسيلة للدفع،
- بيع الماس مقابل الدفع نقدًا أو ضمن مؤسسة مالية محليًا أو خارجيًا،
- بيع الماس عبر الإنترنت باستغلال إمكانية عدم الكشف عن الهوية في نظام الدفع عبر الإنترنت،
- استخدام الماس كوسيلة لتخزين وإخفاء الثروات لفترات طويلة وتجنب مصادرتها وما إلى ذلك.

تنطوي الحالة الأولى أدناه على مبلغ ضخم من المال. يمكن أن يمر غسل الأموال على نطاق واسع مرور الكرام دون أن يلاحظه أحد لفترات طويلة من الزمن. وقد يُعزى ذلك إلى انخفاض مستوى الشفافية والسرية العالية في القطاع وانخفاض مستوى الإنفاذ. وترتبط حالتان بالاتجار بالمخدرات كجريمة أصلية، وفي الحالة الثالثة كانت الجريمة الأصلية هي الاحتيال. تم العثور على رابط لغسل الأموال من خلال الذهب في إحدى الحالات، مما يشير إلى وجود صلة أوسع بين غسل الأموال من خلال الماس وغسل الأموال من خلال الذهب بناءً على حالات إضافية. في إحدى الحالات، تم استخدام الإنترنت كمنصة لتجارة الماس كجزء من مخطط غسل الأموال لنقل الماس بسرعة عن طريق بيعه بدون أي زيادة في القيمة.

الحالة 11: غسل متحصلات المخدرات عن طريق تاجر مجوهرات (يبيع للمشاهير)

حُكم على السيد "أ"، وهو تاجر ألماس في نيويورك، قام بتوفير المجوهرات إلى عدد لا يحصى من مغني الراب ولاعبي كرة السلة الأمريكية، في عام 2008 بالسجن لمدة عامين ونصف في السجن الفيدرالي بتهمة الكذب على المحققين بشأن دوره في عصابة مخدرات تعمل في عدة ولايات. كما تم تغريم السيد "أ" بمبلغ 50 ألف دولار أمريكي، وصدر أمر بمصادرة 2 مليون دولار أمريكي لصالح حكومة الولايات المتحدة.

تم القبض على السيد "أ" في متجره في مانهاتن في عام 2006 واتُهم بأنه جزء من مؤامرة لغسل حوالي 270 مليون دولار من أرباح المخدرات. وكان من بين 40 شخصًا تم اتهامهم في المخطط الذي دبرته عائلة المافيا السوداء، التي قامت بتهريب المخدرات من ديترويت بدءًا من التسعينيات. قام السيد "أ" بتسهيل شراء المجوهرات باستخدام متحصلات المخدرات لمتهمين آخرين من أجل إخفاء الطبيعة الحقيقية ومصدر وملكية الأموال المستخدمة في هذه المعاملات. بعد تلقي المدفوعات نقدًا والحوالات المالية

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

والشيكات المصرفية، والتي تصل إلى مئات الآلاف من الدولارات لكل دفعة، لم يبلّغ السيد "أ" عن المدفوعات النقدية لمصلحة الضرائب الأمريكية (النموذج 8300) أو زوّر هذه السجلات. وجّه المسؤولون تهم غسل الأموال إلى تاجر المجوهرات كجزء من اتفاق الإقرار بالذنب.

الجريمة / الجرائم الأصلية	الاتجار بالمخدرات
مرحلة التجارة	البيع بالجملة
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	الإيداع من خلال المجوهرات
التدفق التجاري / المال	-
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	مجوهرات مقابل النقد، مجوهرات مقابل الحوالات المالية، مجوهرات مقابل شيك مصرفي
المبالغ المعنية	270 مليون دولار أمريكي
مؤشرات علامات الإنذار	■ يتم دفع المجوهرات عن طريق الحوالات المالية والشيكات المصرفية ■ يقوم الصائغ بإيداع الحوالات المالية والشيكات المصرفية بشكل متكرر (أو يقوم بأي معاملة مالية أخرى باستخدام هذه الأدوات)
المصدر	الولايات المتحدة (الاستجابة لخطة الجمع، 2013)، مصدر مفتوح

الحالة 12: مثال على حالة غسل أموال - تاجر ماس في نيويورك

في عام 2005، حُكم على رومان نكتالوف، وهو تاجر ذهب وماس في منطقة المجوهرات، بالسجن لمدة 10 أشهر بتهمة غسل الأموال. شكلت محاكمة نكتالوف جزءًا من "عملية الانهيار"، وهو تحقيق سري استهدف أنشطة غسل الأموال المتأتية عن المخدرات في منطقة المجوهرات في شارع 47 في مانهاتن.

استهدفت "عملية الانهيار" طريقة غسل أموال يشيع استخدامها بين تجار المخدرات الكولومبيين. وبموجب هذه الطريقة، يقوم تجار المخدرات وسماسرة الأموال الذين يقدمون خدمات الغسل لهم بتوظيف سعاة لاستلام الأموال النقدية من مواقع محددة وتسليمها إلى تجار الذهب والموردين. يقوم تجار المجوهرات أو الموردين بعد ذلك باستبدال الأموال النقدية بالذهب أو الماس أو غيرها من السلع الثمينة التي يتم تهريبها بعد ذلك إلى كولومبيا، إما عن طريق البريد السريع أو مخبأة في البضائع. بمجرد وصول الماس والذهب إلى كولومبيا، يتم بيعهما مقابل البيزو الكولومبي، والذي يتم تسليمه في النهاية إلى تجار المخدرات.

أدار رومان نكتالوف، صاحب شركة رومان للمجوهرات، مخططًا لغسل ما يعتقد أنه متحصلات المخدرات. أشار الشهود

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

المتعاونون ووكلاء إنفاذ القانون المتخفون إلى أنهم وشركاءهم لديهم متحصلات مخدرات في مدينة نيويورك يريدون استبدالها بالذهب والماس وتهريبهما إلى كولومبيا. على وجه الخصوص، قدمت الحكومة، أثناء المحاكمة، شهادات وتسجيلات صوتية للاجتماعات التي ناقش فيها الشهود المتعاونون والوكيل المتخفي المعروف باسم "آينجيل" ونكتالوف قيام نيكتالوف ببيع الماس إلى الوكيل المتخفي مقابل أموال نقدية يعتقد نكتالوف أنها أموال متأتية من المخدرات.

وأظهرت الأدلة التي تم تقديمها في المحاكمة أنه في 4 يونيو 2003، التقى نكتالوف مع الشهود المتعاونين والوكيل المتخفي في شركة "رومان للمجوهرات" لتبادل عدد كبير من الماس مقابل 500 ألف دولار أمريكي نقدًا. بعد وضع الماس على طاولة في غرفة خلفية حيث كان من المقرر أن تتم الصفقة، دخل العملاء الفيدراليون إلى الشركة واعتقلوا نيكتالوف وحجزوا الماس.

الجريمة / الجرائم الأصلية	الاتجار بالمخدرات وتهريب الذهب والماس والسلع الثمينة
مرحلة التجارة	الجملة والتجزئة
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	الإيداع من خلال المجوهرات
التدفق التجاري / المال	من الولايات المتحدة إلى كولومبيا (تهريب)
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	الدفع نقدًا مقابل الذهب والماس
المبالغ المعنية	-
مؤشرات علامات الإنذار	■ عمليات شراء نقدية للماس بكمية كبيرة متكررة ■ الارتباط بالذهب
المصدر	الولايات المتحدة (الاستجابة لخطة الجمع، 2013)

الحالة 13: غسل متحصلات الجريمة من خلال شراء الماس وإعادة بيعه بأسعار الجملة لصائغي المجوهرات والعملاء النهائيين عبر الإنترنت

هذه الحالة شكّل فيها الاحتيال الجريمةَ الأصلية. كان للمجرمين اتصالاتٌ في قطاع المجوهرات على مستوى البيع بالجملة. ولغسل متحصلات الجريمة، قاموا بشراء ما يزيد عن مليون دولار كندي من الماس، ثم أعادوا بيعه مرة أخرى إلى سوق المجوهرات وأيضًا لعامة الناس عبر الإنترنت. لم يرفعوا قيمة الماس لأغراض البيع بالتجزئة، بل باعوه لعملاء التجزئة بأسعار الجملة، وبالتالي نقلوه بسرعة. كانت جميع قطع الماس من الحجم والجودة المرغوبة للغاية، مما أدى إلى بيعها بسرعة. تم تحويل الأموال الواردة من بيع الماس مباشرة إلى حسابهم المصرفي من مختلف مواقع البيع.

الجريمة / الجرائم الأصلية	الاحتيال
مرحلة التجارة	الجملة والتجزئة
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	الإيداع والتمويه من خلال تجارة الماس
التدفق التجاري / المال	-
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	التحويلات البرقية

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

المبالغ المعنية	مليون دولار كندي
مؤشرات علامات الإنذار	■ شراء الماس وإعادة بيعه بسرعة ■ تم بيع الماس لعملاء التجزئة بأسعار الجملة
المصدر	كندا (الاستجابة لخطة الجمع، 2013)

التقنية: غسل الماس المهرب من خلال المعارض التجارية.

في الحالة التالية، تم غسل الماس المهرب من خلال معرض تجاري. تقام المعارض التجارية في مراكز تجارية مختلفة حول العالم (هونغ كونغ في الصين، وسويسرا، وسنغافورة، وإسرائيل، والولايات المتحدة، إلخ) حيث لا يزال النقد يستخدم إلى حد كبير. يتم بيع الماسة نقدًا دون الحصول على شهادة مناسبة، ويتم بعد ذلك التخلص منها بالوسائل المعتادة. وتطرح الحالة إحدى التقنيات التي يتم من خلالها ممارسة التجارة غير المشروعة. وتكشف أيضًا عن نقص الخبرة لدى السلطات الجمركية في تحديد الماس الذي تم تصنيفه بشكل خاطئ.

الحالة 14: بيع الماس المهرب في معارض الأحجار الكريمة

تلقت تحقيقات الأمن الداخلي معلومات تفيد بأن مواطنًا غينيًا كان يحاول بيع الماس غير المصقول المهرب في معارض الأحجار الكريمة بالمنطقة المحلية. قام عملاء تحقيقات الأمن الداخلي المتخفون بمراقبة العديد من معارض الأحجار الكريمة وتفاوضوا مع المواطن الغيني حول بيع الماس الخام غير المصقول من زيمبابوي. اشترى العملاء المتخفون ماسة خام غير مقطوعة تزن حوالي سبعة قيراط مقابل 15300 دولار أمريكي. واعترف الشخص للعملاء المتخفين بأن الماس تم تهريبه إلى الولايات المتحدة ويفتقر إلى شهادات كيمبرلي المطلوبة.

خلال الاجتماع مع العملاء المتخفين، حضر شريكان إضافيان ومعهما أحجار كريمة تتضمن قطع *الماس الخام والأكوامارين والتورمالين*. واعترف المواطن الغيني بأن الماس الخام تم تهريبه ولم تصدر فيه شهادات عملية كيمبرلي. كما اعترف بأن المجموعة تقوم بتهريب الماس إلى الولايات المتحدة، أو تقوم *بتصنيفه بشكل خاطئ*، حسب الكمية؛ وذكر أن موظفي *سلطات الجمارك الأمريكية لا يفهمون بتصنيف الماس*.

أكد خبير أحجار كريمة أن الحجر الذي تم شراؤه كان من الألماس. بناءً على هذه المعلومات، حصل عملاء تحقيقات الأمن الداخلي على أمر تفتيش، مما أدى إلى مصادرة 11665 قيراطًا من الماس الخام والأحجار الكريمة وشبه الكريمة الأخرى واعتقال الأشخاص الثلاثة.

تم إجراء مقابلة متابعة مع المواطن الغيني الذي اعترف بأنه استورد 12 ألف قيراط من الماس غير المقطوع ووضع تصنيفًا خاطئًا له على أوراق الدخول الجمركية مشيرًا إلى أنه أحجار ملونة متنوعة. واعترف أيضًا بأنه اشترى الماس من منجم في زيمبابوي، ومن هناك سافر إلى تايلاند ثم أمستردام ووصل إلى الولايات المتحدة.

تم القبض على الأشخاص الثلاثة بتهمة مخالفة المادة 18-545 من قانون الاستيراد والمادة 19-3907 من قانون تجارة الماس

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

النظيف. ويعتقد أنه من خلال تهريب الماس، جنت هذه المنظمة الإجرامية أكثر من 500 ألف دولار أمريكي من المتحصلات غير المشروعة.

الجريمة / الجرائم الأصلية	تهريب الماس وتصنيف الشحنات بشكل خاطئ بهدف خداع السلطات الجمركية
مرحلة التجارة	تجارة الماس الخام
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	التمويه (تهريب الماس ونقله عبر عدة دول)
التدفق التجاري / المال	من زيمبابوي إلى تايلاند إلى هولندا إلى الولايات المتحدة (التجارة غير المشروعة)
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	بيع الأحجار الخام في معارض الأحجار الكريمة
المبالغ المعنية	500 ألف دولار
مؤشرات علامات الإنذار	عدم وجود شهادة عملية كيمبرلي للماس الخام
المصدر	الولايات المتحدة (الاستجابة لخطة الجمع، 2013)

التقنية: غسل الأموال من خلال حساب تاجر الماس واستخدام حساب تاجر الماس لتحويل الأموال لأطراف ثالثة

يتعلق عدد كبير من الحالات باستخدام حسابات تجار الماس كقناة لتحويل الأموال إلى أطراف لا علاقة لها بتجارة الماس. ولذلك تُستخدم هذه التقنية بشكل أساسي في تمويه الأموال الناتجة عن النشاط الإجرامي عن طريق إجراء العديد من المعاملات بين الحسابات لإخفاء مصدرها. قد يكون هذا هو النشاط الأكثر شيوعًا الذي تم تحديده في الحالات التي قدمها أعضاء الفريق.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

تُظهر بعض الحالات نشاطًا قد يكون غسل أموال قائمًا على التجارة، إلا أن المعلومات المقدمة تشير أساسًا إلى معاملات مالية تتم عبر حساب تاجر الماس بدون توفير معلومات عن الطريقة التي تم بها استخدام التجارة لغسل الأموال[131]. وكون المعاملة صادرة عن شركات عقارية أو جمعيات خيرية أو شركات نسيج أو شركات تجارة المعادن أو شركات الخدمات المالية وما إلى ذلك، أو متجهة إليها، هو مؤشر واضح على أن تجار الماس يُستخدمون كواجهة للأموال التي تولّدها أنشطة إجرامية.

إحدى النقاط المثيرة للاهتمام هي أن هذا النوع من النشاط يحدث في دول مختلفة[132] تعمل بمثابة مراكز تجارية لتجارة الماس. وهذا يدل على الطبيعة العالمية لتجارة الماس، والترابط بين مختلف مراحلها، وحقيقة أن تجار الماس لديهم في كثير من الحالات وجود دولي ويشاركون في بعض الأحيان في أكثر من مرحلة من مراحل التجارة. عندما يسيء تاجر الماس استخدام مكانته وعمله، يمكن استغلال الوضع لتحويل الأموال بين الحسابات الموجودة ضمن نفس الكيان في جميع أنحاء العالم كجزء من ممارسة الأعمال المعتادة.

تعرض ثلاث حالات نشاط حسابات تجار الماس، وتقدم حالة إضافية نشاط كيان يتاجر بسلع غير الماس يقوم بتحويل الأموال من وإلى تجار الماس في قضية احتيال ضريبي من خلال مؤسسة خيرية قدمتها أستراليا. وتظهر حالتان من الحالات التي قدمتها الهند وأستراليا حالات غسل أموال واسعة النطاق تصل قيمتها إلى عشرات الملايين من الدولارات الأمريكية.

[131] يتم التعامل مع غسل الأموال القائم على التجارة كطريقة منفصلة تستلزم استخدام حساب تاجر الماس.

[132] أستراليا، بلجيكا، الهند، إسرائيل. وأشارت كندا أيضًا في ردها على خطة الجمع إلى أنه استنادًا إلى تحليل تقرير الأنشطة المشبوهة، تبيّن أن إحدى علامات الإنذار التي تم تحديدها هي معاملات تجريها كيانات لا تشارك في تجارة الماس مثل شركات البناء والتجديد، وشركات الأغذية.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الحالة 15: تقارير المعاملات المشبوهة المنقحة المتعلقة بتجارة الماس، مدخلات من وحدة المعلومات المالية

شركة "أ ب ج" شركة يمثلها مديروها السيد "س" والسيد "ج". فتحت الشركة حسابًا مصرفيًا في يونيو 2011. بلغ إجمالي حجم التداول في الحساب من أبريل 2012 إلى يوليو 2012 321 مليون روبية هندية. بلغ إجمالي حجم التداول في الحساب من يوليو 2011 إلى مايو 2012 مبلغ 687 مليون روبية هندية، وكان متوسط الرصيد في الحساب خلال الفترة نصف مليون روبية هندية. وقد أثار ذلك اشتباهًا في أن الحساب يُستخدم فقط لتمويه الأموال. تم استلام الأموال في هذا الحساب من خلال التسويات الإجمالية الفورية/المقاصة وعن طريق التحويل من شركات أخرى تعمل في مجال *العقارات، وتجارة المعادن، والنسيج، والاستيراد/التصدير، وتجارة الماس والصلب والسبائك*.

تم تحويل الأموال إلى كيانات مختلفة ترتبط أنشطتها بتجارة الماس. كما أرسلت الشركة أيضًا تحويلات خارجية بقيمة 5.6 مليون روبية هندية إلى هونغ كونغ في الصين لغرض استيراد *الماس المصقول* خلال الفترة من يوليو 2011 إلى مايو 2012. وقد تمت المعاملات بين شركة "أ ب ج" وتجار الماس الآخرين، ولكن لم تبقَ الأموال في حساب الشركة إلا في مناسبات قليلة عندما تم الاحتفاظ بها لمدة يوم واحد فقط.

يمتلك كل من السيد "س" والسيد "ج" حسابَ توفير شخصيًا في البنك نفسه. وكشف تحليل أنشطة المعاملات في هذا الحساب أن الشركة اعتادت تحويل الأموال من خلال التسويات الإجمالية الفورية إلى الشركات *العقارية* وشركات *تداول الأسهم* أيضًا. وأثارت هذه المعاملات اشتباهًا في أن الشركة، التي تعمل في تجارة الماس، قد تعمل على تسهيل دمج الأموال الواردة من تجار الماس لصالح شركات تجارة العقارات/الأسهم. أثناء العناية الواجبة المعززة التي قام بها البنك، لم يكن أعضاء مجلس الإدارة واضحين في شرح صحة المعاملات وسبب تحويل الأموال في نفس اليوم. يوضح معدل الدوران المرتفع للغاية والذي يتبعه انخفاض رصيد الحساب في نهاية اليوم أن العميل كان يستخدم النظام المصرفي فقط لجمع الأموال وتحويلها.

وتمثّلت نقاط الاشتباه الرئيسية في: 1. يشير تشغيل الحساب من قبل العميل، وتمويه المعاملات التي ينفذها ونشاطه التجاري إلى اشتباه في أنه قد يعمل بمثابة واجهة لأطراف ثالثة. 2. توقعت الشركة أن يبلغ حجم التداول الإجمالي السنوي في الحساب 100 مليون روبية هندية، في حين كان حجم التداول الفعلي أعلى بستة أضعاف. 3. أثارت تحويلات الأموال عبر عدة طبقات تمويه اشتباهًا في أن الأموال تم تحويلها نيابة عن أشخاص معينين إلى مستفيدين معينين قد لا تكون لهم علاقة ببعضهم البعض.

كشف تحليل وحدة المعلومات المالية في الهند عن معاملات نقدية كبيرة في العديد من الحسابات المصرفية الأخرى للشركة الرئيسية وحسابات الكيانات المرتبطة بها.

الجريمة / الجرائم الأصلية	-
مرحلة التجارة	تجارة الماس المصقول
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	التمويه
التدفق التجاري / المال	من الهند إلى هونغ كونغ في الصين (المال)

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

أنواع الأنشطة المالية/التجارية	تحويلات دولية
المبالغ المعنية	687 مليون روبية هندية
مؤشرات علامات الإنذار	-
المصدر	الهند (الاستجابة لخطة الجمع، 2013)

توضح الحالة التالية أيضًا أهمية التعاون الدولي بين وحدات المعلومات المالية. فهذا يتيح التأكد من الاشتباه بغسل الأموال مع احترام سرية المعلومات المالية المتبادلة. وبعد تسليط الضوء على المؤشرات الخطيرة لغسل الأموال، تم تنظيم المعلومات ذات الصلة وإحالتها على الفور إلى السلطات القضائية.

الحالة 16: خلط متحصلات السرقة في حساب شركة لتجارة الماس

تلقت وحدة المعلومات المالية البلجيكية إفصاحًا من نظيرتها الآسيوية. وكشف تحقيق أُجري في هذا البلد الآسيوي أن الشخص الرئيسي، وهو من أصل آسيوي، أودع مبلغًا نقديًا كبيرًا في حسابه في أحد البنوك في آسيا. وبعد ذلك بوقت قصير، قام بتحويل هذه الأموال إلى حساب في بلجيكا تملكه شركة بلجيكية.

واستنادًا إلى المستندات المالية التي قدمتها وحدة المعلومات المالية الآسيوية، تمكنت وحدة المعلومات المالية البلجيكية من الحصول على مزيد من التفاصيل حول المعاملات التي تمت في بلجيكا. اكتشفت الوحدة البلجيكية أيضًا عددًا كبيرًا من المعاملات لم تكن معروفة من قبل.

واتّضح أن الشركة تتاجر بالماس. ولديها حساب في أحد البنوك في بلجيكا تم تحويل المال إليه من الدولة الآسيوية. ويحمل المدير، وهو من أصل آسيوي ومقيم في بلجيكا، توكيلًا رسميًا.

كشف تحليل وحدة المعلومات المالية البلجيكية أن العديد من المعاملات تمت على الحساب: تم خصم العديد من التحويلات الدولية وإضافتها إلى الحساب. من الواضح أن الأموال التي حولها من آسيا إلى شركة الماس في بلجيكا كانت عبارة عن عملية تمويه. كان يُشتبه في قيامه بغسل الأموال المرتبطة بالسرقة والعنف في آسيا ويبدو أنه استخدم شركة الماس كغطاء لشراء الماس من متحصلات هذه الجريمة. يُعد خلط الأموال ذات المصدر غير المشروع مع متحصلات الأنشطة التجارية أمرًا نموذجيًا في غسل الأموال.

منحت وحدةُ المعلومات المالية الآسيوية الوحدةَ البلجيكية الإذن باستخدام المعلومات الاستخبارية الواردة في الطلب وتم إبلاغ السلطات القضائية البلجيكية بالسرقة.

الجريمة / الجرائم الأصلية	سرقة
مرحلة التجارة	البيع بالجملة
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	التمويه
التدفق التجاري / المال	من دولة آسيوية إلى بلجيكا (المال)
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	ودائع نقدية (في آسيا)، تحويلات دولية

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

المبالغ المعنية	■ ودائع نقدية كبيرة تتبعها معاملات دولية ■ معاملات دولية متكررة في حساب شركة الماس (بالائتمان أو الخصم) دون تفسير منطقي
مؤشرات علامات الإنذار	بلجيكا (الاستجابة لخطة الجمع، 2013)
المصدر	سرقة

الحالة 17: النشاط في حساب الماس المخصص يحيد عن الممارسات العادية لتجارة الماس	
تلقت هيئة حظر غسل الأموال الإسرائيلية تقارير عن أنشطة غير عادية تتعلق بالشخص "س". وكشف تحليل المعلومات حول "س" أنه يمتلك 50٪ من أسهم الشركة "ب"، العاملة في تجارة الماس. ووفقًا لتقارير الأنشطة غير العادية، قامت الشركة "ب" بتحويل عشرات الآلاف من الدولارات إلى مستفيدين في الخارج، ولم يبدُ أن ذلك مرتبط بتجارة الماس في دولهم. وحوّل "س" الأموال إلى مستفيدين في الخارج، وكان الاسم الحقيقي للمستفيد الوارد في أمر التحويل مختلفًا عن المستفيد الفعلي المذكور في نموذج الإفصاح الذي يقدمه مستورد الماس، والذي قدمه وفقًا للأمر المصرفي الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. علاوة على ذلك، قام "س" بإيداع شيكات سياحية بمبلغ يتجاوز 100 ألف دولار أمريكي مشيرًا إلى أن مصدرها "عائدات تصدير الماس"، ويُعتبر استخدام الشيكات السياحية كشكل من أشكال الدفع مقابل التصدير أمرًا غريبًا. في ذلك الوقت، تم بالفعل تلقي معلومات تشير إلى الاشتباه في أن "س" كان على صلة بجماعات الجريمة المنظمة. أثار ارتباط "س" برئيس منظمة إجرامية الافتراض بأن "س" ساعد المنظمة الإجرامية على تحويل الأموال لعملياتها غير القانونية وغسل الأموال من خلال إعطاء غطاء لتحويلات الأموال على أنها صفقات للأحجار الكريمة. وتمت بعد ذلك إحالة المعلومات الخاصة بهذه القضية إلى جهات إنفاذ القانون.	
الجريمة / الجرائم الأصلية	الارتباط بالجريمة المنظمة
مرحلة التجارة	تجارة الماس الخام
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	التمويه
التدفق التجاري / المال	-
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	تحويلات دولية (إلى الخارج)، إيداع الشيكات السياحية
المبالغ المعنية	أكثر من 100 ألف دولار أمريكي

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

مؤشرات علامات الإنذار	■ تحويلات إلى كيانات يبدو أن لا علاقة لها بتجارة الماس ■ اختلافات بين أسماء المستفيدين الأجانب من المعاملات في الحساب البنكي وأسماء الموردين المبينة في نموذج إفصاح المستورد ■ طريقة غير عادية للدفع في تجارة الماس (استخدام الشيكات السياحية) ■ الارتباط بالجريمة المنظمة
المصدر	إسرائيل (الاستجابة لخطة الجمع، 2013)

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الحالة 18: غسل متحصلات الاحتيال الضريبي من خلال قطاع الماس	
على مدار سبع سنوات، أدار المشتبه به "أ" وأفراد عائلته مخططًا معقدًا لغسل الأموال تم من خلاله تحويل ما يقرب من 42 مليون دولار أسترالي من أستراليا إلى إسرائيل. تضمنت الخدمات التي قدمها المشتبه به "أ" وعائلته غسل الأموال النقدية غير المصرح عنها وغير الخاضعة للضريبة من الأرباح التجارية لمختلف العملاء. قام المشتبه به أ بفتح حساب باسم جمعية خيرية غير موجودة، وهي كيان وهمي ليس له أي أساس قانوني. لم تكن المؤسسة الخيرية شركة مسجلة ولم يكن لها اسم تجاري مسجل. تم استخدام الحساب لإيداع ونقل وغسل أرباح غير معلنة من الأنشطة التجارية لعملاء المشتبه به "أ". وتم بعد ذلك تحويل الأموال النقدية التي أودعها المشتبه به "أ" وأفراد عائلته إلى إسرائيل. وتم تحويل الأموال عبر البنك تحت ستار التبرعات الخيرية. استخدم العملاء خدمات المشتبه به "أ" على وجه التحديد لغسل الأموال بنيّة عدم الإفصاح عن الدخل وتجنب الضرائب. كما استخدم المشتبه به "أ" قطاع الماس لغسل الأموال. على مدى فترة ثلاثة أشهر، لاحظ ضباط إنفاذ القانون أن المشتبه به "أ" يسافر من مطار في أستراليا إلى مكاتب تاجرَي ماس اثنَين. وفي كل مرة، كان المشتبه به "أ" يغادر مكاتب تاجرَي الماس وبحوزته كيس تسوق بلاستيكي لم يكن معه عند وصوله إلى المكتب. في اليوم التالي، أودع المشتبه به "أ" مبلغًا كبيرًا من المال في حساب المؤسسة الخيرية وقام بتحويل الأموال إلى إسرائيل. وزعمت السلطات أن معظم الأموال التي قام المشتبه به "أ" بغسلها جاءت من البيع النقدي للماس الذي تم استيراده بشكل غير قانوني إلى أستراليا. وبعد البيع النقدي للماس، قام المشتبه به "أ" بجمع المتحصلات وإيداعها في حساب المؤسسة الخيرية. ثم تم تحويل الأموال مرة أخرى إلى موردي الماس في الخارج تحت ستار التبرعات الخيرية. وقد سهلت هذه الطريقة تجنب ضريبة المبيعات المفروضة على بيع الماس وتجنب دفع ضريبة الدخل على أرباح البيع. كشفت التحقيقات أن ثلاثة حسابات مصرفية في إسرائيل وحسابًا واحدًا في السويد تلقت أموالًا أرسلها المشتبه به "أ" وعائلته. وتم تحديد حسابَين آخرين في الخارج. كما تلقت هذه الحسابات أموالًا وكان كلا الحسابين مرتبطين بتجار الماس في إسرائيل وبلجيكا. وكان تجار الماس هؤلاء قد زودوا أستراليا بالماس بالجملة. تمت إدانة المشتبه به "أ" بالتآمر للاحتيال على نظام الكومنولث وحُكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات. تمت إدانة أفراد عائلة المشتبه به "أ" بالتآمر للاحتيال على نظام الكومنولث وحُكم عليهم بالسجن لفترات تتراوح بين تسعة أشهر و15 شهرًا، مع وقف التنفيذ لفترات تتراوح بين 3 و5 سنوات، شرط أن يتمتع أفراد الأسرة خلالها بحسن السلوك.	
الجريمة / الجرائم الأصلية	الجرائم الضريبية، والاستيراد غير القانوني للماس
مرحلة التجارة	البيع بالجملة
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	الإيداع، التمويه
التدفق التجاري / المال	بلجيكا وإسرائيل إلى أستراليا (التجارة)، أستراليا إلى إسرائيل والسويد (المال)
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	إيداعات نقدية وتحويلات دولية

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

المبالغ المعنية	42 مليون دولار أسترالي
مؤشرات علامات الإنذار	■ استخدام حساب جمعية خيرية غير موجودة ■ لا يتوافق غرض المعاملة (تبرع خيري) مع نشاط الحساب (تاجر الماس) ■ استخدام أفراد عائلة تاجر الماس لتحويل الأموال
المصدر	أستراليا (الاستجابة لخطة الجمع، 2013)

الطريقة الرابعة: غسل الأموال القائم على التجارة والمخالفات الجمركية

قد يُعتبر تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة القطاع الوحيد الذي تغطيه التوصيات الأربعون الصادرة عن مجموعة العمل المالي إذ ترتبط جميع أنشطته بالتجارة. وبحكم التعريف، فإن جميع الحالات التي تنطوي على استخدام الماس تقريبًا تتعلق بالتجارة. ويُعد التهريب نشاطًا غير مشروع خارج نطاق التجارة العادية أو الروتينية وليس جزءًا منها. والماس سلعة تتم تجارتها في جميع أنحاء العالم من خلال قنوات التوزيع المختلفة. وينطبق هذا أيضًا على الحالات المعروضة في مختلف الطرق والتقنيات التي تم تناولها في هذا الجزء من التقرير. ومع ذلك، تشير الحالات المعروضة بموجب هذه الطريقة إلى تقنيات محددة تُستخدم لتحويل الأموال من خلال النظام المالي كجزء من مخطط غسل الأموال تحت ستار النشاط المتعلق بالتجارة. وهذه الحالات أقل دلالة على خصائص الماس كسلعة (الماس كعملة) أو حيث يكون الماس في حد ذاته متحصلات جريمة كما في حالات السرقة والسطو) أو حيث تم استخدام الحساب فقط كقناة لتحويل الأموال دون أي إشارة إلى الممارسات التجارية الفعلية.

تُعرف بعض التقنيات التي حددها أعضاء الفريق بتقنيات غسل الأموال القائم على التجارة، مثل المبالغة في تقدير سعر البضائع المتداولة كما في الحالة التي قدمتها الهند، أو تحريف المعاملات كما في الحالة التي قدمتها إسرائيل والتي تشمل أنشطة مصرفية "سرية" تم تنفيذها تحت ستار معاملات صُوِّرَت على أنها استيراد وتصدير للماس. وفي حين تم غسل الأموال في هاتين الحالتين من خلال المراكز التجارية ومراكز القطع والصقل، هناك حالة إضافية قدمتها سيراليون توضح استخدام غسل الأموال القائم على التجارة في قطاع التعدين.

وكما ذُكِر في الحالات السابقة الموضحة، قد تكون المبالغ المغسولة في قضايا غسل الأموال القائم على التجارة ضخمة ويمتد نشاط غسل الأموال على مدى فترة طويلة من الزمن. وفي إحدى الحالات التي قدمتها إسرائيل، تصل المبالغ التي تم غسلها إلى مئات الملايين من الدولارات. وتكشف القضية التي قدمتها الهند كيف تم شحن الماس من خلال المبالغة في تقديره بقيمة تتخطى بعشرات الملايين من الدولارات القيمةَ الحقيقية. لا يمكن القيام بهذا النوع من المبالغة في تقدير قيمة السلع التي يكون سعرُها ثابتًا أو حتى ثابتًا نسبيًا.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

التقنية: غسل الأموال من خلال المبالغة في تقييم الماس

وتتألف الحالة الواردة أدناه التي قدمتها الهند من مبالغة في تقدير قيمة الماس الذي يتم تصديره بقيمة أعلى للغاية من قيمته الحقيقية أو السوقية. ولَما كانت المبالغة في تقدير القيمة بهذه الطريقة ممكنة في حالة معظم المنتجات المصدرة أو المستوردة. لا يمكن القيام بهذا النوع من المبالغة في تقدير قيمة السلع التي يكون سعرُها ثابتًا أو حتى ثابتًا نسبيًا. عندما يكون سعر أو قيمة البضائع المشحونة أكثر وضوحًا، قد يكون من الأسهل على السلطات الجمركية أن تكتشف المبالغة في تقدير القيمة.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

تبين هذه الحالة مستوى التلاعب الذي يمكن أن يتم في تجارة الماس بسبب الخصائص المحددة للماس مثل القيمة العالية جدًا للسلعة وعدم وجود أسعار معروفة ومستقرة للماس مما يسمح بالتلاعب في الأسعار.

الحالة 19: المبالغة في تقييم الواردات وإرسال الماس ذهابًا وإيابًا[133]

استورد أربعة مستوردين للماس في سورات ومومباي 28 حزمة من الماس الخام، تندرج تحت الفصل 710231.00 من عناوين التعريفات الجمركية الهندية، من أربعة موردين يقع مقرهم في هونغ كونغ في الصين. وعند التحقيق، تبيّن أن هؤلاء المستوردين متورطون في واردات احتيالية من خلال المبالغة في تقدير قيمة هذه السلع إلى حد وصل إلى 544.8631 دولارًا أمريكيًا للقيراط الواحد، وذلك على ما يبدو بهدف تحويل كميات هائلة من النقد الأجنبي خارج الهند. ولم تكن البضاعة مصحوبة أيضًا بشهادة عملية كيمبرلي صالحة، وهو أمر مطلوب بموجب مختلف لوائح الحكومة الهندية.

احتجزت السلطات الجمركية الشحنات المكونة من 28 حزمة من الماس الخام التي استوردها المستوردون المقيمون في الهند وأعلنوا أن قيمتها تبلغ **98,951,493 دولارًا أمريكيًا (4880 مليون روبية هندية)**. بعد ذلك، تواصلت شركات التصدير التي يقع مقرها في هونغ كونغ في الصين مع الجمارك الهندية لتعديل القيمة المعلنة وتخفيضها إلى **353328.45** دولارًا أمريكيًا (17.4 مليون روبية هندية) وهو ما لم تسمح به الجمارك، لأنه بدا وكأن الشركة تقوم بذلك لأنّ الجمارك احتجزت الشحنة. وفقًا للتحقيقات التي تم إجراؤها، يبدو أن الشركات بالغت في تقدير قيمة إجمالية تصل إلى حوالي 4860 مليون روبية هندية (98.5 مليون دولار أمريكي).

يبدو أن جميع شركات التصدير الأربع التي يقم مقرها في هونغ كونغ في الصين مسجلة باسم المالك نفسه وهو مواطن هندي، ويديرها مواطن هندي آخر مقيم في هونغ كونغ في الصين.

ويبين الجدول أدناه القيم المعلنة أمام الجمارك الهندية والقيمة المطلوب تعديلها بعد احتجاز البضاعة من قبل الجمارك الهندية، وذلك على النحو التالي:

اسم المصدِّر	القيمة الاصلية المعلنة (بالدولار الأمريكي) في الفاتورة	القيمة (بالدولار الأمريكي) وفقًا للفاتورة المنقحة بعد احتجاز الجمارك الهندية للبضائع المعنية	الفرق في القيمة (بالدولار الأمريكي)
ا	24 489 997	84 787.36	24 405 209.64
ب	24 585 844	90 090.07	24 495 753.93
ج	21 282 561	72 906.30	21 209 654.70
د	28 593 090	104 544.75	28 488 545.25
	4538	2678.48	3857.52

كشفت التحقيقات أن الحزم الـ 28 المصدرة من هونغ كونغ في الصين يبدو أنها تم استيرادها في الأصل إلى هونغ كونغ في الصين من الهند بقيمة أقل بكثير باسم شركات مختلفة يقع مقرها في هونغ كونغ في الصين. وهذا يشير إلى أنه تم نقل الماس نفسه ذهابًا وإيابًا وإعادته إلى الهند بسعر مبالغ فيه إلى حد كبير.

[133] ناقش حاييم إيفان زوهار إرسال الماس ذهابًا وإيابًا في الهند في منشوره إيفان زوهار (2013). وذكر إيفان زوهار أنه تم فرض رسوم بنسبة 2% على استيراد الألماس المصقول، مما أدى إلى انخفاض كبير في هذا النشاط.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

علاوة على ذلك، قام نفس المصدرون الأربعة من هونغ كونغ في الصين بتصدير 15 حزمة من الماس الخام بقيمة معلنة قدرها 2600 مليون روبية هندية (47 مليون دولار أمريكي) إلى نفس الشركات المستوردة الأربع في وقت سابق، وتم تخليصها من الجمارك قبل أسبوع من احتجاز الطرود الـ28. ويبدو أيضًا أن الشحنات السابقة قد تمت المبالغة في تقدير قيمتها بشكل كبير، وقد تم فحصها أيضًا من قبل الجمارك الهندية.

وقد تلقى السيد "س س س"، وهو الممثل المعتمد لجميع الشركات المصدرة الأربع في هونغ كونغ في الصين، في وقت سابق إشعارًا سلبيًا من الجمارك الهندية في حالات مماثلة من المبالغة في التقييم والتجارة الدائرية للماس.

ولا يزال التحقيق في هذه القضية مستمرًا، وفي حال ثبتت التهم فإن الجرائم يعاقب عليها بالغرامات والسجن لمدة طويلة.

الجريمة / الجرائم الأصلية	استيراد الماس بطريقة احتيالية
مرحلة التجارة	تجارة الماس المصقول
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	-
التدفق التجاري / المال	من الهند إلى هونغ كونغ في الصين (التجارة) من هونغ كونغ في الصين إلى الهند (المال)
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	التحويلات الدولية تصدير/استيراد الماس المصقول
المبالغ المعنية	98.5 مليون دولار أمريكي
مؤشرات علامات الإنذار	■ المبالغة في قيمة الماس بشكل كبير ■ عدم وجود شهادات عملية كيمبرلي صالحة ■ التجارة الدائرية للماس ■ مالك ومديرون النظراء الأجانب هم مواطنون من الدولة نفسها ■ متوسط سعر القيراط لا يتوافق مع الممارسات التجارية ■ مشاركة عدد من النظراء
المصدر	الهند (الاستجابة لخطة الجمع، 2013)

التقنية: تقديم خدمات مالية تحت ستار تجارة الماس/استخدام فواتير مزورة

توضح الحالة أدناه تفاصيل نشاط "مصرف سري" يديره تاجر ألماس لتسهيل تحويل مبالغ كبيرة من المال إلى الخارج بناءً على طلب عملاء "المصرف". ويتم هذا النشاط باستخدام حسابات تاجر الماس ويصرح به للجمارك وللمصرف باعتباره نشاط استيراد وتصدير، على الرغم من عدم إرسال أي ماس. وفي الواقع، كان يستلم هذه الأموال نقدًا، ثم يرسلها عبر حسابه إلى الخارج. وبهذه الطريقة، تم استخدام تجارة الماس كوسيلة لتحويل الأموال دوليًا من خلال حسابات تاجر الماس. وفي كثير من الحالات، كانت هذه الأموال عبارة عن أموال نقدية غير معلنة تم إرسالها إلى الخارج لتجنب دفع الضرائب.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الحالة 20: "مصرف سري" تحت ستار تجارة الماس

السيد "أ" هو تاجر ألماس مرخص وصاحب حساب ألماس مخصص في أحد فروع البنك المخصص لخدمة قطاع تجارة الماس. من أجل إنشاء وثائق استيراد الماس التي يطلبها البنك لإجراء معاملات الدفع، دخل السيد "أ" إلى إسرائيل عدة مرات. ومر عبر "خط التفتيش" الجمركي وأعلن أنه يستورد الماس الذي تم شراؤه من الخارج (استيراد "عن طريق الركاب")، بينما كان يحمل في الواقع طردًا يحتوي على أحجار كريمة منخفضة القيمة ولكن ذات نوعية جيدة.

وفي وقت لاحق، قام السيد "أ" بتقديم كل شحنة من هذا القبيل إلى المركز الجمركي المحدد، الذي يديره مفتش الماس في مجمع بورصة الماس، من أجل تخليصها. وقام بذلك بعد إدخال الماس الحقيقي في الشحنة. وهناك ادعى السيد "أ" أن قيمة هذه الشحنة تتجاوز عدة ملايين من الدولارات الأمريكية. وهكذا، حصل "أ" على بيان استيراد رسمي مصدق من الجمارك استخدمه لاحقًا في البنك لتسهيل المعاملات في الخارج.

قدم السيد "أ" المستندات إلى بنكه مع فواتير مزورة، من أجل إجراء تحويلات دولية بالعملة الأجنبية إلى كيانات في الخارج تحت ستار الدفع مقابل البضائع المستوردة. في الواقع، لم تمثل هذه التحويلات أي عملية استحواذ حقيقية للماس عالي القيمة قام بها "أ". بل تم الاستيراد المزيف فقط من أجل تقديم المستندات التي يطلبها البنك للسماح بالمعاملات الدولية. وتم إجراء هذه المعاملات إلى دول أخرى لنفسه ولتجار الماس الآخرين الراغبين في تلقي أموال في الخارج بدون أن يطرح البنك أسئلة ويبلّغ هيئة حظر غسل الأموال الإسرائيلية بإخفاء الإيرادات وتجنب الضرائب. كما تم إصدار فواتير وهمية لتجار الماس بغرض تجنب الضرائب. وبهذه الطريقة، كان السيد "أ" يقدم خدمات مالية للآخرين لتحويل الأموال إلى الخارج من خلال حسابه بحجة صفقة استيراد الماس، ويقدم القروض، ويخصم الشيكات بالعملة الأجنبية، ويحول العملات الأجنبية.

وفقًا لمعلومات مفتوحة المصدر، سيتم توجيه الاتهامات للكيانات المعنية، في انتظار جلسة استماع حول الاشتباه في الاستيراد الوهمي، والفواتير الوهمية، والمخالفات الضريبية، وغسل الأموال بمبالغ تصل إلى مئات الملايين من الشيكل الجديد (عدة مئات الملايين من الدولارات الأمريكية).

الجريمة / الجرائم الأصلية	التهريب/الاستيراد الوهمي، الفواتير الوهمية، توفير خدمات مالية غير مسجلة
مرحلة التجارة	تجارة الماس الخام والمصقول
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	الإيداع، التمويه
التدفق التجاري / المال	-
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	■ التحويلات الدولية (الخارجية) ■ النقل المادي للماس/الأحجار الكريمة
المبالغ المعنية	عدة مئات من ملايين الدولارات

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

مؤشرات علامات الإنذار	■ الإيداع المتكرر لشيكات كبيرة بالعملة الأجنبية في حساب تاجر الماس، يتبعها على وجه الخصوص عمليات سحب نقدي كبيرة ■ دوران غير معقول في حساب تاجر الماس ■ معاملات دولية مع كيانات لا تشارك في تجارة الماس ■ استخدام وثائق وهمية
المصدر	إسرائيل (الاستجابة لخطة الجمع، 2013)

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

التقنية: استخدام شهادة عملية كيمبرلي لإخفاء مصدر الماس غير القانوني أو لأغراض غسل الأموال

الحالة 21: الاتجار غير المشروع بالماس	
وصلت شحنة من الماس الخام إلى مطار أمستردام شيفول (هولندا) قادمة من دار السلام في تنزانيا. أشارت فاتورة الشحن الجوي إلى بروكسل، بلجيكا، باعتبارها الوجهة الأخيرة. حددت شهادة كيمبرلي الصادرة في عام 2012 تنزانيا على أنها مصدر الماس. تم إجراء تحقيق جنائي بعد مرور الشحنة أظهر طوابع غير مقروءة يعود تاريخها إلى عام 2007. وكان عنوان الوجهة الموجود على فاتورة الشحن الجوي يختلف عن العنوان الرسمي لتاجر الماس. ولم يُعرف إذا كان الماس قد وصل إلى وجهته النهائية. إذا كانت شهادة كيمبرلي مزورة، لا يمكن تحديد مصدر الماس.	
الجريمة / الجرائم الأصلية	الاتجار غير المشروع بالماس
مرحلة التجارة	تجارة الماس الخام
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	-
التدفق التجاري / المال	من تنزانيا إلى هولندا (تجارة)، من هولندا إلى بلجيكا (تجارة)
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	-
المبالغ المعنية	-
مؤشرات علامات الإنذار	■ لا يتم إرسال الشحنة مباشرة إلى الوجهة ■ شهادة عملية كيمبرلي مزورة ■ المبلغ على الفاتورة منخفض (احتمال تخفيض القيمة) ■ أصل شرعي وهمي ■ يختلف عنوان الوجهة الموجود على فاتورة الشحن الجوي عن العنوان الرسمي لتاجر الماس.
المصدر	هولندا

الحالة 22: عملية الكربون - الاحتيال في الماس
كشف تقرير نشرته منظمة الشراكة الأفريقية الكندية في عام 2006 عن اشتباه في حدوث "عمليات احتيال واسعة النطاق في الماس" حيث تألف حوالي نصف صادرات البرازيل من الماس من ماس احتيالي. ووفقًا للتقرير، داهمت الشرطة 3 مدن برازيلية في فبراير 2006، مما أدى إلى اعتقال عشرة أشخاص - عمال مناجم الماس وتجار ماس وصيارفة. وأثيرت شبهات الاحتيال والتهرب الضريبي وغسل الأموال. وتشمل الحالة السيد "أ"، وهو تاجر ألماس من أفريقيا. كان السيد "أ" أحد المعتقلين وكان مسؤولًا عن أكثر من نصف صادرات الماس البرازيلية في عام 2004 (صدّرت شركة السيد "أ" نحو 54% من إجمالي الماس البرازيلي المسجل في ذلك العام، وفقًا لوثائق الشرطة الفيدرالية البرازيلية). في عام 2005، قامت الشراكة الإفريقية الكندية بتفصيل سلسلة من عمليات الاحتيال شملت إحدى صادراته المعتمدة من الحكومة إلى دبي. وادعى السيد "أ" أنه اشترى الماس من شركة لا تتعامل في الواقع إلا في الأصباغ

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

المعدنية. وادعى السيد "أ" كذلك أنه تم استخراج الماس في غضون سبعة أيام، من أرض لم يمسها أحد - على يد رجل ميت (أشار التقرير إلى أن سادس أكبر منتج في البرازيل كان ميتًا بالفعل وأن رابع أكبر منتج يعيش بلا مأوى). وفوق كل ذلك، تم *تخفيض قيمة* الماس بأكثر من مليون دولار أمريكي.

استخدمت عملية تهريب الماس التي قام بها السيد "أ"، تحت الغطاء القانوني لشركة تعرف باسم "Primeira Gema"، وثائق مزورة للحصول على شهادات كيمبرلي المشروعة لإخفاء أو غسل مصدر أحجاره الخام.

تشير إحصائيات الإنتاج وأرقام التصدير وأبحاث الشراكة الإفريقية الكندية جميعها إلى استنتاج واحد: 50% من إنتاج الماس وتصديره في البرازيل كان احتياليًا أو من مصادر مشبوهة للغاية[134].

الجريمة / الجرائم الأصلية	تهريب الماس، تزوير الوثائق
مرحلة التجارة	تجارة الماس الخام
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	-
التدفق التجاري / المال	من البرازيل إلى دبي (تجارة)
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	-
المبالغ المعنية	-
مؤشرات علامات الإنذار	-
المصدر	مصدر مفتوح: الشراكة الأفريقية الكندية (2006أ و2006ب)

التقنية: غسل الأموال القائم على التجارة من خلال شراء شركة على مستوى التعدين

الحالة 23: غسل متحصلات الاتجار بالمخدرات من خلال شركة تعدين / شراء

قام مواطن أجنبي بتسجيل سلسلة من الشركات بما في ذلك وكالة لاستخراج/شراء الماس لتسهيل غسل متحصلات ناتجة عن الاتجار المزعوم بالمخدرات. تلقت جهة إنفاذ القانون بلاغًا من الإنتربول عن وجود عصابة محتملة لتهريب المخدرات وهذا المواطن متورط فيها. وكشفت التحقيقات أن المواطن تلقى تحويلات مصرفية ضخمة تبلغ حوالي 500 ألف دولار أمريكي من إحدى الدول الأوروبية، ولا يوجد أي مبرر واضح لهذه العائدات. تم استخدام الماس وسلسلة الشركات الأخرى كغطاء للانخراط في أنشطة تجارية أكثر إثارة للريبة.

الجريمة / الجرائم الأصلية	الاتجار بالمخدرات
مرحلة التجارة	التعدين
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	التمويه
التدفق التجاري / المال	أوروبا (الأموال الواردة)
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	التحويلات الدولية

[134] في ذلك الوقت علقت البرازيل عضويتها في عملية كيمبرلي.

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

المبالغ المعنية	500 ألف دولار أمريكي
مؤشرات علامات الإنذار	تحويلات دولية كبيرة دون أي مبرر واضح قيام مواطن أجنبي بتسجيل العديد من الشركات
المصدر	سيرا ليون

الطريقة الخامسة: استخدام المراكز المالية ومناطق التجارة الحرة

كما ذكرنا في بداية هذا الفصل، عادةً ما تعرض الحالات التي يتم تناولها هنا أكثر من طريقة أو تقنية لغسل الأموال. قدمت العديد من الحالات التي تم عرضها بالفعل في الفصول السابقة استخدام المراكز التجارية والمراكز المالية لغسل الأموال أو الماس المكتسب بطريقة غير مشروعة. وشملت كل الحالات حدًا أدنى من المشاركة أو الارتباط بالمراكز المالية أو التجارية.

تُعتبر المبالغ المالية الضخمة أو القيمة المرتفعة للماس المغسول من السمات الهامة للحالات الواردة أدناه. تُظهر الحالات المقدمة، والتي تعتمد أساسًا على معلومات مفتوحة المصدر، مخططات غسل أموال تصل قيمتها إلى ***مليارات*** الدولارات الأمريكية/اليورو، حيث تمت التجارة من خلال مراكز تجارية مثل الإمارات العربية المتحدة وسويسرا وإسرائيل وبلجيكا وبنما. وتظهر هذه الحالات أيضًا جرائم إضافية مرتكبة مثل التهريب وتزوير المستندات بما في ذلك الفواتير والاحتيال الضريبي واسع النطاق. كما تظهر حالات ساعد فيها استخدام مناطق التجارة الحرة مثل دبي أو جنيف على خفض مدفوعات الضرائب والاحتيال الضريبي، من خلال تسجيل الربح في منطقة التجارة الحرة حيث تكون مستويات الضرائب منخفضة.

تقدم إحدى الحالات الواردة أدناه (الحالة رقم 26) مثالًا على إمكانية استخدام *خدمات البريد السريع*، التي تشكل جزءًا من القطاع وتقدم خدمات النقل الآمن للماس بين مواقع مختلفة حول العالم، ولكنها تقدم أيضًا خدمات كوكيل جمركي يرسل ويستلم شحنات الماس من السلطات الجمركية. وقد تمت إساءة استخدام هذه الخدمات في حالة التهريب والتهرب الضريبي وغسل الأموال. وفي حالة أخرى، تم استخدام بنما من ناحية كمركز تجاري ناشئ للماس يربط بين الولايات المتحدة حيث يتم توليد متحصلات المخدرات وكولومبيا أي مكان تواجد تجار المخدرات وكمنطقة تجارة حرة من ناحية أخرى لغسل متحصلات تهريب المخدرات.

وتوضح الحالة 25 أيضًا طريقة التحايل على عملية كيمبرلي عن طريق إرسال الماس عبر دولة الإمارات ثم إعادة إرساله مع شهادة تشير إلى تعدد بلدان التعدين لتسهيل غسل متحصلات الجرائم المرتكبة في بلجيكا.

الحالة 24: تاجر ألماس متورط في الفساد والاتجار بالمخدرات والأسلحة

في عام 2011، قدم وسيط مالي تقرير معاملات مشبوهة إلى مكتب الإبلاغ عن غسل الأموال في سويسرا حول عميله "س" الذي جمع ثروته من تجارة الماس والمعادن الثمينة في أفريقيا لصالح نظرائه في الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي. في البداية، تم الاحتفاظ بالأصول في حسابات فروع مختلفة للبنوك الأوروبية في سويسرا. وفي عام 2004، نقل "س" هذه الأصول إلى بنك أجنبي آخر في سويسرا – وهو الذي قدم التقرير إلى مكتب الإبلاغ.

ومن خلال البحث في قاعدة البيانات الخارجية، اكتشف البنك أن "س" وشركته "ج" يخضعان للعقوبات التي أصدرتها

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

السلطات الأمريكية (زعماء تجار المخدرات المدرجين من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية) بتهمة تهريب الأسلحة والمخدرات. ويُعتقد أيضًا أن "س" عضو في منظمة إجرامية. كما أشار مقال صحفي إلى أن "س" متورط في قضية تهريب أسلحة وفساد قضاة وغسل أموال في إحدى دول أمريكا الجنوبية - حيث كان يُعرف بعمله كمطور عقاري.

أكد تحليل مكتب الإبلاغ عن غسل الأموال في سويسرا الاشتباه حول الوسيط المالي وسلط الضوء أيضًا على عناصر أخرى. وتم الحصول على معلومات مهمة جدًا أيضًا من وحدات المعلومات المالية في الدول الأخرى التي منحت الإذن بنقل هذه المعلومات إلى سلطات الادعاء السويسرية المختصة.

الجريمة / الجرائم الأصلية	الاتجار بالأسلحة، الاتجار بالمخدرات، الفساد
مرحلة التجارة	تجارة الماس الخام (تجارة الماس في أفريقيا)
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	التمويه
التدفق التجاري / المال	-
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	التحويلات الوطنية
المبالغ المعنية	-
مؤشرات علامات الإنذار	■ الارتباط بالمنظمات الإجرامية ■ تحويل الأموال من حسابات مختلفة إلى حساب آخر يتولى بنك أجنبي إدارته
المصدر	سويسرا (الاستجابة لخطة الجمع المحدودة، 2013)

الحالة 25: غسل الماس غير المشروع عن طريق التهريب والمراكز المالية

حققت الشرطة في أنتويرب في عملية احتيال واسعة النطاق للماس، حيث قامت عائلة بتهريب الماس بقيمة تقدر بنحو 1.3 مليار يورو على مدار عدة سنوات. لم يتم ذكر اسم العائلة، ويُعتقد أن معظم الدخل الناتج عن المخطط تم تصديره إلى لبنان. بدأ التحقيق بعد تحذير تلقّاه جهاز أمن الدولة بأن العائلة لها علاقات مع تجار معروفين في الماس غير المشروع. ويُزعم أن الماس تم جلبه إلى أنتويرب ثم تم تصديره، وتمت العمليتان بدون توثيق، للتهرب من دفع مبالغ ضخمة من الضرائب. وكان الماس غير القانوني، بما في ذلك الحجارة القادمة من مناطق النزاع (ماس يُحتمل أنه مؤجج للنزاع) مخلوطًا بالماس القانوني وتشير شهادة عملية كيمبرلي الخاصة بالشحنة بأكملها إلى أن الماس منشأه عدة دول تعدين. وتمكنت الأسرة من الالتفاف على نظام كيمبرلي عن طريق تمرير الحجارة عبر الإمارات العربية المتحدة وسويسرا قبل إحضارها إلى بلجيكا. وفي الوقت نفسه، تم غسل الأرباح عن طريق الفواتير المزورة ومسك الدفاتر المزورة.

الجريمة / الجرائم الأصلية	تهريب الماس، التهرب الضريبي/الاحتيال الضريبي، الفواتير المزورة، مسك الدفاتر المزورة
مرحلة التجارة	تجارة الماس الخام
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	-

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

التدفق التجاري / المال	لبنان (الأموال الداخلة)، بلجيكا (السلع الداخلة)، الإمارات العربية المتحدة (السلع الداخلة والخارجة)، سويسرا (السلع الداخلة والخارجة)
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	
المبالغ المعنية	1.3 مليار يورو
مؤشرات علامات الإنذار	■ ارتباط بتجار ماس غير قانوني معروفين ■ يبدو أن المستندات مزورة
المصدر	■ مصدر مفتوح: فلاندرز توداي (2012)

الحالة 26: استخدام الشركات في منطقة التجارة الحرة - الاحتيال في الماس

تتضمن هذه الحالة عملية احتيال واسعة النطاق استهدفت 220 مشتبهًا بهم. وفقًا للمصادر المفتوحة، تُقدَّر قيمة الاحتيال بـ 800 مليون يورو. وشمل التحقيق 220 شخصًا، بينهم 107 تجار وشركات تجارة ألماس متهمين بتزوير المستندات وغسل الأموال والتآمر الإجرامي.

تتمحور الحالة حول الشركة "أ"، التي كانت في السابق تمارس شبه احتكار على تسليم الماس، لكن السلطات أغلقتها في عام 2005 بعد أن أوقفت ساعيًا وبحوزته مبلغ ضخم من المال.

أشار التحقيق إلى أن الشركة كانت تستخدم *منطقة التجارة الحرة* في جنيف، والتي تهدف إلى تبسيط القيود الجمركية، لتهريب الماس والتهرب من الضرائب. وتعاونت السلطات السويسرية وسلمت أكثر من 35 ألف ملف شحن استولت عليها من الشركة "أ"، أثبتت أن الماس الذي كان من المفترض تصديره، قد تمت إعادة توجيهه بدلًا من ذلك إلى أنتويرب لبيعه في السوق السوداء.

تم التعرف على المشتبه بهم الـ 220 من أربع مجموعات احتيال تستخدمها الشركة "أ" لغسل الأموال وتجنب الضرائب.

في عام 2012، وصلت القضية إلى المحكمة. اتهمت النيابة 36 شركة ألماس و96 شخصًا بتهم مختلفة، وتمثلت القضية الرئيسية بالاحتيال. تم اتهام أحد عشر موظفًا من موظفي الشركة بإدارة خدمة بريد سريع تنقل الماس والمجوهرات دون تقديم الإفصاحات القانونية المناسبة. وتتضمن القضية المعروضة على المحكمة مبلغ 66.7 مليون يورو.

الجريمة / الجرائم الأصلية	الاحتيال الضريبي، تزوير المستندات، التهريب
مرحلة التجارة	تجارة الماس الخام والمصقول
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	-
التدفق التجاري / المال	-
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	-

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

المبالغ المعنية	66.7 مليون يورو
مؤشرات علامات الإنذار	يبدو أن المستندات مزورة
المصدر	مصدر مفتوح: فلاندرز توداي (2013)، بورصة الماس الدولية (2012)

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الحالة 27: الاحتيال الضريبي وغسل الأموال من خلال المراكز المالية/التجارية

خضعت الشركة "د"، إحدى الشركات الأساسية في السوق، للتحقيق، وهرب مديروها التنفيذيون من بلجيكا، عندما كشف أحد موظفي الشركة في عام 2006 كيف قامت الشركة "د" بتجارة الماس وإخراجه من إفريقيا لسنوات، متجنبة الضرائب عن طريق عقد صفقات عبر دبي وتل أبيب وجنيف، ثم نقل الأرباح مجددًا إلى بلجيكا. الموظف السابق مواطن بلجيكي ويحمل الجنسية الإسرائيلية، وقد أمضى سنوات أيضًا في أفريقيا وجنوب شرق آسيا.

بحسب الاتهامات، تاجرت الشركة "د" بالماس وأخرجته من أنغولا والكونغو على مدى سنوات، متجنبة الضرائب عن طريق القيام بالمعاملات عبر دبي وسويسرا وإسرائيل. ويُزعم أن ممثلي الشركة حصلوا على مليارات اليورو عن طريق شراء الماس بسعر رخيص في السوق السوداء في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ثم تداولوا الحجارة في شركات في دبي وتل أبيب وجنيف لتحقيق الربح وقاموا بغسل المتحصلات. في وقت لاحق، باعوا الماس لشركات في بلجيكا، بسعر أعلى قليلًا فقط مما دفعوه في دبي وجنيف - لذا لم يدفعوا الضرائب في بلجيكا إلا على الفرق بين المعدلات وكانت الضرائب لا تُذكر.

يعتقد المسؤولون الذين حققوا في القضية أن الشركة "د" لم تُفصح عن مبالغ كبيرة من أرباحها وقامت بنقل الأموال إلى الخارج. ويُعتقد أنها قامت بغسل الأموال من خلال مخطط معقّد يضمّ حوالي عشرين شركة وبنكًا حول العالم يديرها أفراد عائلات المشتبه بهما الرئيسيَين.

في وقت مبكر من هذا العام، توصلت الشركة "د" إلى تسوية مع السلطات البلجيكية، حيث وافقت على دفع مبلغ قدره 150 مليون يورو.

الجريمة / الجرائم الأصلية	الاحتيال، التهرب الضريبي/الاحتيال الضريبي
مرحلة التجارة	تجارة الماس الخام
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	-
التدفق التجاري / المال	■ أنغولا (سلعة خارجة)، الكونغو (سلعة خارجة)، دبي (سلع داخلة/خارجة)، تل أبيب (سلعة داخلة/خارجة)، جنيف (سلعة داخلة/خارجة)، بلجيكا (سلعة داخلة/خارجة) ■ دبي (أموال داخلة/خارجة)، تل أبيب (أموال داخلة/خارجة)، جنيف (أموال داخلة/خارجة)، بلجيكا (أموال داخلة)
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	التحويلات الدولية
المبالغ المعنية	بين 2 و3 مليار يورو
مؤشرات علامات الإنذار	فتح أفراد الأسرة العديد من الشركات والحسابات المصرفية
المصدر	مصدر مفتوح

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الحالة 28: غسل متحصلات المخدرات عن طريق محل بيع المجوهرات بالجملة في الخارج

تمت مصادرة ذهب وفضة ومجوهرات بقيمة تزيد عن 40 مليون دولار أمريكي في قضية غسل أموال دولية.

وجهت الولايات المتحدة الأمريكية اتهامًا لشركة خارجية متورطة في تبادل البيزو بشكل غير مشروع في السوق السوداء، وعملية غسل أموال يتم من خلالها استبدال متحصلات المخدرات المكتسبة في الولايات المتحدة بالبيزو الكولومبي ثم استخدامها لشراء البضائع في *منطقة كولون الحرة في كولون، بنما*. وأثناء التحقيق، تم تحديد شخصين طبيعيين هما من كبار غاسلي الأموال المقيمين في بنما. واستخدم الاثنان شركة مجوهرات تبيع بالجملة، وتعمل في بيع المجوهرات الذهبية والفضية والمعادن الثمينة للعديد من عملاء التجزئة والجملة في جميع أنحاء أمريكا الوسطى والجنوبية وفي أوروبا والشرق الأوسط، وشركة ذات صلة لتسهيل أنشطة غسل الأموال غير المشروعة.

وبناء على تحقيق مشترك أجرته الولايات المتحدة وبنما، تم اتهام الشخصَين الطبيعيَين والشركات ذات الصلة بغسل ملايين الدولارات من متحصلات المخدرات من خلال الشركات المذكورة في بنما.

ووفقًا للأدلة التي تم تقديمها في هذه القضية، تم إرسال متحصلات المخدرات من الولايات المتحدة إلى بنما من خلال تحصيل المبالغ النقدية والتحويلات البرقية والشيكات المصرفية والشيكات المصرفية الصادرة عن أطراف ثالثة. ومن خلال الشركات التي تمارس مجموعةً أعمالًا تجارية تتخطى قيمتها 100 مليون دولار أمريكي سنويًا، تبيّن أن العملاء المقيمين في أمريكا الجنوبية بشكل أساسي كانوا يقومون بغسل ملايين الدولارات من أموال المخدرات من الولايات المتحدة من خلال شراء المجوهرات بكميات كبيرة. ووفقًا لوثائق المحكمة، كانت الشركات متورطة بشكل كبير في سوق صرف البيزو في السوق السوداء.

في 17 مايو 2006، وقع قاضي المحكمة الجزئية الأمريكية أمرًا نهائيًا بالمصادرة يأمر حكومة بنما بنقل الوصاية على الأصول التي تم الاستيلاء عليها في بنما إلى حكومة الولايات المتحدة. وتشمل الأصول المنقولة إلى الولايات المتحدة حوالي 468 صندوقًا من المجوهرات الذهبية والفضية، بالإضافة إلى الأحجار الكريمة والساعات، تزن عشرة أطنان، تم حجزها من شركة المجوهرات بالجملة.

من الحكم:

"تمثل الأسلوب الأساسي في بيع المجوهرات لأمراء المخدرات، مع العلم أنه تم دفع ثمنها من أموال المخدرات، مما يسمح لهم بتحويل الأموال القذرة إلى مجوهرات نظيفة لامعة".

الجريمة / الجرائم الأصلية	الاتجار بالمخدرات
مرحلة التجارة	البيع بالجملة
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	الإيداع والتمويه
التدفق التجاري / المال	■ من الولايات المتحدة إلى بنما (المال) ■ من بنما إلى كولومبيا (المجوهرات)

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

أنواع الأنشطة المالية/التجارية	■ عمليات تحصيل النقد عبر الحدود والتحويلات البرقية والشيكات المصرفية والشيكات الصادرة عن طرف ثالث ■ تحويل الدولار الأمريكي إلى البيزو الكولومبي
المبالغ المعنية	مصادرة مجوهرات بقيمة 40 مليون دولار
مؤشرات علامات الإنذار	■ استخدام الشيكات المصرفية والشيكات الصادرة عن طرف ثالث لشراء المجوهرات ■ إيداع الشيكات المصرفية والشيكات الصادرة عن طرف ثالث في حساب يديره تاجر مجوهرات بالجملة/التجزئة. ■ معاملة دولية غير عادية/شيكات بمبالغ كبيرة تم تحويلها/إيداعها في حساب تاجر مجوهرات بالجملة/التجزئة ■ يتم تحويل الأموال من بلد مختلف عن البلد الذي يتم إرسال السلعة إليه
المصدر	مصدر مفتوح: ■ وزارة العدل الأمريكية (2013)، المحكمة الجزئية الأمريكية (غير مؤكد)

الطريقة السادسة: تهريب الماس والنقد

يتم تهريب الماس إلى الدولة لعدة أغراض:

أ) بيع الماس أو المجوهرات المكتسبة بشكل غير قانوني، إما عن طريق التعدين غير القانوني أو عن طريق السرقة أو السطو أو عن طريق المجرمين الذين يقبلون الماس كوسيلة للدفع ويقومون بغسله من خلال تهريبه إلى الخارج.

ب) إخفاء القيمة وتخزين الثروة في دولة أخرى وبالتالي تجنب المصادرة.

ج) كجزء من مخطط غسل الأموال لبيع الماس والمجوهرات التي يتم شراؤها بمتحصلات الجريمة.

د) كجزء من مخطط تمويل الإرهاب، حيث يتم تم شراء الماس بأموال نظيفة بغرض تمويل المنظمات الإرهابية.

وقدم معظم أعضاء الفريق حالات متعلقة بتهريب الماس: أستراليا، والنمسا، وبلجيكا، وكندا، وإسرائيل، وهولندا، وروسيا، وسيراليون، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة. توفر المعلومات مفتوحة المصدر أمثلة إضافية لحالات تم فيها تهريب الماس في البرازيل وجنوب أفريقيا وإسرائيل. وتقدم هذه الحالات مؤشرًا واضحًا على وجود تجارة غير مشروعة. وفي إطار هذا التقرير لا يمكن تحديد حجم التجارة غير المشروعة فهذا غير مشمول ضمن نطاق المشروع. ومع ذلك، تشير الحالات التي قدمها أعضاء الفريق والمناقشات التي جرت في اجتماعات الفريق والمعلومات مفتوحة المصدر إلى أن التجارة غير المشروعة تطرح مشكلة كبيرة. قد تسهل التجارة غير المشروعة جميع الأغراض المفصلة أعلاه.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

وتظهر حالتان أيضًا قيام تجار الماس بتهريب الأموال النقدية. تشكل المعاملات النقدية جزءًا من تجارة الماس. في الحالات التي يتم فيها استخدام التجارة لغسل الأموال المكتسبة بشكل غير مشروع، يمكن أيضًا استخدام المعاملات النقدية. وقد يشكل تهريب الأموال النقدية جزءًا من مخطط غسل الأموال، أو قد يتم أيضًا كجزء من مخطط لتجنب دفع الضرائب.

القضية 29: الاتجار غير المشروع بالماس والمجوهرات
تم توقيف السيد "ن"، وهو مواطن هندي وصل على متن رحلة جوية من دبي، لتفتيشه على الجمارك من قبل المسؤولين في مطار موسكو أثناء محاولته المرور عبر الممر الأخضر للمسافرين الذين ليس لديهم ما يصرّحون عنه. أسفر تفتيش الأمتعة والتفتيش الجسدي الذي أعقب ذلك عن عدة قطع من المجوهرات (قلادة وأقراط) وما مجموعه 30401 ماسة طبيعية بقيمة 4691047 روبلًا روسيًا، وتمت مصادرتها جميعها.

الجريمة / الجرائم الأصلية	تهريب الماس
مرحلة التجارة	التجارة الخام غير المشروعة، وتجارة المجوهرات غير المشروعة
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	-
التدفق التجاري / المال	الإمارات العربية المتحدة إلى روسيا
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	النقل المادي للماس
المبالغ المعنية	4691047 روبلًا روسيًا
مؤشرات علامات الإنذار	-
المصدر	روسيا (الاستجابة لخطة الجمع، 2013)

الحالة 30: تهريب الماس المصقول
ألقت شرطة جنوب أفريقيا القبض على رجل قالت إنه ابتلع 220 ماسة مصقولة في محاولة لتهريبها خارج البلاد. وتم القبض على الرجل أثناء انتظاره للصعود إلى الطائرة في مطار جوهانسبرج. وقال المسؤولون إن فحصًا جسديًا كشف عن الماس الذي ابتلعه، بقيمة 2.3 مليون دولار (1.4 مليون جنيه إسترليني؛ 1.8 مليون يورو). وكان الرجل مسافرًا إلى دبي. وبحسب المعلومات، تعتقد السلطات أن الرجل ينتمي إلى عصابة تهريب. وألقي القبض على رجل آخر في مارس وهو يحاول تهريب الماس إلى خارج البلاد بطريقة مماثلة.

الجريمة / الجرائم الأصلية	تهريب الماس
مرحلة التجارة	-
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	-

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

التدفق التجاري / المال	جنوب أفريقيا – السلع الخارجة دبي – السلع الواردة
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	-
المبالغ المعنية	2.3 مليون دولار أمريكي
مؤشرات علامات الإنذار	-
المصدر	جنوب أفريقيا (الاستجابة لخطة الجمع، 2013) مصدر مفتوح: بي بي سي (2012)
الحالة 31: الاتجار غير المشروع بالماس	
أطلقت بورصة الماس صفارة الإنذار على أحد المتداولين يبدو أنه منخرط بنشاط في التجارة مع فنزويلا. وقال التاجر، الذي كان يدعي أنه يمثل بورصة الماس، إنه عضو في بورصة أخرى للماس وفي الاتحاد العالمي لبورصات الماس. وقيل إنه قدم طلبًا، باسم بورصة الماس، إلى حكومة بنما لإعلان مقر أعماله "منطقة حرة". في غياب شهادة كيمبرلي الرسمية، يعتبر الماس الخام الفنزويلي الذي يبيعه التاجر في بورصة الماس غير قانوني.	
الجريمة / الجرائم الأصلية	تهريب الماس وتزوير الوثائق
مرحلة التجارة	تجارة الماس الخام
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	-
التدفق التجاري / المال	من فنزويلا إلى بنما (تهريب مشتبه به)
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	-
المبالغ المعنية	-
مؤشرات علامات الإنذار	عدم وجود شهادة عملية كيمبرلي للماس الخام أو وجود ما يدل على أن الشهادة مزورة
المصدر	مصدر مفتوح: تاسي أل تي دي (2008)

الحالة 32: شبكة تهريب الماس	
أدى التحقيق في قضية تهرب ضريبي مشتبه بها لامرأة تدير روضة أطفال صغيرة إلى اكتشاف شبكة لتهريب الماس. ووفقًا لسلطات الضرائب، تعمل الشبكة في إسرائيل وبلجيكا وروسيا. وأثناء التحقيق في روضة الأطفال، وجد المحققون أن زوج المالكة سافر إلى الخارج 245 مرة في السنوات الثماني الماضية، في رحلات لم تتخطَّ معظمها اليومين. وأثناء التحقيق تم القبض على 15 رجلًا وامرأة، جميعهم يشتبه في تورطهم في شبكة التهريب. وكان المشتبه بهم أقارب زُعم أنهم نفذوا أكثر من 500 عملية من عمليات الماس تصل قيمتها إلى مئات آلاف الدولارات الأمريكية، وتلقّوا 600 دولار أمريكي لكل رحلة بالإضافة إلى نفقات السفر. ومن بين المشتبه بهم مديرون تنفيذيون في مجال التكنولوجيا المتطورة ومستشار تعليمي. ويضيف التقرير أن الماس كان مخبأ داخل أعضاء الجسم "الخاصة".	
الجريمة / الجرائم الأصلية	التهريب
مرحلة التجارة	-
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	-
التدفق التجاري / المال	■ روسيا إلى إسرائيل، بلجيكا إلى إسرائيل (تجارة غير مشروعة) ■ إسرائيل إلى بلجيكا، إسرائيل إلى روسيا (تجارة غير مشروعة)
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	-
المبالغ المعنية	مئات آلاف الدولارات
مؤشرات علامات الإنذار	■ تورط أفراد الأسرة ■ السفر المتكرر إلى الخارج
المصدر	■ مصدر مفتوح: هآرتس (2008)

التقنية: تهريب الأموال النقدية عن طريق تاجر الماس

الحالة 33: تهريب أموال نقدية من قبل موظف في شركة الماس	
تم العثور على موظف في شركة ألماس بحوزته مبلغ كبير من النقود وهو في طريقه من جنوب إفريقيا وكانت النقود مخبأة. لم يقدم المشتبه به توضيحًا مرضيًا عن مصدر الأموال. تمت مصادرة المبالغ النقدية واتهام المتهم بمخالفة قانون منع الجريمة المنظمة لسنة 2004 (القانون رقم 29 لسنة 2004). يجري حاليًا تحليل صافي ثروة المشتبه به.	
الجريمة / الجرائم الأصلية	مخالفات جمركية
مرحلة التجارة	-
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	-

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

التدفق التجاري / المال	جنوب أفريقيا إلى ناميبيا (مال)
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	التحويل المادي للنقد
المبالغ المعنية	-
مؤشرات علامات الإنذار	معاملات نقدية يجريها موظف في شركة الماس
المصدر	ناميبيا (الاستجابة لخطة الجمع، 2013)

الحالة 34: تهريب الأموال النقدية من قبل تاجر الماس والتحويلات الدولية من كيانات لا علاقة لها بتجارة الماس من خلال حساب تاجر الماس

قبضت الجمارك على الشخص "أ" عند مغادرته البلاد، وهو يحمل نقودًا بمبلغ أعلى من المبلغ الذي أفصح عنه.

كشفت التحقيقات الإضافية التي أجرتها هيئة حظر غسل الأموال الإسرائيلية عن وجود عدد من تقارير الأنشطة غير العادية التي تفيد بأن الشخص "أ" كان متورطًا في العديد من الشركات العاملة في تجارة الماس. وكشفت التحقيقات أيضًا أن الشخص "أ" قدم 13 إقرارًا جمركيًا حول نقل العملات الأجنبية عبر الحدود بين العام 2003 والعام 2008. أظهرت الإقرارات تناقضات وأخطاءً في البيانات التي قدّمها الشخص (أ)، على سبيل المثال، حذف حروفًا من اسمه، حرَّفَ رقم هويته، بيانات غير مقروءة، إدخال رقم جواز سفره بدلًا من رقم الهوية، بطريقة جعلت مقارنة البيانات ذات الصلة واسترجاعها شبه مستحيلة.

تمت مطابقة المعاملات المصرفية التي قام بها الشخص "أ" مع تواريخ خروجه ودخوله من/إلى الدولة.

وأظهر ذلك حالات إضافية حيث تم بعد أيام قليلة من وصوله إلى البلاد إيداع عملة أجنبية بمبلغ أعلى من حد الإفصاح في حسابه المصرفي دون أن يقدم الشخص إقرارًا بالعملة إلى الجمارك أثناء دخوله إلى البلاد.

علاوة على ذلك، أظهرت تقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بحسابات الماس المخصصة للشركات المرتبطة بالشخص "أ" أن البنوك أبلغت عن تحويلات قيمة مقابل صادرات من كيان أجنبي لم يكن معروفًا أنه يتاجر بالماس. كان اسم الكيان مشابهًا لأسماء شركة خدمات مالية. قدمت هيئة حظر غسل الأموال الإسرائيلية طلبًا إلى وحدة معلومات مالية أخرى للحصول على معلومات أكدت الاشتباه في أن الشركة الدائنة معروفة بأنها مكتب خدمات مالية.

وهذا يؤكد الاشتباه في أن الشخص "أ" استخدم حسابات الماس المخصصة له "كخط إمداد" لإجراء تحويلات كبيرة بالعملة الأجنبية، لتبدو وكأنها دفعات لأنشطة تصدير/استيراد للماس.

تمت إحالة الشخص "أ" إلى لجنة العقوبات التي قررت فرض عقوبة مالية بقيمة 80 ألف شيكل عليه. وبعد الاستئناف تم تخفيض المبلغ إلى 7,500 شيكل.

الجريمة / الجرائم الأصلية	تهريب النقد
مرحلة التجارة	-
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	الإيداع والتمويه

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

التدفق التجاري / المال	-
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	إيداع نقدي، تحويلات دولية
المبالغ المعنية	-
مؤشرات علامات الإنذار	■ التناقضات والأخطاء في البيانات المقدمة (الإقرارات الجمركية) ■ تقارب الوقت بين دخول البلاد وإيداع العملات الأجنبية في الحساب ■ إيداع العملات الأجنبية في حساب تاجر الماس دون تقديم إقرار جمركي عن دخول الأموال إلى البلاد ■ المعاملات في حساب الماس من/إلى شركات الخدمات المالية
المصدر	إسرائيل (الاستجابة لخطة الجمع، 2013)

الطريقة السابعة: الارتباط بتجارة الذهب و/أو الأحجار الكريمة الأخرى أو استخدامها

تعرض العديد من الحالات الموضحة أعلاه وجود صلة بين غسل الأموال من خلال الماس وغسل الأموال من خلال الأحجار الكريمة الأخرى و/أو الذهب. وبما أن المشروع ركز في البداية على كل من الماس والأحجار الكريمة الأخرى، تم تقديم الحالات ذات الصلة قبل تضييق نطاق المشروع ليقتصر على الماس فقط. تعرض حالات إضافية قليلة روابط مماثلة. هذه مجرد إشارة أولية إلى استخدام الذهب و/أو الأحجار الكريمة الأخرى في مخططات غسل الأموال. ولا بد من إجراء بحث إضافي لفهم خصائص التجارة في هذه السلع وتحديد نقاط ضعفها أمام غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى استخدامها عمليًا لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الحالة 35: العلاقة بين متحصلات الاتجار بالمخدرات والمجوهرات الماسية المستخدمة كعملة	
تتعلق هذه القضية بساعي/متاجر مخدرات تم العثور عليه وهو يحمل ما قيمته 40 ألف دولار كندي من أموال المخدرات. تحتوي حقيبة النقود الخاصة بالساعي أيضًا على كمية من المجوهرات *الماسية وأحجار الياقوت الكريمة* تقدر قيمتها مجتمعة بـ60 ألف دولار كندي. وقد تم تقييم المجوهرات من قبل طرف ثالث. أدرجت قيمة التقييم المجوهرات بقيمتها النقدية إذا تم بيعها بالجملة (أقل بقليل من الجملة). (بصرف النظر عن التقييم الذي تم الحصول عليه، فإن تجارة المجوهرات لم تتم بعد في هذه الحالة حيث يتم استخدام الماس/الأحجار الكريمة بين المجرمين كعملة بديلة).	
الجريمة / الجرائم الأصلية	الاتجار بالمخدرات
مرحلة التجارة	تقييم القيمة
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	-
التدفق التجاري / المال	-
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	النقل المادي للنقد

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

	النقل المادي للمجوهرات الماسية
المبالغ المعنية	60 ألف دولار كندي
مؤشرات علامات الإنذار	■ طلب تقييم المجوهرات مرتفعة القيمة عندما يكون مصدر الحجارة غير واضح ■ يطلب العميل (وهو ليس تاجر ألماس أو صائغًا) سعر الجملة للمجوهرات التي يحاول بيعها.
المصدر	كندا (الاستجابة لخطة الجمع، 2013)

الفصل التاسع: تمويل الإرهاب عن طريق تجارة الماس[135]

لم يقدم أعضاء الفريق سوى عددًا قليلًا من الحالات حول تمويل الإرهاب المرتبط بتجارة الماس. وقدمت كندا والولايات المتحدة معلومات إضافية بناءً على تحليل تقارير الأنشطة المشبوهة. تتعلق تقارير الأنشطة المشبوهة وإحدى الحالات التي قدمتها الولايات المتحدة بالبنك اللبناني الكندي (الحالة 37 أدناه). في حين يمكن العثور على مؤشرات على تورط منظمة إرهابية في تجارة الماس في معلومات مفتوحة المصدر[136]، فإن هذه المؤشرات في هذه المرحلة تقتصر على الحالات الواردة من أعضاء الفريق[137].

التقنية: زيادة رأس المال لدعم شبكة إرهابية

الحالة 36: زيادة رأس المال لدعم شبكة إرهابية

تلقت وحدة المعلومات المالية البلجيكية إفصاحًا من مدقق حسابات بخصوص الشركة "أ". ولاحظ أن السيد "س"، مدير الشركة "أ"، قام بزيادة رأس مال الشركة بعدة ملايين من اليورو. ووجد المدقق أن مصدر الأموال غير معروف مما أثار اشتباهه. علاوة على ذلك، يبدو أن الشركة "أ" هي شركة غير نشطة.

وبصرف النظر عن كشف المدقق للموضوع، كشف كاتب العدل الذي أبرم العقد والبنك الذي يدير حساب الشركة "أ" أيضًا عن هذه الحقائق إلى وحدة المعلومات المالية البلجيكية. ومن خلال زيادة رأس المال عن طريق مساهمة عينية، حصل السيد "س" على حصة أغلبية في الشركة "أ".

كان السيد "س" قد طلب اللجوء من الشرق الأوسط. والشركة "أ" عبارة عن متجر ليلي، مما يُعتبر من الأعمال الحساسة في مجال تمويل الإرهاب. تم إجراء إيداعات نقدية متعددة في حساب الشركة "أ". وكان السيد "س" معروفًا لدى الشرطة لعلاقاته مع منظمة إرهابية. كان يشتبه في قيامه بتوظيف أجانب غير شرعيين واستخدام أرباح المتجر الليلي لتمويل الأنشطة الإرهابية. تم إرسال جزء من أرباح المتجر الليلي إلى الشرق الأوسط لدعم شبكة إرهابية.

[135] حالة منقّحة من وحدة المعلومات المالية، إنفاذ القانون، حالات / تحقيقات مفتوحة المصدر.

[136] في أبريل 2003، نشرت منظمة Global Witness تقريرًا يزعم أنه يقدم "أدلة تؤكد تورط تنظيم القاعدة في تجارة الماس الخام منذ التسعينيات. أولًا في كينيا وتنزانيا ثم في سيراليون وليبيريا، حيث بدأوا يهتمّون بتجارة الماس في عام 1998، في أعقاب الحملة على أنشطتهم المالية بعد تفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا. يمكن مراجعة Global Witness (2003).

تم نشر معلومات إضافية في: لجنة الحقيقة والمصالحة بجمهورية ليبيريا (2009)، الصفحة 30.

يمكن أيضًا مراجعة فرح، دوغلاس (2005): "تم استخدام الماس أيضًا على نطاق واسع من قبل حزب الله وغيره من الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط التي تتمتع بتقليد طويل في الحصول على الماس في غرب إفريقيا".

[137] تم تقديم حالتين أيضًا في تقرير التطبيقات الخاص بالفاتف (2003) والذي تضمن قسمًا عن الماس.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

علاوة على ذلك، كشفت بعض العناصر عن وجود صلة بين الأموال المستثمرة والماس المؤجج للنزاعات لدى الجماعات الإرهابية. وهذا ما عزز المؤشرات الخطيرة على وجود تمويلٍ للإرهاب.	
الجريمة / الجرائم الأصلية	تمويل الإرهاب، وتجارة الماس المؤجج للنزاعات
مرحلة التجارة	البيع بالجملة
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	-
التدفق التجاري / المال	أوروبا إلى الشرق الأوسط (المال)
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	ودائع نقدية وزيادة رأس المال
المبالغ المعنية	ملايين اليورو
مؤشرات علامات الإنذار	■ أصل الأموال غير معروف ■ استخدام شركة غير ناشطة ■ استخدام الأعمال الحساسة (متجر ليلي) ■ إيداعات نقدية متعددة تليها تحويلات دولية ■ الارتباط بمنظمة إرهابية
المصدر	بلجيكا (الاستجابة لخطة الجمع، 2013)

التقنية: استخدام الأعمال المشروعة

وكما هو الحال في قضايا غسل الأموال العادية، غالبًا ما تُستخدم الأعمال التجارية المشروعة كغطاء لتحويل الأموال إلى المنظمات الإرهابية. وتستخدم الكيانات المعنية أيضًا الأموال القادمة من تهريب الماس أو الاتجار بالمخدرات لدعم هذه المنظمات.

الحالة 38 حالةٌ مفتوحة المصدر، وبالتالي تحتوي على القليل من المؤشرات حول *طريقة العمل*. وعلى الرغم من وجود مؤشرات على دعم الإرهابيين في الولايات المتحدة، لم تتم إدانة الشخص الرئيسي بهذا الأمر في بلجيكا.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الحالة 37: شركات سيارات لنقل القيمة

كشف تحقيق أجرته إدارة مكافحة المخدرات وجهات إنفاذ القانون الفيدرالية الأخرى مخططًا لغسل الأموال من خلال النظام المالي الأمريكي وسوق السيارات المستعملة في الولايات المتحدة. وكجزء من المخطط، يتم تحويل الأموال من لبنان إلى الولايات المتحدة من أجل شراء السيارات المستعملة، والتي يتم شحنها إلى غرب أفريقيا وبيعها نقدًا. ويتم بعد ذلك تحويل المتحصلات النقدية من مبيعات السيارات هذه، إلى جانب متحصلات الاتجار بالمخدرات والجرائم الأخرى، إلى لبنان. وغالبًا ما يتم نقل الأموال النقدية من خلال تهريب النقد بكميات كبيرة. في عام 2012، أصدرت المحكمة الجزئية الأمريكية في المنطقة الجنوبية من نيويورك شكوى مدنية بشأن غسل الأموال وإجراءات مصادرة "عينية" شملت عددًا من المؤسسات المالية اللبنانية ومكاتب الصرافة.

ذكرت الشكوى المدنية أنه قبل أن تحدده شبكة مكافحة الجرائم المالية ككيان يثير قلقًا أساسيًا بشأن غسل الأموال في إجراء بموجب المادة 311 (من القانون الوطني الأمريكي)، كانت ضوابط البنك اللبناني الكندي لمكافحة غسل الأموال ضعيفة، وفي الواقع، تعامل عن علم مع الكيانات التي يسيطر عليها حزب الله والأفراد والكيانات المرتبطة بتهريب الماس الأفريقي وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات من بين أمور أخرى. ذكرت الشكوى المدنية أيضًا أن البنك اللبناني الكندي حافظ على علاقة مصرفية مع الأفراد والكيانات المشاركة في تجارة تهريب الماس الأفريقي.

بشكل إجمالي، تمر مئات الملايين من الدولارات سنويًا عبر الحسابات التي يحتفظ بها بشكل أساسي رجال أعمال مسلمون شيعة في غرب إفريقيا، والعديد منهم من أنصار حزب الله المعروفين، ويتاجرون في كل شيء بدءًا من **الماس الخام** إلى مستحضرات التجميل والدجاج المجمد، وفقًا لأشخاص لديهم معلومات عن الموضوع في الولايات المتحدة وأوروبا. ويبدو أن الشركات تعمل كواجهات لحزب الله لنقل جميع أنواع الأموال المشبوهة، لحسابه الخاص أو لصالح آخرين.

وسمح هذا النظام لحزب الله بإخفاء مصادر ثروته وتورطه في مجموعة من المؤسسات التجارية.

الجريمة / الجرائم الأصلية	تهريب الماس وتجارة المخدرات
مرحلة التجارة	
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	
التدفق التجاري / المال	■ لبنان (أموال داخلة) ■ غرب أفريقيا (سيارات خارجة) ■ لبنان (أموال خارجة)
أنواع الأنشطة المالية/التجارية	
المبالغ المعنية	
مؤشرات علامات الإنذار	■ استخدام الأعمال المشروعة ■ استخدام البضائع لتحويل الأموال ■ الارتباط بتنظيم إرهابي ■ تهريب الأموال النقدية بكميات كبيرة

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

المصدر	الولايات المتحدة (الاستجابة لخطة الجمع، 2013) مصدر مفتوح: صحيفة نيويورك تايمز (2011)

الحالة 38: شركات تغطية لتحويل الأموال	
أدرجت وزارة المالية الأمريكية قاسم تاج الدين وعبد المنعم قبيسي، وهما مؤيدان لمنظمة حزب الله الإرهابية مقيمان في أفريقيا على قائمة العقوبات بموجب الأمر التنفيذي 13224. ويستهدف الأمر التنفيذي 13224 الإرهابيين ومن يقدم الدعم للإرهابيين أو الأعمال الإرهابية من خلال تجميد أي أصول يمتلكونها في الولاية القضائية الأمريكية ومنع الأشخاص الأمريكيين من الانخراط في أي معاملات معهم. ويقال إن قاسم تاج الدين هو مساهم مالي لحزب الله يدير شبكة من الشركات في لبنان وإفريقيا. وقد ساهم *بعشرات الملايين من الدولارات* لحزب الله وأرسل أموالًا إلى حزب الله من خلال شقيقه، أحد قادة حزب الله. وبالإضافة إلى ذلك، يدير قاسم تاج الدين وإخوته شركات تغطية لحزب الله في أفريقيا. في عام 2003، ألقي القبض على تاج الدين في بلجيكا بتهمة الاحتيال وغسل الأموال وتهريب الماس. عبد المنعم قبيسي من أنصار حزب الله وكان يقيم في كوت ديفوار. كان الممثل الشخصي للأمين العام لحزب الله حسن نصر الله. وتواصل القبيسي مع قادة حزب الله واستضاف كبار مسؤولي حزب الله الذين سافروا إلى كوت ديفوار وأجزاء أخرى من أفريقيا لجمع الأموال لحزب الله. ولعب القبيسي دورًا واضحًا في أنشطة حزب الله في كوت ديفوار، بما في ذلك التحدث في فعاليات جمع التبرعات لحزب الله ورعاية اجتماعات مع أعضاء رفيعي المستوى في المنظمة الإرهابية.	
الجريمة / الجرائم الأصلية	تمويل الإرهاب والاحتيال وغسل الأموال وتهريب الماس
مرحلة التجارة	
مرحلة غسل الأموال / تمويل الإرهاب	
التدفق التجاري / المال	
المصدر	مصدر مفتوح: وزارة المالية الأمريكية (2009)

قدمت كندا ثلاث حالات مرتبطة بمنظمة إرهابية مدرجة في كندا. وتتعلق الحالة الأولى بعدة شركات مجوهرات، يشتبه في قيام بعضها بإرسال أموال إلى التنظيم الإرهابي. كانت بعض شركات المجوهرات موجودة في كندا، وكذلك في دولتَين أجنبيتين (يشار إليهما فيما يلي باسم البلد "أ" والبلد "ب").

صعّب تشابه أسماء الشركات، وحقيقة أن العديد منها كانت مسجلة وتعمل في نفس العنوان، متابعة تدفق الأموال. طلبت بعض الشركات أموالًا لصالح شركات المجوهرات الأخرى الموجودة في الدولة "أ" ودولتَين أخريين.

تتعلق حالة أخرى بتقرير معاملة مشبوهة تم رفعه حول شركة مجوهرات يُعتقد أنها تدعم منظمة إرهابية مدرجة في كندا. مرة أخرى، تضمنت هذه القضية أسماءً شركات مجوهرات تجارية مماثلة مسجلة وتعمل من نفس العنوان. طلبت شركة المجوهرات أموالًا من كندا لصالح كيانات المجوهرات الأخرى في البلد "ب".

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

أما الحالة الأخيرة التي تربط بقطاع الماس فتدور حول أنشطة تمويل الإرهاب المحتملة وهي حالة شخص اعترضته السلطات الأجنبية وبحوزته الماس. ووفقًا للحالة، يشتبه في أن هذا الشخص كان يتصرف نيابة عن منظمة إرهابية.

وفي إطار تحليل تقرير المعاملة المشبوهة، قدمت الولايات المتحدة أيضًا العديد من تقارير المعاملات المشبوهة التي أبلغت عن أنشطة تمويل إرهاب مشتبه بها، بما في ذلك معاملات إجمالية يتخطى مجموعها ***3 مليارات دولار أمريكي***. يبدو أن تقارير الأنشطة المشبوهة تشير إلى المعاملات التي تم تحديدها حديثًا والتي تنطوي على أنشطة حدثت منذ 10 سنوات وشملت أفرادًا تم إدراجهم منذ ذلك الحين كإرهابيين من قبل وزارة المالية الأمريكية ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية. وأفاد آخرون عن معاملات تم تحديدها حديثًا تتعلق ببنوك لبنانية باتت مغلقة الآن، وسمحت لحزب الله بإجراء معاملات لجمع التبرعات.

الفصل العاشر: التدفقات المالية المتعلقة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشتبه بها والمرتبطة بقطاع الماس

تم جمع بعض المعلومات المحدودة للدراسة حول التدفقات المالية المتعلقة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشتبه فيها، من حيث صلتها بقطاع الماس. المعلومات نادرة بشكل خاص فيما يتعلق بتمويل الإرهاب، حيث تكون التدفقات عادةً صغيرة جدًا. أشارت العديد من الدول إلى أنها أبلغت وحدات المعلومات المالية لديها بعدد قليل جدًا من المعاملات المشبوهة التي تنطوي على تجارة الماس والأحجار الكريمة الأخرى.

ومع ذلك، يمكن ملاحظة بعض الاتجاهات العامة، وفي بعض الدول، يمكن تمييز التدفقات المالية النموذجية من خلال الحالات والتقارير المنقحة من وحدات المعلومات المالية.

بشكل عام، كان هناك اتجاه ابتعد عن المعاملات النقدية البحتة، ويُعزى ذلك على الأرجح إلى متطلبات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع الأحجار الكريمة التي تم فرضها منذ عدة سنوات. تتألف طرق الدفع الأكثر شيوعًا التي يستخدمها تجار الأحجار الكريمة من الودائع النقدية والتحويلات الوطنية والدولية. وأشارت العديد من الدول إلى تحويلات الأموال إلى الدول مرتفعة المخاطر، بما في ذلك الدول التي لا توجد فيها تجارة كبيرة بالماس. تتيح عمليات النقل المتعددة عبر الحدود تمويه المعاملات.

في الحالات التي قدمت فيها الدول معلومات عن التدفقات المالية المتعلقة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشتبه بها من حيث صلتها بقطاع الماس، تم تضمين هذه المعلومات أدناه.

لم تقدم أستراليا معلومات مجمّعة عن التدفقات المالية غير المشروعة المشتبه فيها؛ ولكن تضمنت دراسات الحالة التي قدمتها مثالًا يتم فيه تحويل الأموال (الناتجة بشكل أساسي من أموال نقدية غير مصرّح عنها وغير خاضعة للضريبة من أرباح الأعمال) من أستراليا إلى إسرائيل تحت ستار التبرعات الخيرية. وشملت التحويلات أيضًا عائدات البيع النقدي للماس إلى حسابات مصرفية في إسرائيل والسويد؛ وتم ربط الحسابات بتجار في إسرائيل وبلجيكا. ومن الأمثلة الأخرى التي ذكرتها أستراليا التدفقات المالية المتعلقة بأعمال الصرافة العاملة في جنوب شرق آسيا.

قدمت بلجيكا تحليلًا هامًا حول التدفقات المالية المتعلقة بغسل الأموال. ولوحظ وجود اتجاه حيث كانت قطع الماس والأموال تتدفق في السابق من أفريقيا مباشرة إلى أنتويرب؛ ومع ذلك، في الآونة الأخيرة، يتم نقل الماس والأموال عبر دولة الإمارات العربية المتحدة. تُظهر التدفقات المالية في 105 إفصاحات عن الحركات النقدية عبر الحدود التي تنطوي على الماس أن غالبية الأموال تم نقلها فعليًا إلى بلجيكا من الكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛ هونغ كونغ في الصين؛ اليابان؛ وتايلاند. وتألفت دول الوجهة الرئيسية من فرنسا؛ غينيا؛ هونغ كونغ في الصين؛ إيطاليا وجنوب أفريقيا. وبالنسبة إلى حالات الاتجار بالماس المشتبه فيها في الفترة 2011-2012، تم تحويل غالبية الأموال دوليًا إلى بلجيكا من حسابات في هونغ كونغ في الصين؛ الهند؛ إسرائيل؛ الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة. وتم تحويل حوالي 60% من الأموال إلى دولة الإمارات وسويسرا من بلجيكا. وفي حالات أخرى للاشتباه في غسل أموال يتعلق بالماس (الجرائم الأصلية غير الاتجار غير المشروع بالماس)، كانت التدفقات المالية في معظمها عبارة عن تحويلات بالدولار الأمريكي مرسلة من الهند وإسرائيل وسويسرا إلى دولة الإمارات. ولاحظت بلجيكا أيضًا

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

استخدام حسابات مرقمة[138] في دول أجنبية (سويسرا وليختنشتاين) لإخفاء المعاملات. وتتمثل إحدى المشاكل الرئيسية في تحديد المستفيد الفعلي/الرئيسي من التحويلات الدولية الواردة أو الصادرة على حساب شركات الماس.

في كندا، يبدو أن مخططات غسل الأموال من خلال الماس ترتبط في كثير من الأحيان بالاتجار بالمخدرات. تتم التدفقات المالية غير المشروعة في أغلب الأحيان بين كندا والولايات المتحدة. وتشمل الدول الأخرى بلجيكا وكمبوديا والصين وإسرائيل وبنما وسويسرا.

قدمت الهند عددًا كبيرًا نسبيًا من الحالات المعقمة (12) التي وردت فيها تقارير عن المعاملات المشبوهة. وفي هذه الحالات المحددة، تعد هونغ كونغ بالصين وجهةً للتدفقات النقدية غير المشروعة المتعلقة بتجارة الماس.

أفادت إسرائيل بأن التحويلات المصرفية الدولية هي أكثر طرق الدفع شيوعًا. وفي حالة تقارير الأنشطة غير العادية، حدثت تحويلات مالية كبيرة من سويسرا (28% من المبلغ الإجمالي)، وقبرص (15%)، وهونغ كونغ في الصين (13%). بعض الدول المصدرة للأموال (مثل قبرص وبنما) لا تظهر في بيانات التصدير الجمركية. وهذا يعني أن الأموال تأتي من دول لا يتم تصدير الماس إليها. ووفقًا للتقارير التي تمت إحالتها إلى جهات إنفاذ القانون، تأتي المبالغ الكبيرة من بلجيكا (52%) والولايات المتحدة (28%) وبريطانيا العظمى (15%). ومن بين دول المقصد المبلغ عنها، تذهب كميات كبيرة إلى الصين (30%)؛ الولايات المتحدة (26%)؛ هونغ كونغ في الصين (20%)؛ وسويسرا (10%).

وحددت ناميبيا جنوب أفريقيا والمعاملات بعملة جنوب أفريقيا باعتبارها الأكثر استخدامًا.

وأشارت هولندا إلى أنها بلد عبور للماس من الاتحاد الأوروبي وإليه، لأن الماس يُنقل بالطائرات، ويوفر مطار شيبول نطاقًا أوسع من الوجهات. ومع ذلك، لم يتم الإبلاغ عن اشتباه إلا في عدد قليل جدًا من المعاملات المتعلقة بالماس التي تتم عبر الحدود.

ولم يستشهد الاتحاد الروسي إلا بأمثلة تتعلق فيها الجريمة الأصلية بتهريب الماس، لا سيما من دبي وتايلند. ومع ذلك، تتعلق إحدى الحالات بشركة متخصصة في التوزيع غير المصرح له للماس، حيث تم تحويل متحصلاتها إلى الحسابات المصرفية لشركات أجنبية في إسرائيل وهونغ كونغ في الصين.

وفي الولايات المتحدة، يبدو أن مخططات غسل أموال المرتبطة بالماس تتعلق في كثير من الأحيان بالاتجار بالمخدرات والسلع المسروقة. وأشارت الولايات المتحدة إلى أنه، استنادًا إلى تحليلها لتقارير الأنشطة المشبوهة، لم تظهر اتجاهات أو أنماط محددة هامة تنفرد بها تجارة الماس بشكل خاص. وكشفت تقارير الأنشطة المشبوهة التي تم فحصها عن أنماط التحويلات البرقية الواردة والصادرة التي تشمل دولًا متعددة ومتنوعة إقليميًا، غالبًا ما تظهر كنقاط أصل المعاملة، والوجهة، والعبور، ومقر إقامة المشتبه به، و/أو موقع حسابات المؤسسات المالية الأجنبية. وتشمل:

- أنغولا
- النمسا
- بوتسوانا

[138] الحساب البنكي المرقم هو نوع من الحسابات المصرفية يتم فيه الحفاظ على سرية اسم صاحب الحساب الذي يعرف عن نفسه للبنك عن طريق كلمة سر لا يعرفها سوى صاحب الحساب وعدد محدود من موظفي البنك. هذا يوفر لأصحاب الحسابات درجةً من الخصوصية المصرفية في معاملاتهم المالية.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

- بلجيكا
- البرازيل
- جزر فيرجن البريطانية
- كندا
- جمهورية التشيك
- الصين
- الهند
- إسرائيل
- لاتفيا
- لبنان
- ليختنشتاين
- موريشيوس
- بنما
- بيرو
- البرتغال
- روسيا
- سيراليون
- سانت فنسنت وجزر غرينادين
- سويسرا
- الإمارات العربية المتحدة
- المملكة المتحدة
- الولايات المتحدة

في الولايات المتحدة، يبدو أن مخططات غسل الأموال من خلال الماس ترتبط في كثير من الأحيان بالاتجار بالمخدرات والسلع المسروقة.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الفصل الحادي عشر: الاستنتاجات الرئيسية

تحتاج تجارة الماس، باعتبارها ظاهرة دولية، إلى تحليل كامل وعالمي لفهم وتحديد التهديدات ونقاط الضعف المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بهذه التجارة الفريدة. ولا يهدف هذا التقرير إلى تقديم لمحة عامة عن تجارة الماس مع ممارساتها التجارية المحددة وطرق تمويلها ومخاطرها فحسب، بل يسعى أيضًا إلى تسليط الضوء على عدد من المسائل المهمة التي تتطلب مزيدًا من الدراسة. وقد حدد التقرير مسائل مختلفة تتطلب النظر فيها وترتبط بكفاية التدابير الحالية لتخفيف المخاطر الجديدة (يمكن مراجعة الفصل التالي للاطلاع على المسائل التي يتعين النظر فيها).

وفي إطار هذا المشروع، قدمت عينة مكونة من 17 دولة مساهماتها. اعتُبرت جميع المساهمات مناسبة للمشروع وساعدت في تناول الأسئلة التي أثيرت في بدايته.

الممارسات والأرقام التجارية

344. تم تحديد بعض التغييرات المهمة في الممارسات التجارية مثل انخفاض مستوى استخدام النقد، وظهور مراكز تجارية جديدة مثل الصين والهند والإمارات العربية المتحدة، وتحول بوتسوانا إلى مركز تجاري بسبب انتقال شركة دي بيرز من لندن إلى غابورون، ولم تعد شركة دي بيرز تحتكر بشكل شامل قطاع الماس، مما فتح المجال للمزيد من الجهات التجارية الفاعلة، وزيادة الاهتمام من العديد من الدول المنتجة للماس في إثراء الماس، وظهور الماس الاصطناعي والإنترنت كمنصة تجارية جديدة للماس.

345. قدمت الإحصاءات العامة لعملية كيمبرلي وغيرها من المصادر المفتوحة لمحة عامة عن تجارة الماس الخام والمصقول. وتظهر هذه الأرقام أن ما يقرب من 80٪ من نشاط التعدين يتركز في بوتسوانا وكندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والاتحاد الروسي وزيمبابوي. كما تظهر أن الصين، بعد الهند، أصبحت مركزًا رئيسيًا للقطع والصقل. في عام 2012، شكلت بلجيكا وإسرائيل وسويسرا والإمارات العربية المتحدة المراكز التجارية الرئيسية للماس الخام، ومثّلت الولايات المتحدة أكبر سوق استهلاكي للماس المصقول (المجوهرات). وما يبرز من الأرقام هو التغير في الدور الذي تلعبه دولة الإمارات العربية المتحدة، وأهميته من حيث تجارة الماس الخام على مستوى العالم، والمؤشرات حول الدور الذي قد تلعبه في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

التشريع والتنظيم

اعترفت الفاتف بالماس كوسيلة لغسل متحصلات الجريمة، وبالتالي تم إدراج تجار الماس في تعريف الأعمال والمهن غير المالية المحددة. ويجب التركيز على التوصية 22 حول العناية الواجبة تجاه عملاء الأعمال والمهن غير المالية المحددة والتوصية 23 بشأن التدابير الأخرى المتعلقة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة فهما تتناولان المعاملات النقدية فقط ولا تغطيان جميع المعاملات الأخرى التي يشارك فيها أو يمكن أن يشارك فيها تجار الماس. وبالنسبة إلى التوصية 32، يمكن القول إن الماس غير مشمول في تعريف العملة أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها. ولذلك، لا يُطلب من الدول اتخاذ تدابير لكشف النقل المادي

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

للماس عبر الحدود من خلال نظام الإعلان/الإفصاح، على الرغم من أن الحالات تظهر استخدامًا كبيرًا للماس لنقل القيمة عبر الحدود.

على الرغم من أن توصيات الفاتف تنطبق على تجار الماس، إلا أن العديد من الدول لم ينفذها بعد في تشريعاته الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي الدول التي تتمتع بلوائح وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشأن تجار الماس، تم تقييم مستوى الالتزام العام للقطاع بالمتوسط. في عدد قليل من الدول فقط، تستوجب ممارسة تجارة الماس الحصول على التراخيص والتسجيل. وعلى الرغم من وجود جهات رقابية، لم يتم فرض أي عقوبات خلال العامين الماضيين، مما يشير إلى انخفاض مستوى الإنفاذ في هذا القطاع.

يخضع نقل الماس عبر الحدود للرقابة الجمركية. هناك بعض الاختلافات الرئيسية بين الدول، وخاصة على الحجارة المصقولة. لا توجد في معظم الدول ضوابطٌ محددة لاستيراد وتصدير الماس، ولا يوجد لدى أي منها متطلبات محددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث يتعين على الشخص التصريح بالماس عند دخول/مغادرة البلاد.

تمويل التجارة

يتم تمويل التجارة في المقام الأول من قبل المؤسسات المالية مثل البنوك. تتمتع العديد من الدول ببنوك متخصصة في الماس أو أقسام أو فروع معينة يتعيّن على تجار الماس استخدامها لممارسة الأعمال التجارية و/أو تقديم الخدمات المالية لهم. في معظم الدول، لا تطبق البنوك والمؤسسات الائتمانية إجراءات خاصة بمبدأ "اعرف عميلك" أو إجراءات العناية الواجبة على تجار الماس. تتمثل طرق الدفع الرئيسية التي يستخدمها تجار الماس في التحويلات البنكية أو التحويل الإلكتروني للأموال. لا يزال استخدام النقد وسيلة شائعة للدفع في تجارة الماس في الدول التي يستخدم فيها النقد على نطاق واسع كما هو الحال في مراكز التعدين مثل بعض دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية، أو في المراكز التجارية مثل هونغ كونغ في الصين.

التهديدات ونقاط الضعف والمخاطر

تعرّض الخصائص المختلفة والفريدة للماس وتجارته القطاعَ لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. يمكن لسلسلة توريد الماس في جميع مراحلها، من الإنتاج إلى الاستهلاك، أن تكون بوابة الربحية، وغسل متحصلات الجريمة، وغسل الأموال، وإدخال متحصلات الجريمة في النظام المالي. من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن تعقيد تجارة الماس الدولية يعني أن نقاط الضعف والمخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب قد تختلف من جزء من "خط الإمداد" إلى آخر ومن دولة إلى أخرى. على سبيل المثال، في حين تواجه بلدان التعدين خطر التعدين غير القانوني، تُعتبر المراكز التجارية أكثر عرضة للتسعير التحويلي. يجب أن تكون مراكز القطع والصقل أكثر وعيًا بحقيقة أن الماس يصبح غير قابل للتعقب. يواجه تجار التجزئة مجرمين آخرين يستخدمون أعمالهم لغسل متحصلات جرائمهم. ومع ذلك، يمكن أن تحدث سرقة الماس وخلطه وتهريبه في جميع مراحل التجارة.

يمكن استخدام الماس لكسب أو اكتساب أو تخزين القيمة، كما يسهل نقله أو تهريبه. إن وزنه المنخفض، وقيمته العالية للغاية، ومتانته الكبيرة، وقابليته للاستبدال بسلع أخرى، وقدرته على تفادي الكشف، وقابليته للتغيير، وأسعاره غير المستقرة، وسهولة تداوله خارج النظام المصرفي الرسمي، ليست سوى بعض الخصائص التي تجعله عرضة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

وغيرها من الجرائم مثل السرقة.

لا بد من الإشارة إلى أن المجرمين يستخدمون الماس كعملة بديلة للحصول على سلع أخرى (مثل التبغ والبنادق والمخدرات)، بما أن الماس ليس مشمولًا في مفهوم النقد/العملة أو الأداة القابلة للتداول لحاملها (التوصية 32 للفاتف). إن التركيز على المعاملات النقدية (التوصية 22) فقط، وحقيقة أن العديد من الدول لم تفرض بعد التزام تجار الماس بتشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يسبب ضعفًا كبيرًا في التشريعات الدولية والوطنية. وتظهر الحالات أن المجرمين يستغلون نقطة الضعف هذه. ولم يتم تقييم التزام تجار الماس إلا في مرات قليلة، ولم يتم فرض أي غرامات ولم يتم اتخاذ أي إجراءات إنفاذ مدنية أخرى لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العامين الماضيين. كما يتعرض إنفاذ القانون في قطاع الماس إلى نقاط ضعف بسبب مستوى الوعي المحدود في القطاع، والافتقار إلى الأدلة اللازمة لجمعها، وصعوبة التعاون الدولي بين أجهزة الشرطة. يمكن اعتبار العدد المنخفض من الحالات الناجحة التي تم إبلاغ السلطات القضائية عنها أو عرضها على المحكمة بمثابة نقطة ضعف كبيرة في منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تظهر جميع هذه الأرقام مستويات منخفضة من الإنفاذ وقد يُعزى ذلك لتعقيد القطاع، والثقة التقليدية فيه، والافتقار إلى الخبرة الكافية لدى الجهات التنظيمية وجهات إنفاذ القانون ذات الصلة.

ثمة مخاوف تتعلق بشهادات عملية كيمبرلي لأنّ جهود الإنفاذ الحالية المتعلقة بالماس تنصب بشكل أكبر على ضمان الالتزام بنظام العملية بدلًا من منع التهريب أو الاحتيال أو غسل الأموال؛ ليس هناك شفافية لمراقبة الضباط على الحدود؛ إصدار السلطات لشهادات عملية كيمبرلي الجديدة سهلٌ وشهادات عملية كيمبرلي غير مطلوبة إلّا في حالات استيراد وتصدير الماس الخام. وفي هذا الصدد، قد تُعتبر شهادة عملية كيمبرلي أيضًا عن غير قصد أداةً لغسل الأموال نظرًا لأن وجود الشهادة قد يشير إلى أن المصدر شرعي بغض النظر عن اعتبارات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد يكون توطين عملية الإثراء وسيلةً ممكنة للتحايل على غرض عملية كيمبرلي لأن الصادرات ستركز أكثر على الماس المصقول بما أنه لا يتطلب شهادات عملية كيمبرلي.

في دراسات سابقة، تم تحديد الماس أيضًا على أنه سلعة أكثر عرضة لغسل الأموال القائم على التجارة بسبب صعوبة تحديد قيمته الحقيقية. يتعرض قطاع الماس بشكل كبير لغسل الأموال القائم على التجارة، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى غياب الموضوعية في تقييم الماس، وقدرة الماس على تغيير شكله، والطبيعة التجارية والعالمية لسوق الماس، وقيمة المنتج العالية مما قد يسهل غسل الأموال وتمويل الإرهاب على نطاق واسع، وسلسلة الإنتاج الطويلة التي تشمل العديد من الجهات الفاعلة. في بعض الدول، تعتمد تعريفة الإفصاحات الجمركية على القيراط فقط، مما يؤدي إلى فجوة داخل أنظمة التصدير/الاستيراد يمكن استغلالها بسهولة لزيادة/تقليل القيمة مما يصعّب تحديد انتهاكات قوانين ولوائح الجمارك.

إن الإنترنت، باعتبارها منصة تجارية جديدة نسبيًا، لا تنطوي فقط على نقاط ضعف قد تنطبق على جميع المبيعات والمشتريات على الإنترنت (الاحتيال من خلال بيع الماس الخام عبر الإنترنت) ولكنها أيضًا تخلق نقاط ضعف محددة تتعلق بتدابير "اعرف عميلك"/العناية الواجبة تجاه العميل. بسبب الارتفاع في مستوى عدم الكشف عن هوية العميل وقيام المؤسسات المصرفية والائتمانية أو وسائل الدفع عبر الإنترنت (التي لا تغطيها التوصية 22 للفاتف) بتسهيل جميع المدفوعات تقريبًا، يصعب تنفيذ إجراءات "اعرف عميلك"/العناية الواجبة المناسبة والتحقيق في هذه الحالات. ويُعتبر غسل الماس المسروق عبر "الشبكة المظلمة" من التقنيات الأخرى الناشئة، حيث يتم بيع المجوهرات المرصعة بالماس على سوق "سيلك رود" باستخدام العملات الإلكترونية مثل "البيتكوين".

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

بالنسبة إلى تمويل التجارة، تظهر عدة نقاط ضعف ومخاطر. توفّر الدفعات المقدمة، وشحنات الإرجاع، والمعاملات المتفرّعة، وأوجه القصور في إجراءات "اعرف عميلك"، واستخدام النقد، واتفاقيات الشحن، والسندات الإذنية فرصةً لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

على الرغم من تراجع مستوى استخدام النقد في الأعمال التجارية واسعة النطاق (بين شركة وشركة)، لا يزال النقد يطرح خطرًا على غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تجارة الماس. على مستوى التجزئة، حيث يُعتبر النقد وسيلة دفع متكررة، لا تتمتع جميع الدول بتشريعات مناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للإبلاغ عن المعاملات النقدية التي تتجاوز حدًا معينًا. وتظهر نقاط ضعف أيضًا عندما يتم تقديم الائتمان التجاري للماس بشروط ميسرة، مما يجعله أكثر جاذبية مقارنة بمعدلات الائتمانات في القطاعات الأخرى.

إن التداول الحر وغير المسجل للسندات الإذنية، والتي قد تتخذ شكل أداة قابلة للتداول لحاملها، يخلق "نظامًا مصرفيًا" غير رسمي وغير خاضع للرقابة يوفر التمويل للتجار، خارج النظام المصرفي الرسمي، ويسهل نقل الأصول مرتفعة القيمة ويسمح بتجنب إجراءات "اعرف عميلك" وتقديم التقارير إلى وحدة المعلومات المالية دون وجود سجل تدقيق للمعاملة. على الرغم من اعتبار اتفاقيات الشحن طريقة تجارية شائعة جدًا، خاصة في التجارة الدولية، إلا أنها قد تطرح بعض مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وترتبط هذه المخاطر بالتغير المحتمل في أسعار الماس الذي تم تقييمه (المبالغة فيه أو تخفيض قيمته الحقيقية)، وإمكانية الاحتيال الذي يرتكبه المرسل إليه.

علامات الإنذار والمؤشرات

يقدم هذا التقرير علامات إنذار ومؤشرات لتحديد نشاط غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتمل من خلال تجارة الماس، وتم تقسيمها إلى عدة فئات. تستهدف الفئة الأولى من المؤشرات الكيانات الخاضعة للتنظيم وتغطي العديد من المؤشرات التي قد تكون ذات صلة بأنواع أخرى من الأنشطة المالية، ولكن ينبغي معالجتها من منظور تجارة الماس وتتطلب فهمًا جيدًا لممارسات تجارة الماس. وهي تتعلق بالممارسات التجارية، ومعاملات/تمويل تجارة الماس، وملف تعريف العملاء، واستخدام أطراف ثالثة، واستخدام المستندات المفقودة/المشبوهة/المزورة. وتستهدف الفئة الثانية من علامات الإنذار والمؤشرات تجار الماس وصائغي المجوهرات وتشير إلى بيع/شراء الماس أو المجوهرات، والعملاء/الموردين، واستخدام أطراف ثالثة، واستخدام المستندات المفقودة/المشبوهة/المزورة. أمّا الفئة الأخيرة فتستهدف موظفي الجمارك وتقدم مؤشرات تتعلق بتصدير واستيراد الماس.

دراسات الحالة

توضح دراسات الحالة طرق وتقنيات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المستخدمة في قطاع الماس في مراحله المختلفة. إلى جانب الحالات التقليدية لغسل الأموال، قدم هذا التقرير أيضًا العديد من الحالات المنقحة حيث تم استخدام الماس كعملة بديلة (لنقل الأصول وتخزينها وحمايتها) وبعض الحالات المتعلقة بتمويل الإرهاب. والمهم أن العديد من الحالات توضح أن المجرمين يستغلون نقاط الضعف التي تنطوي عليها التجارة، وقد تم تحديد العديد من نقاط الضعف هذه في أقسام التقرير. لا يمكن

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

التأكد، ضمن نطاق هذا البحث، من مستوى المخاطر التي تطرحها تجارة الماس، ولكن الحالات المعروضة تعطي مؤشرًا على هذه المخاطر التي يمكن رؤيتها على سبيل المثال في الكميات الكبيرة من حالات غسل الأموال الموجودة.

في المجمل، تم تلقي 64 حالة من أعضاء الفريق أو تم العثور عليها في تحليل المصادر المفتوحة الذي تم إجراؤه كجزء من عملية جمع المعلومات. كشف تحليل وسائل الدفع[139]:

أ) تم استخدام وسائل الدفع غير النقدية في 30 حالة.

ب) في 19 حالة تم استخدام النقد كوسيلة للدفع.

ج) في 30 حالة، لم يكن هناك ما يشير إلى طريقة الدفع (ينطوي العديد من الحالات على التهريب و/أو استخدام الماس كعملة).

د) في 6 حالات فقط شكل النقد طريقة الدفع الوحيدة.

تُظهر الحالات التي تم جمعها عمليات غسل أموال واسعة النطاق، انتشرت عبر الدول وشملت مراكز تجارية مختلفة، وقد تصل قيمتها إلى بضع مليارات من الدولارات. وتبين إحدى حالات "التجارة ذهابًا وإيابًا" المبالغة في تقدير قيمة الماس حيث يتم استيراد الماس بقيمة أعلى بكثير من قيمته السوقية والقيمة التي تم تصديره بها. وهذا أحد الأمثلة التي توضح إلى أي مدى يمكن التلاعب بسعر الماس في حالة غسل الأموال القائم على التجارة. وتظهر حالات أخرى حالات تهريب واسعة النطاق وحالات احتيال ضريبي وغسل أموال كبيرة جدًا.

أخيرًا، لوحظ أنه في معظم حالات السرقة أو السطو واسعة النطاق، والتي قد تصل قيمتها إلى عشرات الملايين من الدولارات، لا يتم العثور على الماس أبدًا. وهذا يبين السهولة التي يمكن بها غسل الماس غير المشروع من خلال تجارة الماس، ولكن أيضا السهولة المحتملة التي يمكن بها تحويل الأموال إلى ألماس وغسلها بنفس الطريقة.

العلاقة بتمويل الإرهاب

استنادًا إلى المعلومات التي تم تلقيها من جميع الدول المشاركة في المشروع، والخبراء في تجارة الماس والأدبيات، لم يتم العثور على أي دليل دامغ يثبت وجود صلة قوية بين تجارة الماس وأنشطة تمويل الإرهاب. وقد تم العثور على بعض المؤشرات ولكن لا تبدو مخاطر إساءة استخدام القطاع لأغراض تمويل الإرهاب أعلى مما هي عليه في القطاعات الأخرى.

التدفقات المالية

تناول القسم الأخير من التقرير التدفقات المالية المتعلقة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشتبه فيها، من حيث صلتها بقطاع الماس. وعلى الرغم من ندرة المعلومات، فقد تمت ملاحظة بعض الاتجاهات. وكان هناك اتجاه مختلف عن المعاملات النقدية البحتة، ولاحظت عدة دول تحويلات الأموال إلى الدول مرتفعة المخاطر، بما في ذلك تلك التي لا توجد فيها تجارة كبيرة للماس.

[139] تتميز بعض الحالات بوجود أكثر من طريقة دفع واحدة.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الفصل الثاني عشر: مسائل للنظر فيها – طرق مقترحة للتخفيف من المخاطر التي تتعرض لها تجارة الماس

يبدو أن هناك عددًا من المسائل التي يمكن أخذها في الاعتبار لتحسين القدرة على التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بتجارة الماس.

نشر الوعي: يستخدم المجرمون مخططات مبتكرة لاستغلال قطاع الماس. وقد تساهم قلة الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالماس وتجارته في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناجمة عن إساءة استخدام التجارة. ويشكل هذا النقص في الوعي بين الجهات الرئيسية حول دورها في مكافحة الأنشطة غير المشروعة نقطة ضعف كبيرة، لا سيما وأن هناك حاجة إلى خبرات معينة لتحسين الفهم والوعي. ويساعد فهم الجهات الحكومية والقطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المالية، لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بتجارة الماس في معالجة نقاط الضعف هذه واتخاذ أي خطوات مطلوبة للتخفيف من المخاطر. وقد يكون نشر الوعي مفيدًا للغاية من خلال تعزيز إنفاذ الأنظمة القائمة. وهذا يتطلب موارد للتوعية والتدريب أو أنشطة تعاونية الأخرى، وقد يؤدي إلى تعزيز تبادل المعلومات.

تعتمد **توصيتا الفاتف 22 و23** على المعاملات النقدية فقط. وتشير نتائج التقارير إلى المسائل التي يمكن أن تأخذها مجموعة العمل المالي بعين الاعتبار من حيث مدى استخدام النقد في التجارة والمخاطر المحددة في البحث والتي لا تتعلق باستخدام النقد.

وذكرت بعض ردود الدول والقطاع الخاص أنه لا يتم استخدام أي أموال نقدية تقريبًا، لا سيما في التجارة الدولية. فمن ناحية، يقلل هذا من مخاطر غسل المتحصلات النقدية للجريمة. ومن ناحية أخرى، بما أن تعريف تاجر الماس الذي اعتمدته الفاتف لا يغطي سوى المعاملات النقدية عندما يجري تاجر الماس[140] معاملة للعميل، فإن معظم التجارة من حيث الحجم (القيراط) والقيمة (عشرات أو حتى مئات مليارات الدولارات الأمريكي) لا تغطيها متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك، يشير التقرير إلى أن هذه الأجزاء من التجارة لا تزال عرضة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، في حين أن توصيات الفاتف الحالية المطبقة على تجار الماس لا تتناول هذه المخاطر بشكل مباشر.

تعتمد مسؤوليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على طريقة الدفع التي لا تكون معروفة في كثير من الحالات إلا بعد مرور فترة طويلة من اليوم الذي تم فيه بيع الماس. وبما أن الماس نفسه يمكن استخدامه في مخططات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد يتم إكمال المعاملة وعملية غسل الأموال دون الحاجة إلى إجراءات العناية الواجبة أو الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة في وقت المعاملة.

ينبغي أن تنظر مجموعة العمل المالي في توسيع نطاق مسؤوليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتشمل وسائل الدفع غير النقدية.

التوصية 32 للفاتف: لا يُطلب من الدول حاليًا اتخاذ تدابير للكشف عن النقل المادي للماس عبر الحدود من خلال نظام الإقرار/الإفصاح. وأشار التقرير إلى أن الماس يتم نقله في كثير من الأحيان عبر الحدود كجزء من مخططات غسل الأموال

[140] كما تمت الإشارة سابقًا، تنطبق توصيات الفاتف على تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بمن فيهم تجار الماس.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

وتمويل الإرهاب، مما يسمح بنقل قيمة عالية للغاية عبر الحدود. وأظهر التقرير أيضًا استخدام المجرمين للماس كعملة. في حين يُطلب من الشخص الذي ينقل النقد أو أدوات أخرى قابلة للتداول الإفصاحَ عن المبالغ التي يحملها، لا يُطلب منه الإفصاح عند نقل نفس القيمة باستخدام الماس. قد ترغب الفاتف في النظر في إدراج الماس بطريقة مماثلة للنقد/العملة أو كأداة قابلة للتداول لحاملها.

تعريف تاجر الماس: لم تعتمد مجموعة العمل المالي تعريفًا لتاجر الأحجار الكريمة (والذي يشمل تاجر الماس). ويؤدي هذا إلى اختلاف في التشريعات الوطنية وتفسير مصطلح تجار الماس. في كثير من الأحيان، لا يُنظر إلى محلات الرهن وتجار التجزئة على أنهم تجار ألماس، وبالتالي لا يخضعون لأي تشريعات أو لوائح وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينبغي النظر في تعريف تاجر الأحجار الكريمة بما في ذلك تاجر الماس، وهو ما يمكن أن يخفف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تعزيز الشفافية من خلال التعاون مع القطاع الخاص: على الرغم من أن القطاع متخصص وهناك عوائق أمام دخوله، إلا أن العمل معه أثناء هذا المشروع كشف عدم وجود تردد أو غياب الرغبة في التعاون. وبشكل عام، تحتاج سلطات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى أن تفهم بشكل أفضل الممارسات التجارية المشروعة للماس (بما في ذلك وظائف نظام عملية كيمبرلي) وما تعتبره مشبوهًا، والتدابير المتخذة للتخفيف من المخاطر.

غسل الأموال القائم على التجارة: يشكل غسل الأموال القائم على التجارة على نطاق واسع من خلال تجارة الماس أحد المخاطر الكبيرة، كما يتضح من بعض الحالات. لا تتمتع الدول دائمًا بخبراء أو رقابة قائمة على المخاطر في مجال استيراد وتصدير الماس. قد يخفف المزيد من التفتيش الذي يجريه خبراء الأحجار الكريمة العالمون في الجمارك أو نيابة عنهم من مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة ويحدّ من مجال التلاعب بالأسعار في التجارة الدولية.

توفر المعلومات: قيّمت الدول التي شاركت في المشروع مستوى المعلومات المتعلقة بتجارة الماس بالمنخفض إلى متوسط. تم جمع معظم المعلومات للمشروع من وحدات المعلومات المالية وجهات إنفاذ القانون والقطاع الخاص، وتم أيضًا الحصول على المعلومات من التحليل الاستقصائي للإحصائيات. إن جمع وتوفير معلومات مكتملة أكثر من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشاركين في تجارة الماس من شأنه أن يدعم فهمًا أكثر دقة واكتمالًا لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بتجارة الماس.

التعاون الدولي: تشكل الصعوبات في التبادل الدولي للمعلومات واستخدام الملاذات الضريبية عقبات رئيسية في كشف وملاحقة غسل الأموال من خلال تجارة الماس. وبما أن التجارة تمر عبر عدة ولايات قضائية، وتشمل عدة دول من المنجم إلى السوق، يتطلب التحقيق في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعاونًا متعدد الدول. يعد التعاون الدولي وتبادل المعلومات من العوامل الرئيسية في مكافحة غسل الأموال نظرًا للبعد الدولي للسوق. يتعين على الدول أن تتعاون لتحديد ومكافحة استخدام الماس لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الاتّساق في التنظيم: نظرًا للطابع الدولي لتجارة الماس، من المهم تشجيع الاتساق في تنظيم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وحيثما تختلف التنظيمات بشكل كبير بين الدول، يجذب ذلك المجرمين للقيام بمعاملاتهم في دول تكون فيها تنظيمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مجال تجارة الماس منخفضة أو معدومة. بالنسبة لقطاع يعتمد بشكل أساسي على

الثقة والشراكات طويلة الأمد، فإن تطبيق وإنفاذ تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتزام تجار الماس بجمع وثائق الهوية من كل عميل والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، له تأثير كبير على القدرة التنافسية بين تجار الماس في الدول الأخرى التي لا تخضع لالتزامات مماثلة. وقد يكون لهذا تأثير سلبي يتمثل في تحويل تجارة الماس إلى دول أقل تنظيمًا، مما يولد مستويات أعلى من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بتجارة الماس. عند تحليل المستوى العام للمخاطر المرتبطة بدولة معينة، قد تأخذ مجموعة العمل المالي في الاعتبار مستوى المخاطر التي يطرحها قطاع الماس المحلي.

التقييم الوطني للمخاطر– بالنسبة إلى الدول التي تشكل فيها تجارة الماس جزءًا كبيرًا من الاقتصاد أو حيث يكون حجم التجارة كبيرًا، ينبغي للسلطات الوطنية ذات الصلة أن تغطي تجارة الماس في تقييمها الوطني للمخاطر وتفرض تدابير متناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الملحق 1 - مسرد المصطلحات

المناجم الغرينية – المناجم التي يتم فيها استخراج الماس من الرواسب مثل قاع النهر وقاع المحيط على عكس منجم الصخور الصلبة الكمبرليتية. وتعتبر هذه رواسب ثانوية، أي من ألماس مناجم الكمبرليت الأولية وانتقل بعيدًا. وقد تغطي المناجم الغرينية مناطق جغرافية واسعة.

من شركة إلى شركة - المعاملات التجارية بين الشركات، مثل بين الشركة المصنعة وتاجر الجملة، أو بين تاجر الجملة وبائع التجزئة.

الوسيط – شخص يتوسط بين البائع والشاري، عادةً مقابل عمولة. قد يختلف مستوى مشاركة الوسيط بين شخص يتوسط فقط بين المشتري والبائع إلى وسيط يقوم بالبيع، ويتلقى الدفع من الشاري ويحول الأموال إلى البائع.

الماس المؤجج للنزاع - وفقًا لموقع عملية كيمبرلي على الإنترنت فإن *"الماس المؤجج للنزاع، المعروف أيضاً باسم الماس "الدموي"، هو الماس الخام الذي تستخدمه الحركات المتمردة أو حلفاؤها لتمويل النزاعات المسلحة التي تهدف إلى تقويض الحكومات الشرعية"*[141].

بورصة الماس – البورصة هي المصطلح المستخدم في قطاع الماس لمركز تبادل الماس، الموجود في المدن الكبيرة والذي يوفر بيئات تداول آمنة لتجار الماس. تتمتع البورصات بالحكم الذاتي، حيث تضع معايير المبيعات وأحكام التحكيم. هناك 28 بورصة للماس عضو في الاتحاد العالمي لبورصات الماس. وبطريقة ما، طورت البورصات بعض "القوانين العالمية لتجارة الماس". تنطبق الإجراءات التأديبية في بورصة واحدة، والتي قد تشمل تعليق العضوية أو حتى الطرد، تلقائيًا في كل بورصات الماس في العالم. ولذلك يفضّل أعضاء بورصات الماس التداول فيما بينهم، لأنهم يرتاحون أكثر في الاتفاقات الشفهية. وعلق الاتحاد العالمي لبورصات الماس بأن قوة هذا الإطار القانوني تعني أيضًا أن البورصات يمكن أن تجبر الأعضاء، على سبيل المثال، على الالتزام بعملية كيمبرلي، والامتناع عن خلط الماس الطبيعي والصناعي، وفرض كتابة الضمانات على الفواتير، وما إلى ذلك. ويكون حل النزاعات، في بعض الأحيان التي تنطوي على ملايين الدولارات، فوريًا - دون الحاجة إلى اللجوء إلى القضاء. وقال الاتحاد العالمي لبورصات الماس إنه في كل دولة تتاجر بالماس تقريبًا، تؤكد المحاكم قرارات التحكيم الصادرة عن البورصات التابعة للاتحاد بشكل تلقائي.

تاجر الماس – يعد تضييق النطاق ليقتصر على الماس دون الأحجار الكريمة الأخرى، يتناول التقرير في كثير من الحالات تجار الماس فقط. يشير المصطلح إلى الشخص الذي يتعامل في الماس الخام أو المصقول السائب (ما لم يُنص على خلاف ذلك).

"خط إمداد الماس" - مصطلح يشير إلى سلسلة تجارة الماس بأكملها بدءًا من التعدين وحتى مستوى البيع بالتجزئة حيث يصل الماس إلى العميل النهائي.

النظام الموحد لتوصيف السلع وترميزها – هو نظام موحد دوليًا للأسماء والأرقام لتصنيف المنتجات المتداولة. وضعت منظمة

[141] راجع الأسئلة الشائعة على موقع عملية كيمبرلي الإلكتروني www.kimberleyprocess.com/en/faq.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الجمارك العالمية هذا النظام وهي تتولى صيانته.

منجم كيمبرليت - سمي على اسم كيمبرلي في جنوب أفريقيا حيث تم العثور على أنبوب من الصخور الصلبة لأول مرة. هذه هي مناجم الصخور الصلبة التي يتواجد فيها الماس. ووصل الماس إلى السطح عن طريق الصهارة المتدفقة من أعماق الأرض[142].

عملية كيمبرلي -*"عملية كيمبرلي هي خطة دولية لإصدار الشهادات تنظم التجارة في الماس الخام. وتهدف إلى منع تدفق الماس المؤجج للنزاع، وتساعد في حماية التجارة المشروعة في الماس الخام"*[143].

خطة عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات – هي مبادرة دولية تهدف إلى منع دخول الماس المؤجج للنزاع إلى التجارة المشروعة. وتسعى إلى ضمان عدم استخدام مشتريات الماس لتمويل أعمال العنف التي ترتكبها حركات التمرد التي تسعى إلى تقويض الحكومات الشرعية. وتفرض عملية كيمبرلي متطلبات واسعة النطاق على أعضائها للتصديق على أن شحنات الماس الخام "خالية من الماس المؤجج للنزاع". وتحظر عملية كيمبرلي أيضًا التجارة في الماس الخام مع غير المشاركين فيها للحد من التجارة غير المشروعة في الماس المؤجج للنزاع.

الماس المصقول – الماس الذي تم قطعه وصقله من ألماس خام للحصول على شكله النهائي الذي سيتم استخدامه بعد ذلك في المجوهرات الماسية.

الماس السائب - الماس المقطوع والمصقول الذي لم يتم ترصيعه بعد في المجوهرات.

الماس المثبت – الماس المصقول الذي تم ترصيعه في المجوهرات مثل الخاتم وقلادة الساعة وما إلى ذلك.

الماس الخام – الماس في شكله الخام قبل قطعه وصقله.

الماس الاصطناعي – الماس من صنع الإنسان والذي يتم تصنيعه بوسائل اصطناعية.

أحجاركريمة أخرى – يشير المصطلح إلى جميع الأحجار الكريمة باستثناء الماس.

الإثراء - تم استخدام المصطلح لوصف العملية التي يتم من خلالها تنفيذ مراحل أخرى من "خط الإمداد"، على سبيل المثال لا الحصر القطع والصقل، في بلد التعدين مما يولد فوائد اقتصادية إضافية لدولة التعدين[144].

[142] راجع http://science.howstuffworks.com/environmental/earth/geology/diamond1.htm.

[143] راجع الأسئلة الشائعة على موقع عملية كيمبرلي الإلكتروني www.kimberleyprocess.com/en/faq.

[144] راجع على سبيل المثال www.israelidiamond.co.il/english/news.aspx?boneid=741&objid=3138. راجع سياسة De Beers الخاصة بالإثراء www.debeersgroup.com/Operations/Sales/About-Benefication/

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

الملحق 2 - الجرائم الأصلية المتعلقة بتجارة الماس

	أستراليا	بلجيكا	كندا	الهند	إسرائيل	ناميبيا	هولندا	الاتحاد الروسي	سيراليون	جنوب أفريقيا	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة
الاحتيال	+	+	+		+			+	+		+	+
السرقة/ السطو	+		+							+	+	+
الاتجار بالمخدرات		+	+						+		+	+
الاتجار بالسجائر		+										
التجارة في الماس المؤجج للنزاع		+	+									+
الاتجار في/حيازة الماس غير القانوني						+		+				
الارتباط بالمنظمات الإجرامية		+	+									+
الجرائم الضريبية/الجمركية		+			+		+					+

الملحق 3 - المراجع

الكتب

إيفان-زوهار، حاييم، (2004)، استراتيجيات قطاع الماس لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ABN AMRO، 191 ص.

إيفان-زوهار، حاييم، من المنجم إلى العشيقة – استراتيجيات الشركات والسياسات الحكومية في قطاع الماس الدولي، Mining Communications Ltd، 943 ص.

إيفان-زوهار، حاييم، (2007ب)، تعدين الماس في العالم، سياسات واستراتيجيات دول تعدين الماس، الطبعة العبرية، Tacy Ltd، 395 ص.

لالماند، أ. (2012)، معقل الماس، إصدارات Lannoo، بلجيكا، 160 ص.

روبنسون، ج. (2003)، *الحوض: كيف يعمل العالم الحقيقي - الإرهاب والجريمة والمال القذر*، McClelland & Stewart Ltd، تورونتو، كندا، 288 ص.

روس، ك، (2008)، العنصر الخامس: *الاستخدام الإجرامي للماس*، universe-Indigo، 200 ص.

سيغيل دي. (2009)، طقوس مازل: الثقافة والجمارك والجريمة في تجارة الماس، سبرينغر، 244 ص.

المراجع الأخرى

مجموعة آسيا والهادئ (2012) "تقرير تطبيقات غسل الأموال القائم على التجارة"، www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Trade_Based_ML_APGReport.pdf

مركز أنتويرب العالمي للألماس - www.awdc.be/en/homepage، تم استخدامه في أكتوبر 2013.

مركز أنتويرب العالمي للماس مرفق أنتويرب للماس، *www.awdc.be/nl/antwerp-diamond-tender-facility*، تم استخدامه في أكتوبر 2013.

باين آند كومباني (2011)، قطاع الماس العالمي، رفع حجاب الغموض، *www.bain.com/Images/PR_BAIN_REPORT_The_global_diamond_industry.pdf*

باين آند كومباني (2012)، قطاع الماس العالمي، صورة للنمو، *www.bain.com/publications/articles/global-diamond-industry-portrait-of-growth.aspx*

بي بي سي (2012)، جنوب أفريقيا تحتجز مهرب الماس الذي ابتلع 220 جوهرة، بي بي سي، لندن، المملكة المتحدة، *www.bbc.co.uk/news/world-africa-20330080*

كويفرز، أل.؛ دي رويفر، بي وفاندر بيكين، تي (2004)، *قياس مدى تعرض القطاعات الاقتصادية القانونية للجريمة المنظمة*، مكتب السياسات العلمية، بروكسل، بلجيكا، ص. 13.

© 2013 مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

سي إن إن (2013)، 33 عملية اعتقال في سرقة الماس ببلجيكا، 8 مايو 2013، http://edition.cnn.com/2013/05/08/world/europe/belgium-heist-arrests.

دي بيرز، برنامج الإثراء، www.debeersgroup.com/en/Operations/Sales/About-Benefication/، تم استخدامه في أكتوبر 2013.

الماس من الألف إلى الياء، قطاع الماس، www.photius.com/diamonds/the_diamond_industry.html، تم استخدامه في أكتوبر 2013.

ظلال الماس، مخططات الماس، www.diamondshades.com/diamond-industry/charts- Diamond-prices/diamond-charts/polished-diamonds-charts ، تم استخدامه في أكتوبر 2013.

إيفان-زوهار، حاييم. (2013)، *موجز الاستخبارات حول الماس*، 6 فبراير 2013، المجلد 28، العدد 745

فرح، دوغلاس (2005)، *الاستجابات الإرهابية لتحسين الدفاعات المالية الأمريكية*، شهادة دوغلاس فرح أمام اللجنة الفرعية للرقابة والتحقيقات بمجلس النواب، www.investigativeproject.org/documents/testimony/231.pdf

فرح، دوغلاس، *بيان صحفي: دماء من الحجارة، الشبكة المالية السرية للإرهاب*، www.douglasfarah.com/reviews/press-release.php، تم استخدامه في أكتوبر 2013.

مجموعة العمل المالي (2003)، تقرير تطبيقات غسل الأموال 2002-2003، *www.fatf-gafi.org/documents/documents/moneylaunderingtypologies2002-2003.html*

مجموعة العمل المالي (2008أ)، إرشادات النهج القائم على المخاطر لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/RBA%20for%20Dealers%20in%20Precious%20Metal%20and%20Stones.pdf

مجموعة العمل المالي (2008ب)، ورقة أفضل الممارسات حول غسل الأموال القائم على التجارة، www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/BPP%20Trade%20Based%20Money%20Laundering%202012%20COVER.pdf

مجموعة العمل المالي (2010) "غسل الأموال باستخدام طرق دفع جديدة"، www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/ML%20using%20New%20Payment%20Methods.pdf

مجموعة العمل المالي (2012)، 40 توصية، www.fatf-gafi.org/recommendations .

فلاندرز نيوز (2012)، احتيال الماس الاصطناعي "المثالي" في أنتويرب، 27 نوفمبر 2012، www.deredactie.be/cm/vrtnieuws.english/News/1.1491172

فلاندرز توداي، بلجيكا - www.deredactie.be/cm/vrtnieuws.english ، تمت الزيارة في أكتوبر 2013.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

فلاندرز توداي (2012)، الكشف عن عمليات احتيال ضخمة في قطاع الماس، www.flanderstoday.eu/current-affairs/massive-diamond-fraud-uncovered

فلاندرز توداي (2013)، قضية احتيال الماس تستهدف 220 مشتبهًا به،
www.flanderstoday.eu/content/diamond-fraud-case-targets-220-suspects

مكتب محاسبة الحكومة (2002)، التجارة الدولية – *المسائل الحرجة باقية في ردع تجارة الماس المؤجج للنزاع*، مكتب محاسبة الحكومة - www.gao.gov/assets/240/234898.pdf

مكتب محاسبة الحكومة (2003)، تمويل الإرهاب –على الوكالات الأمريكية إجراء تقييم منهجي لاستخدام الإرهابيين لآليات التمويل البديلة، مكتب محاسبة الحكومة www.gao.gov/new.items/d04163.pdf

غلوبال ويتنس (2003)، مقابل بضعة دولارات إضافية، كيف انتقلت القاعدة إلى تجارة الماس،
www.globalwitness.org/sites/default/files/import/Few%20Dollars%20More%200-50.pdf

هآرتس (2008) سلطة الضرائب تعثر على عصابة لتهريب الماس بعد استجوابها للمتهربين من الضرائب، تل أبيب، إسرائيل، www.haaretz.com/print-edition/business/tax-authority-stumbles-onto-diamond-smuggling-ring-after-questioning-tax-evader-1.251282 ,

صندوق النقد الدولي (2010)، 'مشروع صندوق النقد الدولي لمساعدة أفريقيا في مكافحة تجارة الماس غير المشروعة'، مجلة مسح صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة،
www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2010/new031210a.htm

بورصة الماس الدولية (2005)، القبض على تاجر ألماس في دالاس بتهمة غسل الأموال، آيدكس أونلاين،
www.idexonline.com/portal_FullNews.asp?id=24507.

بورصة الماس الدولية (2012)، محاكمة 100 شخص مع وصول قضية مونستري إلى محكمة أنتويرب، آيدكس أونلاين،
www.idexonline.com/portal_FullNews.asp?id=36774

مجلة JCK (2012)، الماس الاصطناعي غير المصرح عنه يظهر في السوق، 21 مايو 2012 www.jckonline.com/2012/05/21/undisclused-synthetic-diamonds-appearing-on-market .

صحيفة جويش ديلي فوروارد (2013)، سرقة "النمر الوردي" من ملك الماس اليهودي ليفل ليفيف في مدينة "كان" ترتفع إلى 136 مليون دولار، http://forward.com/articles/181367/pink-panther-heist-of-jewish-diamond-king -ليف ليفي/.

عملية كيمبرلي (2012)، الملخص العالمي السنوي: الإنتاج والواردات والصادرات وأرقام العملية لعام 2012، https://kimberleyprocessstatistics.org/static/pdfs/public_statistics/2012/2012GlobalSummary.pdf, تم

استخدامه في أكتوبر 2013.

عملية كيمبرلي، إحصاءات المناطق العامة، *https://kimberleyprocessstatistics.org/* ، تمت الزيارة في أكتوبر 2013.

عملية كيمبرلي، الوثيقة الأساسية لعملية كيمبرلي، *www.kimberleyprocess.com/en/kpcs-core-document* ، تم استخدامها إليها في أكتوبر 2013.

لوغان، صموئيل (2009)، الماس القذر في بنما، شبكة العلاقات الدولية والأمن، ISN، زيورخ، سويسرا، www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Articles/Detail/?lng=en&id=108972.

نيلسون، د.؛ وكولينز، ل. وغانت، أف. (2002)، سوق الممتلكات المسروقة في إقليم العاصمة الأسترالية، المعهد الأسترالي لعلم الجريمة لصالح وزارة العدل وسلامة المجتمع في مقاطعة العاصمة الأسترالية؛ www.aic.gov.au/publications/previous%20series/other/41-60/the%20stolen%20property%20market%20in%20the%20australian%20capital%20territ ory.html

الشراكة الأفريقية الكندية (2006أ)، "الاحتيال الهائل في الماس البرازيلي"، جوانب أخرى، يونيو 2006، أوتاوا، كندا، www.pacweb.org/images/PUBLICATIONS/Other_Facets/OF_20-Eng.pdf

الشراكة الأفريقية الكندية (2006ب)، "الهاربون والأشباح: مصدرو الماس في البرازيل"، الشراكة الأفريقية الكندية ، مشروع الماس والأمن البشري، ورقة عرضية رقم 13، أوتاوا، كندا، www.ddiglobal.org/login/Upload/fugitives%20and%20phantoms-web-final.pdf.

Pricescope، أسعار قطع الماس المستديرة | أسعار الماس على شكل دائري, www.pricescope.com/diamond-prices/round تم استخدامه في أكتوبر 2013.

لجنة الحقيقة والمصالحة في جمهورية ليبيريا (2009)، المجلد الثالث: الملاحق، العنوان الثالث: الجرائم الاقتصادية والنزاع والاستغلال والإساءة، http://trcofliberia.org/resources/reports/final/volume-three-3_layout-1.pdf.

مجلس الجواهريين المسؤولين (2009)، المبادئ وقواعد الممارسة، القسم 1. 2 بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لندن، المملكة المتحدة، www.responsiblejewellery.com/files/RJC_Prin_COP091.pdf

إحصاءات عن تجارة الماس المصقول - www.diamondshades.com/diamond-industry/charts- Diamond- /prices/diamond-charts/polished-diamonds-charts ، تم استخدامها في أكتوبر 2013.

سموكينغ غان (2007)، القضية ضد جاكوب الجواهري، www.thesmokinggun.com/file/case- against- jacob-jeweler, تمت الزيارة في 10 أكتوبر 2013

Tacy Ltd(2008)، "الماس الخام الفنزويلي المهرب عبر بنما"، DIB Online، 28 نوفمبر 2013، رمات غان، إسرائيل، www.diamondintelligence.com/magazine/magazine.aspx?id=7454

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

نيويورك تايمز (2011)، بنك بيروت مركز لتمويل حزب الله، نيويورك، الولايات المتحدة،-hezbollahs www.nytimes.com/2011/12/14/world/middleeast/beirut-bank-seen-as-a-hub-of-financing.html?pagewanted=all&_r=0

نيويورك تايمز (2013)، الغارات تؤدي إلى جواهر مسروقة واعتقالات في أوروبا، نيويورك، الولايات المتحدة، www.nytimes.com/2013/05/09/world/europe/in-raids-across-europe-police-recover-some-diamonds-stolen-in-50-million-theft.html?_r=1&

تايم (2012) مقال نشر في 20 أغسطس 2012 في مجلة تايم - http://world.time.com/2012/08/20/not-just-out-of-africa-south-americas-blood-diamonds-network/.

TP Analytics، ما هو التسعير التحويلي، /www.tpanalytics.com/learning-resources/what-is-transfer-pricing ، تم استخدامه في نوفمبر 2013.

وزارة العدل الأمريكية (2007)، إدانة شركة العملات الرقمية E-Gold بغسل الأموال ونقل الأموال غير المشروعة، واشنطن، الولايات المتحدة، www.justice.gov/opa/pr/2007/April/07_crm_301.html

وزارة العدل الأمريكية (2013) - "مصادرة ما يزيد عن 40 مليون دولار من الذهب والفضة والمجوهرات في قضية دولية لغسل الأموال"، جاستيس نيوز، واشنطن، الولايات المتحدة، www.justice.gov/opa/pr/2010/April/10-crm-395.html

وزارة المالية الأمريكية (2009)، المالية تستهدف شبكة حزب الله في أفريقيا، واشنطن، الولايات المتحدة، www.treasury.gov/press-center/press-releases/Pages/tg149.aspx

المحكمة الجزئية الأمريكية، الولايات المتحدة ضد شركة Speed Joyeros, S.A.؛ أرجنتو فيفو، SA؛ ياردينا هيفروني أي ياردينا هيفروني؛ وإلياهو مزراحي – مذكرة وأمر وحكم، محكمة المنطقة الشرقية في نيويورك، 00 CR 960 (JBW)، نيويورك، الولايات المتحدة، www.nyed.uscourts.gov/sites/default/files/opinions/00cr9605902.pdf ، تم الاستخدام في أغسطس 2013.

الاتحاد العالمي لبورصات الماس، قائمة البورصات، www.wfdb.com/index.php?option=com_content&view=category&id=9&Itemid=17 ، تم استخدامه في أكتوبر 2013.

المجلس العالمي للماس، www.diamondfacts.org - Diamondfacts.org ، تم استخدامه في أكتوبر 2013.

المجلس العالمي للماس، صحيفة وقائع تعدين الماس الغريني، *www.diamondfacts.org/pdfs/media/media_resources/fact_sheets/Alluvial_Mining_Backgrou nd.pdf* ، تم استخدامه في أكتوبر 2013.

المجلس العالمي للماس (nc)، صحيفة وقائع تعدين الماس الغريني،

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت

www.diamondfacts.org/pdfs/media/media_resources/fact_sheets/Alluvial_Mining_Background.pdf ، تم استخدامه في أكتوبر 2013.

2013 © مجموعة العمل المالي/ مجموعة أيغمونت